

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في أفق 2030

ديسمبر 2022

كلمة السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي



أتمنى ان تساهم هذه الوثيقة المتضمنة للاستراتيجية الوطنية الأولى للتعليم العالي في إرشاد وتوجيه عمل القطاع لغاية العام 2030 لتحقيق الأهداف التنموية التي حددها برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني وهو البرنامج الذي تعمل الحكومة على إنجازه.

لقد شكل تشخيص حالة القطاع الذي شاركت فيه الجهات الفاعلة الرئيسية للتعليم العالي ونموذج محاكاة تم تطويره لهذا الغرض أساسا للتفكير الذي سمح بإعداد هذه الاستراتيجية التي تركز على المحاور الأربعة التالية:

- تحسين الولوج إلى التعليم العالي وتنويع عروضه التكوينية؛
- تحسين حكامه المنظومة؛
- تعزيز الفاعلية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي؛
- دعم التمهين وريادة الأعمال.

- كما تشكل رافعتان للتنفيذ الدعائم الرئيسية للاستراتيجية: تعزيز الرقمية.
- تطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي.

تم تقديم هذه المحاور في شكل أهداف استراتيجية تأخذ في عين الاعتبار التزامات رئيس الجمهورية وتوجهات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وتلك الخاصة بالبرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي.

من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، تم وضع خطة عمل للفترة 2023-2026 مرفقة بالتكاليف المالية وسيطلب تنفيذ هذه الخطة تعبئة التمويل ودعم الشركاء التقنيين والماليين. هذه إذا وثيقة مهمة بالنسبة للقطاع، ويجب أن تأخذ في عين الاعتبار من طرف جميع الفاعلين في التعليم العالي، كل فيما يعنيه، من أجل تحسين نظام تعليمنا العالي الذي يشكل تطوره رافعة رئيسية على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

محمد الأمين أبي الشيخ الحضرامي

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي | صفحة 1

الفهرس

1	كلمة السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي
3	الفهرس
4	قائمة الجداول
4	قائمة الرسوم البيانية
5	ملخص تنفيذي
13	مقدمة
15	الجزء الأول: سياق التعليم العالي
15	أ. أهم خصائص موريتانيا
16	ب. النظام التربوي الموريتاني ورهاناته
19	ت. هيكلية التعليم العالي
20	ت.1. المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
20	ت.2. المؤسسات العمومية الخاضعة للوصاية المشتركة لوزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي
21	ت.3. المؤسسات العمومية الخاضعة للوصاية المشتركة لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي
22	ت.4. التعليم العالي الخاص
23	ت.5. مراقبة جودة مؤسسات التعليم العالي
23	ث. رهانات التعليم العالي الموريتاني
23	ث.1. تزايد أعداد الطلاب الوافدين على التعليم العالي
25	ث.2. جودة التدريس
28	ث.3. التمويل العمومي للتعليم العالي
29	ج. أهم عناصر ورشة يومي 15 و17 يونيو 2021
29	ج.1. صعوبات التعليم العالي
31	ج.2. مكان ضعف التعليم المهني
34	ج.3. القضايا ذات الطابع المؤسسي
35	ج.4. الحلول المقترحة
37	ج.5. سياسة البحث والابتكار
ح	الدروس المستخلصة من نموذج المحاكاة: التطورات والاتجاهات السابقة حسب النموذج الأساسي
40	الأساسي
45	الجزء الثاني: التوجهات الاستراتيجية
45	أ. تسهيل الولوج وتنويع عروض التكوين
45	1. زيادة ميزانيات التسيير لدى المؤسسات وفقا للأعداد والمواصفات الفنية والعلمية
49	2. زيادة الطاقة الاستيعابية وتنويع عروض التكوين
52	ب. تحسين الحكامة
52	1. عقلنة وتفعيل تسيير مؤسسات التعليم العالي

55	2. تحسين تسيير المسار الوظيفي للمدرسين الباحثين
56	3. تشجيع المساواة في الفرص بين الجنسين
59	ت. تعزيز الفاعلية الداخلية والنجاعة لدى مؤسسات التعليم العالي
59	1. تحسين الفاعلية الداخلية
62	2. تحسين الظروف المعيشية للطلاب
63	ث. دعم التمهين وريادة الأعمال
64	1. تعزيز التمهين
68	2. تعزيز ريادة الأعمال
69	ج. رافعات التنفيذ
69	1. تعزيز الرقمنة
73	2. تطوير ضمان الجودة
77	ح. خطة العمل للفترة 2023-2026
83	خ. المتابعة والتقييم

قائمة الجداول

24	جدول 1: تطور معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين السنتين الجامعتين 2016-2017 و2020-2021
46	جدول 2: التطور نحو المزيد من التكوين العلمي والمهني
49	جدول 3: محاكاة التغيير في عدد الطلاب بين عامي 2020 و2030
57	جدول 4: تمثيل الفتيات في نجاحات البكالوريا 2020
77	جدول 5: تقدير تكاليف خطة العمل
77	جدول 6: التكاليف التقديرية للمحور 1
79	جدول 7: تقدير تكاليف المحور 2
79	جدول 8: تقدير تكاليف المحور 3
80	جدول 9: تقدير تكاليف المحور 4
81	جدول 10: تقدير تكاليف الرافعة الرقمية
82	جدول 11: تقدير تكاليف رافعة ضمان الجودة
84	جدول 12: عوامل الخطر وإجراءات التخفيف

قائمة الرسوم البيانية

24	الرسم البياني 1: تطور عدد الطلاب الناجحين في البكالوريا 2014-2020
25	الرسم البياني 2: معدلات الإشراف 2020
26	الرسم البياني 3: معدل الاستبقاء في مؤسسات التعليم العالي

ملخص تنفيذي

الملاحظات

تسلط العناصر الرئيسية الناتجة عن التشخيص والاجتماعات الضوء على القيود والتحديات الرئيسية التي يتعرض لها التعليم العالي الموريتاني، وتتمثل في: مساحة البلاد الشاسعة في ظل انخفاض الكثافة السكانية، مع وجود بعض التجمعات الحضرية في المنطقة الساحلية، والنمو الديموغرافي الكبير، وسوق عمل محدودة، وصناعات تخلق القليل من فرص العمل في سياق احتياجات تنمية كبيرة، وتدن في مستوى تلاميذ المرحلة الثانوية.

ويظهر التعليم العالي عناصر هشاشة يجب العمل على تدعيمها. وكان قد واجه، خلال السنوات الأخيرة، تقلبات غير منتظمة في أعداد حاملي البكالوريا وزيادة عدد الطلاب مما أثر سلباً على جودة التدريس وزاد من مخاطر الاكتظاظ. كما تدهورت الفاعلية الداخلية مع ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب. وفي نفس الوقت واجه الطلاب صعوبات جمّة في الاندماج المهني، بسبب غياب التواصل بين مؤسسات التكوين والوسط المهني، وأيضاً بسبب التفاوت الكمي والنوعي بين مخرجات دفعات حملة الشهادات وفرص العمل.

المحاور الاستراتيجية ورافعات التنفيذ

تنقسم استراتيجية 2030 إلى أربعة محاور رئيسية وهي: تحسين الولوج وتنويع عروض التكوين، وتحسين الحكامة وتعزيز الفاعلية الداخلية للمؤسسات، ودعم التمهين وريادة الأعمال وتعتمد على رافعتين (2) للتنفيذ: الرقمنة وضمان الجودة.

1. تحسين الولوج وتنويع عروض التكوين

يتعلق المحور الأول بتقدير الوسائل الضرورية لضمان تطوير نظام التعليم العالي الموريتاني باستخدام التوقعات المصممة من خلال نموذج محاكاة تطور النظام لغاية 2030. يسعى هذا المحور إلى هدفين.

1.1 زيادة ميزانيات التسيير لدى المؤسسات حسب الأعداد والمواصفات الفنية والعلمية

لقد تزايدت التوجيهات نحو الشعب العلمية والمهنية انسجاماً مع أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ومع أخذ التطورات الممكنة لشعب البكالوريا وتوجيهات التعليم العالي بعين الاعتبار، يمكن لسياسة استباقية أن تنقل نسبة الأعداد في الشعب العلمية والمهنية من 58% إلى 71%. سيؤدي مثل هذه السياسة إلى نقص في التمويل المالي الجاري يصل إلى 9,4% من المصروفات.

ولكن إذا انتقلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم من 3,1% إلى نسبة 4% التي يوصي بها إطار التعليم في أفق 2030، سيتمكن ذلك من تحسين الظروف التربوية التي لا تزال هشة، وذلك بالتركيز بصفة خاصة على نسبة التأطير وتجهيز قاعات المختبرات.

2.1. زيادة الطاقة الاستيعابية وتنوع عروض التكوين

يتوقع النموذج، في حال ظلَّ نمُو عدد حملة البكالوريا مستقرًا وتم التركيزُ على تنوع الشعب والطابع المهني للدراسة، زيادةً ضرورية للطاقة الاستيعابية بنسبة 30% في أفق عام 2030.

أما في الوضع الحالي لقدرات استقبال الهياكل المتاحة، التي باتت كلها متجاوزةً، مع استثناءات نادرة، فيتوجب تشييد مبان أخرى، وكذلك إنشاء مؤسسات جديدة.

إن برنامج رئيس الجمهورية ينص على إنشاء هياكل في مجال إدارة الأعمال، وهو ما يتناسب مع زيادة عدد الموظفين في مجال التكوين في الإدارة والتجارة، والذي قد يتجاوز 1100 طالب.

وبحلول عام 2030، سيشهد التكوين العلمي والتكنولوجي المهني زيادة في أعداده بأكثر من 1500 طالب، مما سيسمح بافتتاح معهد أو معهدين مستوحيين من نموذج المعهد العالي للتعليم التكنولوجي في روصو.

وسيتطلب تكوين المدرسين، بحسب توقعات عدد الطلاب لدي وزارة التهذيب، ما لا يقل عن 480 مدرساً إضافياً، وهو ما لا يبدو ممكناً في ظل وضعية المدرسة العليا لتكوين الأساتذة حالياً.

ونظراً لتطور عدد دورات التكوين الأكاديمي التقليدية (حوالي 2500 طالب إضافي)، يجب استكشاف إمكانية إنشاء جامعة جديدة تتولى تكوين طلاب الليسانس، كما يمكن أن تدمج أيضاً كلية للعلوم التربوية تشارك في تكوين المدرسين إضافة لعمل المدرسة العليا لتكوين الأساتذة.

وتكتسي مسألة الدراسات الطبية طبيعة خاصة حيث تشير التوقعات إلى قدوم 400 طالب إضافي في أفق عام 2030. لذلك سيكون من الضروري التفكير في إنشاء كلية للصيدلة والتخصصات ذات الصلة وإيجاد حل للتدريبات والإقامة (اتفاقيات مع المستشفيات، مركز الاستطباب الوطني إلخ.).

ويجب أن تأخذ استراتيجية التعليم العالي الجديدة في الاعتبار بُعْد التنمية المحلية علماً بأن أي سياسة للاستصلاح الترابي يجب أن تتجنب التمركز المفرط في مدن غرب البلاد بحيث يُمكنُ إشراك المناطق والتجمعات والمجموعات المحلية من تكريس تنمية متوازنة.

تواجه اللامركزية الجامعية عدة عقبات من بينها صعوبة استقطاب المدرسين المؤهلين إلى المناطق الداخلية من البلاد. وسيكون تحقيقها أسهل إذا ما جاءت في إطار تطوير أقطاب التنمية الاقتصادية.

2. تحسين الحكامة

يدور المحور الثاني الذي يهدف إلى تعزيز الحكامة حول ثلاثة أهداف.

يُرَكِّز الهدف الأول على عقلنة وتنشيط إدارة مؤسسات التعليم العالي، ويسعى الثاني إلى إعادة النظر في إدارة المسار الوظيفي للمدرسين الباحثين، ويعرض الثالث سبلاً لتعزيز المساواة بين الجنسين.

1.1. عقلنة وتنشيط إدارة مؤسسات التعليم العالي

يتطلب تنشيط وعقلنة إدارة مؤسسات التعليم العالي وموظفيها جملة من الإجراءات، من بينها مراجعة النصوص التأسيسية للمؤسسات، والنظر في النصوص المتعلقة بالتكوين المهني، وتنفيذ النصوص المتعلقة بالبرامج التعاقدية ومراجعة الهيكلة الإدارية للمؤسسات وتعزيز إدارتها.

2.2. تحسين إدارة المسار الوظيفي للمدرسين الباحثين

يجب إعادة التفكير في نظام اكتتاب المدرسين الباحثين بحيث يخضع لتخطيط أنجع. كما تتعين معالجة إشكالية التخصصات النادرة التي يصعب توظيفها والعمل على عقلنة تسيير المتعاونين.

ويعتبر المعاش التقاعدي الحالي لمدرسي التعليم العالي منخفضًا جدًا لأنه يُحسب على أساس الراتب الأساسي الذي لا يمثل سوى جزء من الدخل الفعلي. وتتمثل الاستراتيجية في مراعاة جميع العلاوات التي يتكون منها الراتب في حساب المعاش، مع زيادة في المساهمة الحالية بنسبة 6% من الراتب الأساسي.

3.2. تشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم العالي

نظرا للتمثيل غير المتكافئ للفتيات في التعليم العالي، خصوصا في العلوم والتكنولوجيا ومستوى الماجستير والدكتوراه، واعتبارا للضعف تمثيل النساء في هيئة التدريس والهيئات الإدارية، فإنه يجب اعتماد سياسة خاصة في هذا المجال.

بحكم الدور المحوري لبعده النوع ونظرا لواجب الدولة في أن تعطي المثل الأعلى في أخذه بعين الاعتبار، فإن استراتيجية التعليم العالي يجب أن تنسجم مع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، لكي تتجسد إرادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العمل وفق التوجهات الاستراتيجية للحكومة.

3. تحسين الفاعلية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي

يتركز المحور الثالث على موضوع الفاعلية الداخلية مع هدفين (2) رئيسيين يُركز الأول منها على الفاعلية الداخلية للمؤسسات سبيلا إلى تحسين مستوى الطلاب الأكاديمي وتقليل حالات الرسوب والتسرب ويتعلق الثاني بتحسين الظروف المعيشية للطلاب.

1.3. تحسين الفاعلية الداخلية

نظرا للتقلبات غير المنتظمة في أعداد حملة البكالوريا خلال السنوات الأخيرة، سيكون من المناسب إشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل أكبر في تنظيم امتحانات البكالوريا، بهدف تهيئة الظروف المواتية لضبط أعداد الحاصلين على هذه الشهادة وضمان تسييرها بشكل أفضل.

وحتى يتسنى تأمينُ انتقالٍ سلسٍ بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، فإنه يبدو من الضروري إرساء نظام توجيه تعليمي حقيقي، بدءاً بتأطير الطلاب في السنتين الأخيرتين من السلك الثانوي.

وإذا كنا نريد التوقف عن منح شهادات عليا لا تستوفي المعايير الدولية، فإنه من الملح إيجاد حل لمشكلة اللغات. وبما أن وحدة تدريس اللغة الحالية ليست في المستوى المطلوب، فقد بات من الضروري دمج التحسين من المستوى اللغوي بشكل أكثر جدية في مختلف مسارات التعليم العالي.

إن تدني الفاعلية الداخلية لمعظم مؤسسات التعليم العالي الموريتانية وخصوصا في جامعة نواكشوط (ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب) يعد مؤشرا، من بين أمور أخرى، على عدم ملاءمة المنهج التربوي الذي لا يأخذ في الاعتبار خصائص الطيف المستهدف ولا يراعي التقدم المُحرزَ عبر العالم في الطرقِ التربوية الجامعية أو في تكنولوجيا التعليم.

وبالنظر إلى تجربة العديد من الجامعات في العالم، فإن أحد الحلول المطلوبة يتمثل في إنشاء مركز للابتكار التربوي والتقييم في جامعة نواكشوط يُعهد إليه بتكوين المدرسين، خاصة الجدد من بينهم. وسيتعين على ذلك المركز، الذي سيكون مفتوحاً لجميع مؤسسات التعليم العالي، توفير تكوينٍ ودعمٍ شخصيين لصالح المدرسين. كما سيقدم، بالشراكة مع مركز التعليم عن بعد، التدريب على استخدام التقنيات الجديدة والتعليم عن بعد.

2.3 تحسين الظروف المعيشية للطلاب

يتعلق هذا الهدف الاستراتيجي بتعبئة الموارد وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحياة الطلابية، لا سيما من خلال زيادة الغلاف المالي المخصص للمنح الدراسية لمواكبة الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب الحاصلين على المنح وتوفير الوسائل اللازمة لتعزيز خدمة الإطعام شبه المجانية والحفاظ على جودتها وزيادة القدرة الاستيعابية للسكن الجامعي، وتحسين خدمات الصحة والنقل ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية الطلابية.

4. دعم التمهين وريادة الأعمال

بالنسبة لهذا المحور الرابع، يتعلق الأمر أساسا بزيادة نسبة الطلاب في الشعب المهنية وإشراك المهنيين في التكوينات وتصميم إطار للتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين وتشجيع إنشاء آليات مراقبة وتوقع لسوق العمل، ودمج الخريجين، وتشجيع خلق حاضنات للمؤسسات والتحسيس حول ريادة الأعمال. سيكون لذلك بدون شك وقع على التنمية الاقتصادية ودمج الخريجين.

1.4 تعزيز التمهين

تبقى الفاعلية الخارجية للتعليم العالي، بما في ذلك الشعب المهنية، محكومة بضعف التناسب بين عروض التكوين ومتطلبات سوق العمل. ويمكن تحديد الفاعلية الخارجية حسب قدرة شبه

القطاع على ترقية توظيف الشباب وتسهيل انتقالهم نحو سوق العمل بالإضافة إلى ولوجهم في نهاية المطاف إلى وظائف لاثقة.

وهكذا فإن القيام بتقييم مستمر وتلقائي للتكوينات العليا أمر ضروري من أجل تحسين التناسب بين المهارات المكتسبة من طرف الطلاب وتوقعات سوق العمل.

فمن الأساسي إذا تصميم نظام استطلاعات منتظمة وتلقائية لدى الطلاب السابقين، ونظرا للضعف النسبي لعدد الخريجين من كل شعبة تكوين، فمن غير الممكن إجراء استطلاعات رأي إذا كان يرجى الحصول على نتائج معتبرة. لا يمكن الحصول على المعلومات الضرورية إلا عن طريق استجواب كافة الخريجين. ومن أجل تسهيل الاتصال بالطلاب السابقين، يبدو مناسبا إيجاد خلية لمتابعة الطلاب السابقين داخل كل مؤسسة تعمل بالتنسيق الوثيق مع مسؤولي مختلف الشعب.

من أجل تحسين الحكامة الخارجية للتعليم العالي، يجب بالضرورة التقريب بين الشعب المهنية والوسط الاقتصادي، وهو ما لا يزال غائبا في موريتانيا. يمكن أن يتخذ هذا التقريب عدة أشكال: إبرام اتفاقيات مع المؤسسات؛ تسهيل الولوج إلى التكوين في وسط العمل، خاصة التدريبات؛ تشجيع مشاركة المهنيين في التدريس الجامعي، تنظيم أيام الجامعة- المؤسسة.

2.4 تعزيز ريادة الأعمال

يمكن اعتبار ريادة الأعمال وسيلة تُمكن من دمج الطلاب مهنيا، مهما كانت مراكز اهتمامهم وشعب تكويناتهم. وتتمثل أهم أهدافها في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب، وتشجيع بروز إرادة إنشاء المؤسسات ومواكبة أصحاب المشاريع وفكرهم. يجب أن تتاح للطلاب فرصة استيعاب تنفيذ مشاريع إنشاء مؤسسات عن طريق عدة آليات. من المبرمج في هذا الصدد التحسيس حول ريادة الأعمال وتشجيع إنشاء حاضنات المؤسسات ودعم النشاطات المدرة للدخل.

رافعات التنفيذ

1. تعزيز الرقمنة

يجب أن تتكيف منظومة التعليم العالي مع عصر الرقمنة باستغلال جميع الإمكانيات لصالح المتعلمين والمدرسين والإدارات الجامعية على حد سواء. من أجل ذلك، يجب أن تمكن الاستراتيجيات الطلاب والعمال والمؤسسات من استخدام جميع الفرص في مجال التعلم وممارسات التعليم والتواصل والابتكار التي توفرها الرقمنة.

2.1 دعم تطوير عروض التكوين والكفاءات والممارسات في مجال الرقمنة

يجب أن تساهم الرقمنة في تطوير العديد من الكفاءات واكتساب العلوم وتراكم المعارف، بالإضافة إلى تحضير الطلاب لمختلف التغيرات التي ستحدثها الرقمنة. كما يجب أن تتطور عروض التكوين أولا عن طريق دروس مكرسة تماما لتنمية القدرات الرقمية، ولكن كذلك عن

طريق مناهج جديدة للتدريس وأدوات جديدة للتعلم تتخذ الرقمنة وسيلة تربوية. سيتعلق الأمر بالتكوين على الرقمنة كما بالرقمنة.

يتمثل التكوين على الرقمنة في موضوع التعلم وإلى تحسيس الطلاب حول حقائق العالم الرقمي وتلقين الممارسات الأخلاقية والمسؤولية في التواصل واستخدام التكنولوجيا. يتمثل التكوين في الرقمنة في استخدامها كوسيلة للتعليم ودعم التعلم. يتطلب ذلك أولاً تعريف الكفاءات الرقمية، أي تصميم مجموعة أدوات للكفاءات الرقمية مما سيمكن من تحديد لوائح احتياجات التكوين من أجل الوصول إلى عتبات محددة في الكفاءات الرقمية. كما سيمكن ذلك من القيام بنشاطات لدعم تطوير القدرات الرقمية وتسهيل تكيف سريع لعروض التكوين.

2.1 دعم الشبكات ذات التدفق العالي وتسهيل الولوج وتجهيزات مؤسسات التعليم العالي

يتطلب نشر الرقمنة في التعليم العالي وجود بيئة ملائمة لدمج واستغلال إمكاناتها لصالح المؤسسات وإدارتها. تتطلب هذه البيئة:

- إنشاء شبكة وطنية للبحث والتعليم من أجل توفير أهم خدمات التقنيات الجديدة والمعلومات ذات التدفق العالي والمتطورة للطلاب والأساتذة والباحثين مع الأمان المطلوب وذلك بصفة مكثفة وبتكاليف معقولة.
- اقتناء وتشارك وسائل الاحتساب الملائمة للتعليم العالي.
- دعم اقتناء التجهيزات الرقمية لأهداف تربوية في مؤسسات التعليم العالي

3.1 تشجيع نشر عروض التكوين عن بعد

لقد تطور التقنيات الرقمية المبتكرة لمؤسسات التعليم العالي إمكانية تسريع وتيرة تطوير التعليم عن بعد وتنويع طرقه. وهو ما أدى إلى تكاثر أعداد الدروس والبرامج عن بعد سواء أكانت عبر الإنترنت بالكامل، أو هجينة، أو متزامنة أو غير متزامنة. وهكذا لم يعد بالإمكان الاستغناء عن التعليم عن بعد في المشهد التربوي على الصعيد العالمي.

فهو يمكن مؤسسات التعليم العالي من الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات واحتياجات الأجيال الجديدة من الطلاب الذين أصبحت مواصفاتهم تتنوع أكثر فأكثر في ظل الواقع الحالي المتمسم باستخدام الرقمنة والحركية.

4.1 دعم تطوير تطبيقات التسيير التربوي والإداري والمالي

من أجل ضمان تسيير متكامل لكافة وظائفها التربوية والإدارية والمالية (المعطيات التربوية والموارد البشرية والمالية والمادية)، تستخدم المؤسسات برمجيات تسيير متكامل، وفي هذا الإطار، سيكون على الوزارة دعم وتأطير برمجيات التسيير المتكاملة في الشبكة الوطنية للبحث والتعليم.

2. تطوير منظومة ضمان الجودة

يواجه التعليم العالي في موريتانيا، على غرار الدول الأخرى، خاصة في إفريقيا، عدة تحديات هامة: الجودة، والحكامة، والفاعلية الخارجية، على سبيل المثال لا الحصر:

تضطلع الوكالة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي بمهمة جسيمة وواجب إداري يتمثلان في قيادة المؤسسات، سواء كانت عمومية أو خصوصية، في سعيها إلى تحقيق الجودة. من أجل رفع هذه التحديات. نستعرض هنا أربع توصيات من أجل ضمان الجودة.

1.2 الإشراف على مسعى المؤسسات لتحقيق الجودة وتنمية ثقافة التقييم والتحسين المستمرين

يجب أن تعكف الخلايا المخصصة لضمان الجودة بالمؤسسات على تصميم نظام لتسيير الجودة من أجل تنظيم وترسيم وقيادة تسيير الجودة بشكل أفضل.

من المهم أن يكون الأساتذة المعنيون بصفة مباشرة مهتمين ومستعدين. ستوكل إليهم مهمة الإشراف على تنفيذ جميع المراحل وجميع أشكال تنفيذ نظام تسيير الجودة، خاصة التكوين والتحسيس وتأطير الأشخاص، والتقييم الداخلي والتصميم والتوثيق (الاستراتيجية وأهداف الجودة والمسار ودليل الإجراءات وبطاقات متابعة الجودة والتحسين، إلخ).

كما يجب على خلايا ضمان الجودة بالجامعة أن تصمم و/أو تعتمد الأدوات المرجعية: أدوات المرجعية ISO 9001 (نسخة 2015) أو المرجعيات والمبادئ التوجيهية الأخرى: المبادئ التوجيهية الإفريقية (ASG-QA)، والأدوات المرجعية للمجلس الإفريقي الملغاشي للتعليم، وES، إلخ؛ ضمان مواكبة التقييمات الداخلية والخارجية: التقييم الداخلي من طرف خلايا ضمان الجودة بالجامعة والخارجي من طرف الوكالة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي؛ وضمان التأهيل (التصريح لشهادة أو شهادات) واعتماد التكوينات (الاعتراف بجودة البرامج).

2.2 تحسين جودة التكوينات

من أجل ضمان ملاءمة التكوينات مع الشغل بشكل أكبر، يجب أن تعتمد هندسة التكوينات بالأساس على جميع المسارات. يجب أن يتم التركيز على التواصل مع كافة الشركاء المعنيين وعلى رصد الموارد المفيدة، دون إغفال الاهتمام المزدوج المتمثل في الفاعلية والنجاعة.

3.2 تحسين جودة محتويات التدريس

تمثل مسألة تحسين جودة محتويات التعليم تحديا حقيقيا. فبعد هندسة التكوينات، يجب رفع تحدي الهندسة التربوية. يتعلق الأمر هنا، بصفة أدق، بالهندسة الجامعية وجودة تعلم الطلاب.

4.2 تصميم وتوصيف وتصميم مخطط على شكل مسار لمجموع النشاطات المترابطة أو المتداخلة في كل مؤسسة

يجب أن يقود الاهتمام بجودة كافة خدمات المؤسسة التي تؤديها هيكل التسيير المكلفة بالتسيير أو التنفيذ أو الدعم (الأقسام، المصالح، إلخ)، جميع المسؤولين إلى تحديد المسارات من أجل تسيير النشاطات ومتابعتها وتقويمها بشكل أفضل.

يجب أن تأخذ خريطة المسارات بعين الاعتبار جميع العناصر المكونة لبنائها: العناصر الخارجة والنشاطات التي يتوجب القيام بها، ومؤشرات المتابعة. يجب أن تكون هذه المؤشرات وحيية وذات صلة ومختارة بكل موضوعية.

مقدمة

ترتكز استراتيجية التعليم العالي الموريتانية، في المقام الأول، على مراعاة التحديات التي تواجه موريتانيا. ويرجع ذلك جزئياً إلى المعطيات الموضوعية، مثل الوضع الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي والصعوبات التي يواجهها التعليم الأساسي والثانوي. لكن يجب أن تأخذ الاستراتيجية في الحسبان، قبل كل شيء، الهيكل المؤسسي الحالي لنظام التعليم العالي والتحديات التي يواجهها.

وبما أن تعريف أي استراتيجية يقوم على الطريقة التي ينظر بها الفاعلون إلى التحديات التي تتعين مواجهتها وعلى ما يقترحونه من حلول، فمن المهم أن يكون بوسعنا الاعتماد على الشهادات والمعلومات التي يقدمها أولئك الفاعلون.

لذلك فإن هذه الوثيقة تعرض في الجزء الأول سياق التعليم العالي. وبعد التذكير بأهم خصائص لموريتانيا، سنحدد الأبعاد الأساسية لسيير نظام التعليم الأساسي والثانوي وكذلك العناصر المكونة للتعليم العالي ورهاناته.

ومن أجل الوقوف على تفاصيل صعوبات وأولويات مختلف مؤسسات التعليم العالي، فقدمكن الملتقى الذي جمع مديري تلك المؤسسات من بلورة رؤية شمولية للقضايا الكبرى. وسيتم تقديم المساهمات بهذا الشأن في قسم خاص. وأخيراً، ومن أجل بلورة رؤية واضحة عن التطور المستقبلي للتعليم العالي، تم تطوير نموذج محاكاة يوسع الاتجاهات التي لوحظت خلال السنوات الأخيرة.

ويتناول الجزء الثاني من الوثيقة بالتفصيل الاستراتيجية المقترحة التي تنقسم إلى أربعة محاور رئيسية: الموارد والحكامة والفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية ورافعتي تنفيذ: الرقمنة وضمان الجودة. تستند المحاور المذكورة إلى ستة عشر هدفاً.

يقوم المحور الأول على هدفين يركز أولهما على رصد الموارد التي يتعين تعبئتها من أجل مواكبة تزايد أعداد الطلاب، انطلاقاً من فرضية تحول في التوجهات لصالح التعليم التقني والمهني ويستخدم نموذج محاكاة لهذا الغرض، من خلال بناء سيناريوهات مناسبة.

أما الهدف الثاني فيعتمد على نموذج توقع الزيادة في أعداد الطلاب حسب مجالات الدراسة الرئيسية، وذلك من أجل استباق توسيع مؤسسات التعليم العالي الموجودة وإنشاء أخرى جديدة.

أما المحور الثاني، الذي يسعى إلى تعزيز الحكامة، فيتوزع إلى ثلاثة أهداف يركز الأول على ترشيد وتنشيط إدارة مؤسسات التعليم العالي والثاني على إعادة النظر في تسيير المسار الوظيفي للمدرسين والباحثين، ويعرض الثالث سبلاً لمكافحة التفاوت بين الجنسين.

يركز المحور الثالث على موضوع الفاعلية الداخلية، مع هدفين رئيسيين، يركز أحدهما على الفاعلية الداخلية للمؤسسات من أجل تحسين المستوى الأكاديمي للطلاب وتقليص نسب الرسوب والتسرب، في حين يعطي الآخر الأولوية لتحسين ظروف الطلاب المعيشية.

أما المحور الرابع فيتعلق بدعم التمهين وريادة الأعمال ويسعى إلى تحسين الفاعلية الخارجية لمؤسسات التعليم العالي. يركز هذا المحور على هدفين: تعزيز التمهين وريادة الأعمال.

يقوم إنجاز هذه المحاور على رافعتين أساسيتين: تعزيز الرقمنة وتطوير ضمان الجودة. يتضمن تعزيز الرقمنة تطوير عروض التكوين والكفاءات والممارسات المبتكرة في المجال الرقمي وكذلك إحداث تكوينات عن بعد وتطبيقات للتسيير التربوي والإداري والمالي.

أما تطوير ضمان الجودة فيركز على مسعى الجودة والتقييم وعلى الأداء المستمر لمؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين التكوينات ومحتويات التعليم.

الجزء الأول: سياق التعليم العالي

أ. أهم خصائص موريتانيا

تواجه استراتيجية التعليم، ولاسيما استراتيجية التعليم العالي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، معوقات وتحديات عديدة. فالدولة أمام تحديات من حيث الفقر وتقع في منطقة صحراوية شاسعة مع عدد قليل من السكان، يتمركز أغلبهم في المدن الساحلية القليلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو الديمغرافي المرتفع يجعل نسبة الشباب كبيرة. ومن الناحية الاقتصادية، لا يخلق قطاع التصدير الرئيسي الذي يقوم على استخراج المواد الخام الكثير من فرص العمل. ولا يزال القطاع الاقتصادي الحديث متخلفاً ويمثل 17% من الوظائف، خاصة الخاص منه (4% من الوظائف)¹.

وعلى الرغم من كونها تضمن المساواة نسبياً (حسب عامل جيني للضرب)، فقد تم تصنيف الدولة في الفئة الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط (إجمالي الناتج المحلي بقيمة 1679 دولاراً أمريكياً في عام 2019) ويعتبر 45.5% من سكانها فقراء من منظور متعدد الأبعاد².

تتميز موريتانيا بأرض شاسعة (1030700 كم²) تغلب عليها الصحراء، باستثناء السهل الواقع على طول نهر السنغال في جنوب البلاد. يحد موريتانيا من الغرب المحيط الأطلسي ويبلغ عدد سكانها ما يزيد قليلاً عن 4 ملايين نسمة. وتتميز البلاد بكثافة سكانية منخفضة بشكل لافت، إذ تبلغ حوالي 4 ساكن لكل كيلومتر مربع (المتوسط العالمي هو 58 وأربعة دول فقط تعتبر ذات كثافة سكانية منخفضة). وبالنظر إلى الخصائص الجغرافية والمناخية، فليس من المستغرب أن يتزايد عدد سكان الحضر (56% من إجمالي السكان) الذين يميلون إلى التمرکز أكثر فأكثر في عدد قليل من المدن الساحلية: نواكشوط، العاصمة الإدارية (1.4 مليون نسمة، في الوسط الغربي للبلاد)، نواذيبو، العاصمة الاقتصادية (حوالي 140.000 نسمة، في الشمال الغربي)، روصو (حوالي 70.000 نسمة، على الحدود مع السنغال، في الجنوب - الغربي).

يتميز السكان بارتفاع نسبة الشباب ونمو ديموغرافي سريع. ويمثل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و14 عاماً نسبة 38% من السكان والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً نسبة 20%.

يبلغ معدل النمو السكاني السنوي 2.02% وعدد الأطفال ب 3.6 طفل لكل امرأة. يبدو إذن أن موريتانيا قد دخلت فترة التحول الديموغرافي، حيث كانت النسبة 4.3 طفل لكل امرأة في عام 2013.

¹ "التعليم العالي والبحث بموريتانيا: عناصر الفاعلية"، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قطب المعهد الدولي للتخطيط التربوي - اليونسكو - بدار، 2018، ص 46

² مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن الصناعات الاستخراجية (لا سيما خام الحديد والذهب والنفط، وبعد حين الغاز) تهيمن على الاقتصاد الموريتاني إضافة إلى مصايد الأسماك، والتنمية الحيوانية، والزراعة والخدمات. ويعتمد أكثر من خمس السكان على الزراعة وتربية الحيوانات، على الرغم من أن استمرار الجفاف يدفع بالعديد من صغار المزارعين والمتممين الرحل إلى النزوح نحو المدن. وتشير التقديرات إلى أن الصناعة توظف 17% من اليد العاملة بينما توظف الخدمات 61%. ولا يزال الاقتصاد غير المصنف هو السائد إلى حد كبير، حيث يوظف القطاع المصنف 17% من اليد العاملة، منها 4% فقط في القطاع الخاص.

تشير الوقائع إلى أن الصناعات الاستخراجية قد صمدت بشكل جيد في وجه جائحة كوفيد 19، حيث تأثر النشاط المحلي غير الاستخراجي بشكل كبير. وتفيد البيانات المؤقتة المتاحة، بأن القطاع غير الاستخراجي تقلص بنسبة 2.9% في عام 2020، في حين يفترض أن نمو القطاع المعدني تسبب في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% (مقابل 3.2% المتوقعة أصلاً).³

في سبتمبر 2020، قدمت السلطات برنامجًا جديدًا ذا أولوية لدعم الانتعاش وتعزيز النمو الشامل في 2021-2022. يركز البرنامج المذكور بشكل خاص على القطاعات الاجتماعية والبنى التحتية والزراعة والصيد البحري.

تقدر تكلفة هذا البرنامج بـ 24.2 مليار أوقية جديدة (أي 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، منها 4.5 مليار مخصصة للتعليم والتكوين (1.3% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويندرج هذا البرنامج ضمن استراتيجية موريتانيا متوسطة المدى، المحددة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030، والتي تنقسم إلى ثلاثة محاور استراتيجية: تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل؛ تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الأساسية، تعزيز الحكامة بجميع أبعادها.

ب. النظام التربوي الموريتاني ورهاناته

في عام 1999، قامت الحكومة بتوحيد نظام التعليم (الذي كان قد قُسم إلى نظامين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية) في نظام تعليمي واحد مزدوج. وقد أحدث تنفيذ هذا الإصلاح تحديات كبيرة بسبب نقص مؤهلات المعلمين في تدريس اللغتين. ومنذ ذلك الحين، لم يتم إجراء أي إصلاح كبير.

تقع مسؤولية التعليم العام والتعليم الأساسي المجانيين على عاتق وزارتين: وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، المكلفة بتربية الطفولة الصغرى، ووزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التربوي، المسؤولة عن التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية.

وتلعب ثلاث وزارات أخرى أيضًا دورًا مهمًا في قطاع التعليم في موريتانيا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، المعنية بالتكوين المهني والتقني، ووزارة

³ تقرير IMF Country رقم 52/21 ص 5

الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي. وهناك وزارات أخرى (الدفاع، الصحة على وجه الخصوص) لديها تدخلات في مجال التكوين المهني أيضا.

يمكن أن تكون المدارس في موريتانيا مدارس عامة أو مدارس خاصة أو محاضر. وتمثل المدارس الخصوصية نسبة 20% (باستثناء المحاضر)، وترفع تقارير عن أنشطتها إلى إدارة التعليم الخاص في الوزارة المكلفة بالتهذيب الوطني. من بين 60866 طالبًا تم تسجيلهم في المدارس الابتدائية بين عامي 2010 و2014، التحق 60% منهم بمدارس خاصة.

خلال الفترة نفسها، ارتفعت أعداد التلاميذ بالمدارس الابتدائية الخاصة بنسبة 61%، مقابل 5% في المدارس الابتدائية الحكومية. تظهر هذه الإحصائيات النمو الملحوظ للنظام الخاص منذ عام 2010 مقارنة بالتعليم الابتدائي العام.

علاوة على ذلك، ووفقًا لبيانات التعداد السنوي لوزارة التهذيب الوطني، فإن 35% فقط (1096 مدرسة) من المدارس الابتدائية (العامة والخاصة) تقدم التعليم من الصف الأول إلى الصف السادس. ولا يقدم باقي المدارس، أي 65%، دورة التعليم الابتدائي كاملة.

وتخصص الدولة الموريتانية 3.1% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم، مما يجعلها دون هدف 4% لإطار عمل التعليم 2030. ويشير التحليل المقارن أيضًا إلى أن نصيب الإنفاق الجاري، باستثناء خدمة الدين الحكومي المخصصة للتعليم، هو بمستوى أدنى (18.9%) من المتوسط (25.6%) في البلدان الأفريقية ذات مستوى من الثروة يوازي موريتانيا، (تقرير الدولة حول النظام التربوي الوطني 2015).

على الرغم من أن معدلات الالتحاق الإجمالية تزيد عن 100%، فإن المسوح التي شملت الأسر تقدر الوصول إلى التعليم الأساسي بنسبة 79%. وتعد نسب التسرب داخل النظام كبيرة، حيث أنه في ظل ظروف التشغيل الحالية للنظام، من بين 100 طفل يلتحقون بالمدرسة الابتدائية، سيدخل 34 طفلًا فقط السنة الأولى من التعليم الثانوي وسيدخل 12 فقط السنة الأخيرة من السلك الثاني.

لقد تفاوت عدد المرشحين للكالوريا في السنوات الأخيرة ما بين 45000 و50000، بينما تأرجح عدد الناجحين، الأكثر اضطرابًا، بين 5000 و12000 تقريبًا، مما يطرح مشاكل الاستقبال في ظروف جيدة في مستوى التعليم العالي، كما سنناقش لاحقًا.

تشير حصيلة التكوين والتشغيل إلى عدم الانسجام بين مخرجات نظام التعليم وقدرة سوق العمل على استيعابها، على الأقل في المدى القصير. ويكتسي الاختلال في التوازن بين العمل والتكوين بعدين: بعد كمي وبعد نوعي. وبشكل عام، يتضح من وثيقة "التعليم العالي والبحث في موريتانيا: عناصر الفاعلية"، أنه من بين 31500 فرد تخرجوا من نظام التعليم في عام 2011، شغل 5000 فقط وظيفة خلال العام 2012.

وقد جاء عدد خريجي النظام التربوي حوالي 6 أضعاف قدرة الاستيعاب السنوية للاقتصاد على المدى القصير.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن تخصص الخريجين لا يتلاءم تمامًا مع الوظائف المتاحة. في المتوسط، كان هناك معدل 17 ترشحا من خريجي الجامعات لشغل وظيفة متاحة في القطاع المصنف. وبالفعل تم شغل 200 وظيفة إطار فقط في القطاع العام أو الخاص الحديث من قبل خريجي نظام التعليم، مقارنة بـ 3500 شاب تخرجوا من التعليم العالي وكانوا جاهزين. يفسر هذا الخلل البطالة والعمالة الناقصة وانخفاض مستوى خريجي التعليم العالي. ولدينا نفس الفجوة بالنسبة لمن تركوا المدارس الثانوية (تعليم عام وفني ومهني) والذين يطمحون بشكل مشروع إلى وظائف موظف/عامل مؤهل. وبالفعل، فإن عرض النظام التربوي في هذا المستوى أكبر بعشر مرات تقريبًا من طاقة استيعاب الاقتصاد في القطاع المصنف.

إلا أن المشكلة الجوهرية الأخرى في النظام التربوي هي أن الارتفاع المعتبر لعدد التلاميذ لم يواكبه تحسن في الجودة.⁴

بل إننا إذا رجعنا للتقييمات التي تم إجراؤها بين الطلاب، فإننا نلاحظ أن الأمور قد تدهورت. فوفقًا للاختبارات التي أجرتها الخلية الوطنية للتقييم للقسمين الثالث والخامس من التعليم الأساسي، لم يصل متوسط معدل النجاح لكل مادة إلى 35% من البنود (و8.5% فقط للرياضيات في السنة الخامسة) كما لاحظنا انخفاضًا كبيرًا في مستويات اللغة، في كل من الخامس والثالث. ونفس الملاحظة تنطبق أيضًا على التعليم الثانوي.

ويظهر تقييم إنجازات طلاب السنة الثالثة الثانوية مستوى إتقان للعناصر أقل من 40%، مع مستوى ضعيف بشكل خاص في اللغة الفرنسية (أكثر من ثلثي الطلاب لديهم مستوى منخفض). وترتبط نتائج الامتحان بهذه المستويات المنخفضة.

في عام 2016-2017، اقتضت نسبة النجاح في شهادة ختم الدروس الابتدائية على 26%، بينما كانت نسبة النجاح في شهادة الإعدادية 29% ونسبة النجاح في البكالوريا 13.4%.

يوجد عدد كافٍ من المعلمين، ولكن لا يزالون في كثير من الأحيان ضعيفي المؤهلات ويفتقرون إلى التدريب: 60% فقط من معلمي المرحلة الابتدائية تلقوا تكوينًا عاديًا في مدرسة تكوين المعلمين. أما على مستوى التعليم الثانوي، وعلى مدى ست سنوات، فإن المدرسة العليا لتكوين الأساتذة لم تُكوّن سوى 219 مدرسا في المواد العلمية، من العدد المطلوب أصلا وهو 720 مدرسا.

وقد جاءت اختبارات مستوى اللغة لدي المدرسين مثيرة للقلق. فبالنسبة للغة العربية، استوفى 14% فقط من الذين تم اختبارهم المستوى المطلوب. وفي اللغة الفرنسية، كانت النتائج مخيبة حيث أن 4% فقط من المدرسين لديهم المستوى المطلوب. وفيما يتعلق بالمدرسة الثانوية كشف الاختبار أن 24% فقط من الجمهور الذي تم اختباره لديهم المستوى المطلوب للتدريس باللغة الفرنسية.

⁴ بول، عناصر استراتيجية لأولويات وزارة التهذيب الموريتانية، 2018.

إن من أبرز مظاهر تدهور جودة التعليم العمومي النمو الهائل للتعليم الخاص. ففي عام 2018، التحق 158000 طفلاً بالمدارس الابتدائية و51000 بالمدارس الثانوية في القطاع الخاص. وبلغت نسبة الطلاب المسجلين في القطاع الخاص 43% في كل مرحلة في نواكشوط.

وقد باتت نسبة كبيرة من الأسر في نواكشوط ونواذيبو تبتعد عن المدارس العمومية، ومن بينهم غالبية الطبقة الوسطى. وهو أمر مقلق، لأنه يمكن أن يكون علامة على تفكك نظام التعليم، مع ظهور نظام مجزأ، بين مدرسة خاصة يلتحق بها السكان القادرون على توفيرها لأطفالهم ومدرسة عمومية لا تستقبل إلا أبناء الأسر الفقيرة التي ليس لها تأثير كبير على تحسين النظام مع استثناءات قليلة مثل ثانويات الامتياز.

يعني تغيير الاتجاه السعي لكسر ديناميكية التدهور في نظام التعليم والاهتمام بمعالجة جذور الاختلالات التي أدت إلى هذه الصورة القاتمة بشكل سريع.

ت. هيكلية التعليم العالي

تخضع غالبية المؤسسات العمومية ومؤسسات التعليم العالي الخصوصية لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تخضع البقية للوصاية المشتركة لوزارة التعليم العالي ووزارات أخرى ويحكمها القانون رقم 2010-043 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي ونصوصه التنفيذية. يتعلق الأمر بمؤسسات حديثة تعكس مسار التحسين الجاري على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذه الإطار، نذكر على الخصوص: المراسيم رقم 2016-044، الذي يحدد الإطار العام وشروط الحصول على الشهادات الوطنية من نظام LMD، ورقم 2017-093 المنشئ للسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي، ورقم 2017-147 المتعلق بالاعتماد الجامعي.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، فنذكر المراسيم التالية: رقم 2016-159 القاضي بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار، ورقم 2017-121 المتعلق بهيكل البحث الجامعي، ورقم 2020-066 القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار ورقم 2020-144 المتضمن النظام الخاص لسلك الباحثين. كما نذكر المقررات: رقم 2017-863 القاضي بإنشاء مدارس الدكتوراه، ورقم 2017-361 المتعلق بالمجموعات العلمية ورقم 2017-421 المتعلق بالدوريات العلمية.

يشمل التعليم العالي العمومي الموريتاني الواقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة هي جامعة نواكشوط؛ ومدرسة هي المدرسة العليا لتكوين الأساتذة؛ وأربعة معاهد: المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروضو، والمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، والمعهد المهني العالي للغات والترجمة والترجمة الفورية والمعهد العالي للرقمنة.

تخضع مؤسسات التعليم العالي الأخرى للوصاية المزدوجة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات وزارية أخرى: من ناحية، مجموعة المدرسة العليا متعددة التخصصات والأكاديمية البحرية والمعهد العالي للغة الإنجليزية مع وزارة الدفاع الوطني ومن ناحية أخرى، جامعة العلوم

الإسلامية في العيون وجامعة المحظرة الشنقيطية الكبرى والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية مع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

ت.1. المؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

● جامعة نواكشوط

تم إنشاء جامعة نواكشوط سنة 2016، نتيجة اندماج جامعة نواكشوط (التي كانت تضم كليات الآداب والعلوم الإنسانية وجامعة العلوم القانونية والاقتصادية وجامعة العلوم والتكنولوجيا والطب) والتي كانت تضم كليات العلوم والتكنولوجيا، والطب والمعهد الجامعي المهني) وتمتلك جامعة نواكشوط حيا جامعيًا مساحتها 43000 مترًا مربعًا، وقد أوشك تشييده على الانتهاء، وتقع على بعد حوالي عشرة كيلومترات من وسط المدينة.

في 2019-2020، توجد بها أربع كليات (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، كلية العلوم والتقنيات، كلية الطب) إضافة إلى المعهد الجامعي المهني.

تمنح كلية الآداب والعلوم الإنسانية ثماني شهادات ليسانس عامة (2746 طالبًا) وثلاث شهادات مهنية (223 طالبًا) وثمانية شهادات ماجستير (297 طالبًا) وبها 99 طالب دكتوراه. وتمنح كلية العلوم القانونية والاقتصادية ثماني شهادات ليسانس أساسية (4688 طالبًا)، وثلاث شهادات ليسانس مهنية (762 طالبًا)، وخمسة عشر شهادة ماجستير (585 طالبًا) في ماجستير بحث و48 طالب ماجستير مهني) وبها 107 طالب دكتوراه. وتمنح كلية العلوم والتقنيات ثماني شهادات ليسانس أساسية (3684 طالبًا) وتسعة شهادات ليسانس مهنية (261 طالبًا) وسبعة شهادات ماجستير أساسية (287 طالبًا) وأربعة شهادات ماجستير مهنية (44 طالبًا) وبها ست دورات دكتوراه لصالح 115 طالب.

وتمنح كلية الطب (1457 طالبًا) ثمانية تخصصات طبية وثمانية تخصصات جراحية.

ويمنح المعهد الجامعي المهني (940 طالبًا) أربع شهادات ليسانس (إدارة الأعمال والرياضيات التطبيقية في الاقتصاد والمالية واللوجستيك والنقل وشبكات والاتصالات).

● المدرسة العليا لتكوين الأساتذة

أنشئت هذه المدرسة سنة 1970، وعهد إليها توفير التكوين الأولي والمستمر لجميع أطر النظام التربوي. وهي تكون حاليًا مدرسي السلك الأول (194 طالبًا في 2019-2020) والسلك الثاني (398 طالبًا في 2019-2020) من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي الفني والمدرسين في مدرسة تكوين المعلمين والمفتشين والمفتشين المساعدين في التعليم الأساسي ومفتشي التعليم الثانوي ومفتشي المختبرات.

● المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات (ISCAE)

يضم المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، الذي تم إنشاؤه سنة 2009، ثماني شعب في مرحلة الليسانس (1295 طالبًا في 2019-2020) وشعبتي ماستر (123 طالبًا)، موزعة إلى قسمين: "الإدارة والاقتصاد والقانون" و"المناهج الكمية والمعلوماتية".

● المعهد المهني العالي للغات والترجمة والترجمة الفورية (ISPLTI)

تم افتتاح المعهد المهني العالي للغات والترجمة والترجمة الفورية في 2015-2016 بنواكشوط قبل تحويله إلى نواذيبو سنة 2020. وهو يوفر حاليًا ليسانس مهنية مزدوجة في اللغات مع ثلاثة خيارات ممكنة (194 طالبًا في 2019-2020) ولديه مشروع ماستر مهني بثلاثة تخصصات (الترجمة الفورية والترجمة واللغات).

● المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروصو

تم إنشاء المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروصو سنة 2009 من أجل توفير دورات تكوينية في المجال الزراعي والرعي. وهو يمنح خمس شهادات ليسانس (328 طالبًا): الإنتاج والصحة الحيوانية، العلوم والتكنولوجيا الغذائية، إنتاج وحماية النباتات، الهندسة الريفية، الهندسة الكهروميكانيكية.

ت.2. المؤسسات العمومية الخاضعة للوصاية المشتركة لوزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي

● المدرسة العليا متعددة التخصصات

تم إنشاء مدرستين للهندسة سنة 2011: مدرسة تسمى المدرسة العليا متعددة التخصصات تحت وصاية وزارة الدفاع، ومدرسة تسمى مدرسة المعادن الموريتانية تحت وصاية وزارة البترول. وتم أيضا إنشاء مدرسة ثالثة تسمى المدرسة الوطنية للأشغال العامة في الأك تحت وصاية وزارة التجهيز في عام 2013. سنة 2016، تم دمج هذه المدارس الهندسية الثلاث في المدرسة العليا متعددة التخصصات تحت الوصاية المشتركة لوزارتي الدفاع والتعليم العالي والبحث العلمي.

تضم هذه المدرسة حاليًا معهدًا تحضيريًا لكليات الهندسة (237 طالبًا في 2019-2020)، والمدرسة العليا متعددة التخصصات، 139 طالبًا، التي تُعدُّ بدورها لشهادة مهندس، بالإضافة إلى أربع معاهد فرعية (المعهد العالي لتخصصات البناء والأشغال العامة والتخطيط الحضري بالأك (265 طالبًا)، والمعهد العالي لمهن التعدين بازويرات (119 طالبًا)، والمعهد العالي لمهن الإحصاء والمعهد العالي لمهن الطاقة في نواكشوط، الذي يعد لشهادة الليسانس.

● الأكاديمية البحرية

تتكون الأكاديمية البحرية في نواذيبو من مؤسستين تحت الوصاية المشتركة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهما: المدرسة العليا للضباط (45 ضابطًا في 2019-2020) والمعهد العالي لعلوم البحار، الذي أنشأ في عام 2015 ويوفر شهادة ليسانس في

علوم البحار وصناعات الصيد (83 طالبًا) ويتم التخطيط لفتح قسم ليسانس في مجال اللوجستيك وإدارة الموانئ.

● المعهد العالي للغة الإنجليزية

أنشئ المعهد العالي للغة الإنجليزية سنة 2016 تحت الوصاية المشتركة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ويتضمن البرنامج التدريسي للمعهد، بالإضافة إلى الليسانس (123 طالبًا في 2019-2020)، دورات تدريبية متقدمة في اللغة الإنجليزية لاحتياجات العسكريين وكذلك دورات تكوين مستمر لموظفي القطاعين العام والخاص.

ت.3. المؤسسات العمومية الخاضعة للوصاية المشتركة لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يشمل التعليم العالي، تحت الوصاية المشتركة لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ جامعة العلوم الإسلامية في العيون والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية في نواكشوط وجامعة المحظرة الشنقيطية الكبرى في أكجوجت.

تأسست جامعة العلوم الإسلامية في عيون سنة 2011، وهي أول جامعة حكومية للعلوم الإسلامية في موريتانيا والجامعة الوحيدة الموجودة داخل البلاد. وتتمثل مهمتها الرئيسية في المساهمة في الجهد الوطني لتكوين أطر كبار في مجال الدراسات والبحوث الإسلامية واللغة العربية.

تضم جامعة العلوم الإسلامية ثلاث كليات هي كلية الشريعة الإسلامية وكلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية (430 طالبًا) وكلية أصول الدين (223 طالبًا).

تقدم كلية الشريعة الإسلامية ثلاثة تكوينات ليسانس (376 طالبًا للعام 2019-2020) واثنين من الماستر (97 طالبًا)؛ وتقدم كلية اللغة العربية والعلوم الإنسانية أربعة تكوينات ليسانس وثلاثة من الماستر (401 طالبًا في الليسانس و96 في الماستر لعام 2020 - 2021). أما كلية أصول الدين فتوفر أربع دورات ليسانس واثنين من ماستر (309 طالب في الليسانس و45 في الماستر للعام 2020-2021).

تأسست جامعة المحظرة الشنقيطية الكبرى سنة 2019 في مدينة أكجوجت كجامعة لتدريس علوم الشريعة واللغة العربية.

أما المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية فقد تأسس عام 1979 لتكوين القضاة والمدرسين في مجال الشريعة الإسلامية. ويقدم المعهد دورات في الليسانس (2226 طالبًا في 2019-2020) ودورات في الماستر (458 طالبًا)

ت.4. التعليم العالي الخاص

ما يزال التعليم العالي الخاص ضعيف التمثيل في موريتانيا، حيث لم يتجاوز عدد الطلاب 812 طالبًا في 2020-2021. ويشمل ثماني مؤسسات معترف بها: ثلاث جامعات (الجامعة اللبنانية الدولية: 358 طالبًا، وجامعة شنقيط العصرية: 137 طالبًا، وجامعة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: 76 طالبًا)، و3 مدارس (الإدارة العليا: 159 طالبًا، والمدرسة الدولية للدراسات العليا التطبيقية: 15 طالبًا والمدرسة المهنية العليا متعددة التخصصات: 11 طالبًا) ومعهدين (ISI وKomunik sup: 11 طالبًا وGEU L'Académie: 45 طالبًا).

تقع جميع هذه المؤسسات في نواكشوط وتتركز أنشطتها في مجالات العلوم الاجتماعية والتجارة والقانون (55% من المسجلين) والآداب والفنون (36% من المسجلين).

ت.5. مراقبة جودة مؤسسات التعليم العالي

من أجل ضمان مراقبة الجودة، تم سنة 2017 إنشاء هيئة موريتانية لضمان الجودة في التعليم العالي (AMAQ-ES). وتتمثل مهمتها في التقييم الدوري وإسداء الرأي إلى المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي بشأن اعتماد مؤسسات التعليم العالي وشعب التكوين وهياكل البحث.

تشكل السلطة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي آلية تهدف إلى تمكين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تحسين الجودة في جميع مكونات التعليم العالي والبحث العلمي.

تعمل السلطة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي خلال عام 2021 على تعميم المعايير الوطنية للتقييم وتحسيس الفاعلين حول تغيير إجراءات اعتماد البرامج.

ث. رهانات التعليم العالي الموريتاني

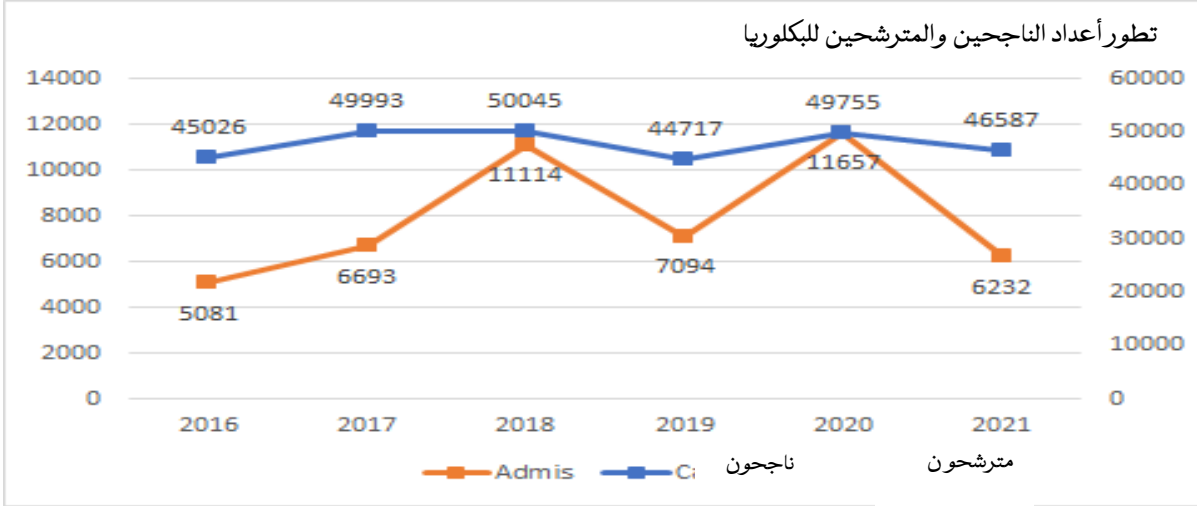
ث.1. تزايد أعداد الطلاب الوافدين على التعليم العالي

يعتبر الحصول على البكالوريا شرطًا للتسجيل بإحدى مؤسسات التعليم العالي. ويتم توجيه الناجحين في البكالوريا الذين يقدمون طلبًا وفقًا لمعدلاتهم التوجيهية وذلك على مرحلتين: تعلن المؤسسات عن قدرتها الاستيعابية قبل كل سنة أكاديمية، ثم تتخذ اللجنة الوطنية للتوجيه والمنح قرارات توجيهية فعلية.

وتكمن الصعوبة في تسيير توافد أعداد غير ثابتة من الناجحين في ظل طاقات استيعاب محدودة، تكون في الغالب متجاوزة بعد قرارات التوجيه الفعلية. وعلى الرغم من أن عدد المترشحين للبكالوريا ظل أقل من 50000، إلا أن التباين في توافد حاملي البكالوريا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة قد طرح مشكلة حقيقية في التوجيه والاستقبال.

وهكذا، فبين عامي 2017 و2018، ارتفع عدد الناجحين في البكالوريا من 6693 إلى 11114 ثم انخفض إلى 7094 في عام 2019 قبل أن يرتفع مجددا إلى 11657 في عام 2020 (الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: تطور عدد الطلاب الناجحين في البكالوريا 2014-2020



المصدر: حسابات المحررين على أساس بيانات إدارة التخطيط والإحصائيات والتقييم

● الأعداد الإجمالية

شهد التعليم العالي العمومي الموريتاني خلال السنوات الخمس الأخيرة زيادة في أعداد الطلاب بأكثر من 40%. وكانت الزيادة الأقوى في جامعة العيون (الأعداد مضروبة في 2.5)، ولا سيما في كلية الشريعة (الأعداد مضروبة في أكثر من 10). لكنها لم تستثن جامعة نواكشوط، حيث زاد عدد طلاب كلية العلوم والتكنولوجيا بنسبة 74%، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية بنسبة 64%، وكلية الطب بنسبة 61% والمعهد الجامعي المهني بنسبة 56%.

ولم تكن المعاهد الأصغر حجما بمنأى عن ذلك التطور، حيث شهد المعهد العالي للتعليم التكنولوجي زيادة بأكثر من 64% والمعهد المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية (أكثر من 54%) والمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات (42%).

جدول 1: تطور معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين السنتين الجامعيتين 2016-2017 و2020-2021

المؤسسة	2016-2017	2020-2021	التطور
جامعة نواكشوط/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية	3540	3290	-7%
جامعة نواكشوط/ كلية الطب	1012	1636	62%
جامعة نواكشوط/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية	4680	7679	64%
جامعة نواكشوط/ كلية العلوم والتقنيات	3064	5320	74%

التطور	2020-2021	2016-2017	المؤسسة
56%	874	559	جامعة نواكشوط/ المعهد الجامعي المهني
936%	580	56	جامعة العلوم الإسلامية بلعيون/ كلية الشريعة
66%	497	300	جامعة العلوم الإسلامية بلعيون/ كلية الآداب العربية والعلوم الاجتماعية
68%	354	211	جامعة العلوم الإسلامية بلعيون/ كلية أصول الدين
44%	211	147	المدرسة العليا متعددة التقنيات/سلك المهندسين
161%	266	102	المدرسة العليا متعددة التقنيات/ المعهد التحضيري لمدارس المهندسين الكبرى
248%	94	27	المعهد العالي لعلوم البحار
135%	207	88	المدرسة العليا متعددة التقنيات/ المعهد العالي لمهن البناء والأشغال العمومية والبناء
19%	708	593	المدرسة العليا للتعليم
42%	1579	1114	المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات
-29%	2019	2924	المعهد العالي للبحوث والدراسات الإسلامية
64%	366	223	المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروضو
54%	194	126	المعهد العالي المهني للغات وللترجمة والترجمة الفورية
40%	26355	18766	المجموع

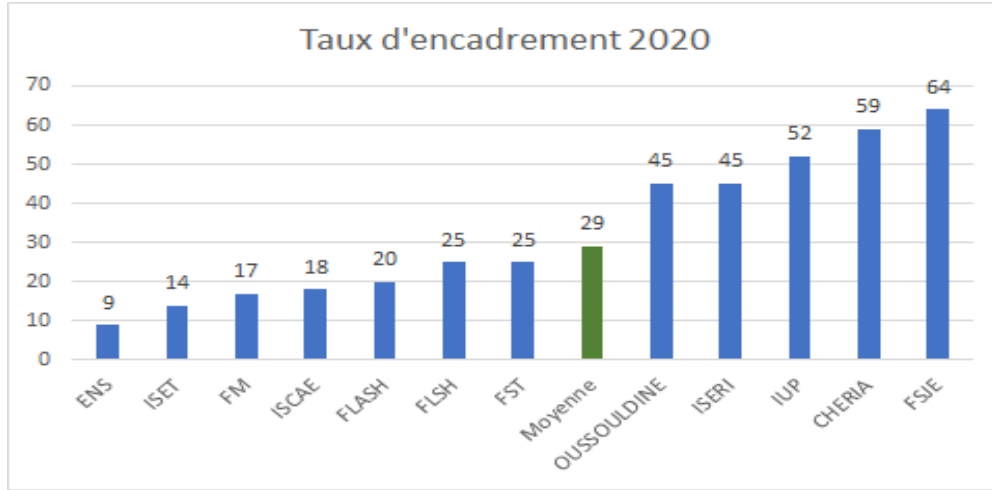
المصدر: حساب المحررين بناء على بيانات مديرية التخطيط والإحصاء والتقييم

ث.2. جودة التدريس

● معدلات التأطير

يشير معدل التأطير (29 طالبًا لكل مدرس في عام 2020) إلى استقرار نسبي عند مستوى مرتفع (1/28 في عام 2016) ولكنه يتحسن على المدى المتوسط (تم تسجيل نسبة 1/42 في عام 2012). ومقارنة مع الدول الأخرى، يبدو أن معدل التأطير في موريتانيا أعلى من متوسط 23 طالبًا لكل مدرس تمت ملاحظته في مجموعة من 29 دولة أفريقية تتوفر عنها بيانات حديثة من معهد اليونسكو للإحصاء.

الرسم البياني 2: معدلات الإشراف 2020

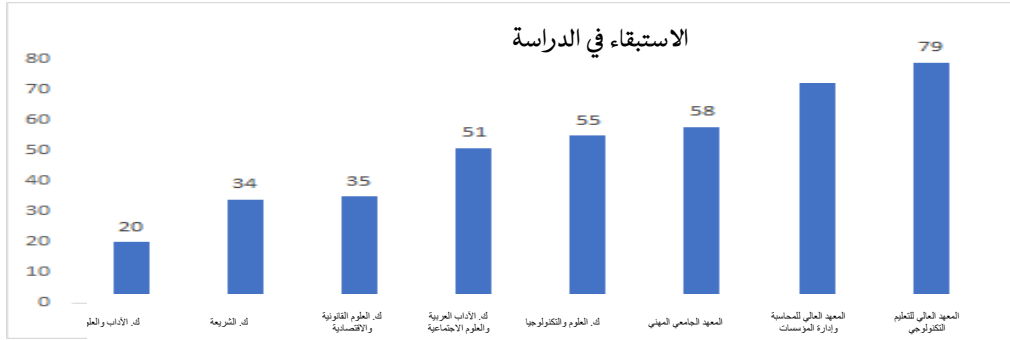


المصدر: حساب المحررين بناء على بيانات أت أت

● الفاعلية الداخلية

يمكن قياس الفاعلية الداخلية من خلال معدل الاستبقاء الذي يعادل نسبة الوالدين إلى السنة الأولى الذين يحصلون على شهادة الليسانس خلال خمس سنوات على الأكثر (تحديد اللوائح الموريتانية عدد فرص الرسوب إلى اثنتين).

الرسم البياني 3: معدل الاستبقاء في مؤسسات التعليم العالي



المصدر: حسابات المحررين على أساس بيانات إدارة التخطيط والإحصائيات والتقييم

نظراً لارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، التي تؤدي مجتمعة إلى ارتفاع نسبة المتخرجين من النظام دون شهادات (والتي تغيب في الغالب عن أذهان الفاعلين)، فإن معدلات الاستبقاء منخفضة بشكل خاص في جامعة نواكشوط وكذلك في جامعة العلوم الإسلامية في العيون وفي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط، حيث لا يكمل مرحلة الليسانس سوى 20% من الطلاب. ولا تزال هذه النسبة في جامعة نواكشوط عند 35% في كلية العلوم القانونية والاقتصادية، و55% في كلية العلوم والتقنيات و58% في المعهد المهني الجامعي. أما في جامعة العلوم الإسلامية في العيون فإن معدل الاستبقاء لا يتجاوز 34% في كلية الشريعة و51% في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية.

لكن المعاهد ليست محصنة ضد الانتكاسات أيضًا؛ 27% من الطلاب المسجلين في المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات يغادرون المؤسسة دون شهادات مقابل 21% في المعهد العالي للتعليم التكنولوجي.

● الفاعلية الخارجية

إن تحليلات التقرير التشخيصي بعنوان "التعليم العالي والبحث: عناصر الفعالية" (انظر على وجه الخصوص ص 57 وما يليها) مستوحاة بالأساس من ورشة العمل التي نظمت في مايو 2017 حول تعزيز الفاعلية الخارجية للتعليم العالي الموريتاني ويمكن إرجاع أسباب ضعف الفاعلية الملاحظ إلى خمسة أسباب رئيسية.

1- إن خريجي التعليم العالي الموجودين في سوق العمل يحملون في الغالب شهادات لكن اهتمام يفتقرون للمهارات التقنية والمهنية؛

2- مهارات الخريجين ذوي المؤهلات المهنية من التعليم العالي لا تستجيب لاحتياجات سوق العمل؛

3- ليس لدى الخريجين إلمام بواقع سوق العمل؛

4- يفضل حملة الشهادات الوظائف المأجورة، خصوصاً في الوظيفة العمومية، علماً بأن القطاع أوشك على استنفاد طاقته؛

5- تبقي مساهمة نظام البحث والابتكار في الدمج وفي تنمية البلاد ضعيفة.

يدعو التقرير إلى إعادة توازن الوضع في سوق العمل من خلال زيادة عروض دورات التكوين المهني القصيرة مصحوبة بسياسة تحفيز وتنظيم المجموعات المستفيدة من التكوين.

وتكشف مراقبة الوضع الحالي ضعفاً في عرض التكوين المهني على المستوى الجامعي (خصوصاً في كليات العلوم القانونية والاقتصادية والآداب والعلوم الإنسانية) كما تعكس أيضاً ضعف رغبة الشباب في التكوين المهني.

ففي جامعة نواكشوط سابقاً، رغم أن 40% من الشعب في مرحلة الليسانس و42% من مرحلة الماستر شعب مهنية كلها، إلا أنها لا تستقطب سوى عُشر (10/1) الطلاب. يدفع اختلال التوازن بين الشعب والمبالغة في الاهتمام بالتكوينات العامة، إضافة لاهتمامات أولياء الأمور وتطلعات الشباب، عدداً كبيراً من الناجحين في البكالوريا إلى البحث عن شعب تتيح لاهتمام الدراسة لفترات طويلة.

من الواضح أن متابعة الدراسة على مستوى الماستر بمثابة استراتيجية انتظار للحصول على وظيفة مأجورة، خاصة في الوظيفة العمومية أو شبه العمومية.

ويبرز التقرير الصعوبات الاجتماعية المعقدة المرتبطة بإعادة توجيه الموارد أساساً نحو التكوينات المهنية.

ومع ذلك، لا تبدو القطاعات والمعاهد الجامعية معدة لاتخاذ مبادرات بشأن تنويع الشُّعب، نظرًا لغياب المهارات في تصور وتفعيل وإدارة التكوينات المهنية لدى أغلب المدرسين وعدم أخذ المبادرات في هذا المجال بعين الاعتبار ضمن المسار الوظيفي، بالإضافة لانعدام التفاعل بين المدرسين والفاعلين في الوسط المهني ولعدم ملائمة قدرات الاستيعاب.

كما ينبغي النظر في فتح الجامعات للتكوين المستمر والتكوين المهني.

يدعو التقرير أيضا إلى إدراك أفضل احتياجات سوق العمل، ولا سيما أنواع الوظائف التي يتم تطويرها هناك والقطاعات التي توظف من أجل السماح لنظام التعليم والتكوين بمواءمة عرضه بشكل أفضل. وهو ما يفرض التوفر على معلومات حول دمج المستفيدين من برامج التكوين.

يجب تأمين وظيفة ضمان الجودة بشكل أكثر فعالية في المؤسسات الجامعية من خلال التنشيط الفعلي للسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص (و/ أو العام / العام) داخل مؤسسات التعليم العالي. ويمكن تشجيع هذه الشراكة باتفاق إطار بين التعليم العالي والقطاع الخاص وإدماج الموظفين الأكفاء في مفاوضات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هناك آليات (الوكالة الوطنية لتطوير تشغيل الشباب، وصندوق دعم التوظيف)، مفتوحة لجميع الشباب، ولكنها غير معروفة لدى خريجي التعليم العالي (5% فقط من خريجي التعليم العالي اهتمام على علم بوجود الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب⁵).

يعود هذا النقص في المعلومات، في الجامعات حول سوق العمل، من بين عوامل أخرى لغياب معلومات محينة حول وضعية ومسارات الخريجين في سوق العمل ولغياب هيئة توجيه جامعية ومهنية

ث.3 التمويل العمومي للتعليم العالي

خلال الفترة 2016-2020، مثل الإنفاق العام على التعليم بشكل شبه مستمر حوالي 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقارنة مع عدة بلدان جنوب الصحراء ذات المستوى التنموي المشابه، تخصص بلادنا نسبة أقل من ميزانيتها لقطاع التهذيب والتكوين، بينما تخصص البلدان المذكورة نسبة 3,5% من ناتجها المحلي. يبدو أن موريتانيا تمنح مخصصات أقل لقطاعي التعليم والتكوين الذين يستوعبان 3.5% من الناتج الخام لتلك الدول. تجدر الإشارة إلى أن هدف إطار التعليم 2030 حدد نسبة 4% من الناتج الداخلي الخام تخصص للتعليم.

وبالنظر إلى الأهمية النسبية للميزانية الجارية للقطاع في الميزانية العامة للدولة، يبدو أن أولوية التعليم في ازدياد خلال السنوات الأخيرة. في الواقع، يبلغ الإنفاق الجاري في قطاع التعليم والتكوين حوالي 20% من إجمالي الإنفاق العام الجاري في البلاد على مدى السنوات الخمس الماضية، مع

⁵ تمت إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وأسندت مهمتها إلى وكالة تشغيل

اتجاه تصاعدي طفيف: 18% في عام 2011 مقابل 21% في عام 2016. في الوقت الحاضر، تخصص الحكومة الموريتانية ما يزيد قليلاً عن خمس نفقاتها الجارية على قطاع التعليم والتكوين.

ومهما كان جديراً بالثناء فإن مثل هذا الجهد من طرف القطاع، يظل دون متوسط البلدان الإفريقية المشابهة لموريتانيا من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، إذ لوحظ أن الأولوية الممنوحة للقطاع هي في حدود 27% في المتوسط خلال السنوات الأخيرة.

ونصل الآن إلى الأولوية الممنوحة للقطاع الفرعي للتعليم العالي في قطاع التعليم الموريتاني. فقد شهدت حصة التعليم العالي في ميزانية التعليم ارتفاعاً مطرداً في السنوات الأخيرة: 20% في 2020، 17% في 2016 و13 إلى 14% في بداية 2010. وفي عام 2020، وصلت النفقات المخصصة للتعليم العالي في موريتانيا نفس المستوى الذي وصلته في عدة بلدان إفريقية مشابهة لموريتانيا من حيث وتيرة التنمية (21%).

ج. أهم عناصر ورشة يومي 15 و 17 يونيو 2021

في الفترة من 15 إلى 17 يونيو 2021، عقدت في نواكشوط ورشة جمعت ممثلين عن جميع هيئات التعليم العالي الموريتانية. وقد مكنت الورشة، التي كانت مخصصة بالأساس للقضايا المهنية، الممثلين من عرض الأهداف الرئيسية لتكويناتهم والصعوبات التي يواجهونها.

ج.1. صعوبات التعليم العالي

● مخاطر اكتظاظ التعليم العالي

إن السؤال الملح الذي نَجَمَ في المقام الأول عن الورشة يتعلق باكتظاظ الجامعة، بعد الارتفاع المفاجئ في عدد خريجي المدارس الثانوية. وحتى لو كانت المعاهد أقل تأثراً، فإنها ليست محصنة تماماً ضد هذا التطور المقلق.

ويبدو الاكتظاظ ملفتاً بشكل خاص في كلية العلوم القانونية والاقتصادية، التي شهدت زيادة في أعداد المسجلين بنسبة 25% بين عامي 2020 و2021. نتيجة ذلك هي المعدل المنخفض للتجاوز إلى السنة الثانية، من 25 إلى 30%.

وأمام بالنسبة لمعوقات نظام التوجيه المرتبطة بالزيادة غير المنتظمة لعدد حاملي البكالوريا، فيعتبر مسؤولو المؤسسة أن كلية العلوم القانونية والاقتصادية تستخدم كملجأ لحاملي البكالوريا الذين لم يوجهوا للمؤسسات الأخرى.

وعلى مستوى كلية العلوم والتقنيات، تبلغ نسبة التأطير 26.72 طالباً لكل مدرس بمجموع 5291 طالباً و198 مدرساً في عام 2021، في حين أن مقاعد الأعمال التطبيقية مخصصة لثلثي الطلاب فقط في الوقت الحالي، حيث نجد اثني عشر طالباً يتقاسمون نفس المقعد.

ويشتكي المدرسون في كلية الآداب والعلوم الإنسانية من ازدحام الفصول الدراسية.

لقد قررت الوزارة، بعد الطلب المتزايد على التوجيه إلى المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات من طرف حاملي البكالوريا الجدد، فتح شعبتين من ذلك المعهد في كلية العلوم القانونية والاقتصادية سنة 2018.

تسعى الوزارة بهذه الطريقة إلى تسهيل تحويل جزء من الوافدين الإضافيين إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية.

وفي المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية، هناك 193 مسجلاً و6 مدرسين و3 متعاونين في عام 2021.

أما في المعهد العالي للتعليم الفني، فيبدو أن الإقبال الأخير كان كبيراً جداً (155 مسجلاً جديداً) مقارنة بطاقة الاستقبال (100-110).

وقد صُمم معهد التعليم الفني أصلاً لاستقبال 250 طالباً، في حين يحتضن حالياً 375 طالباً.

كما شهد المعهد العالي لعلوم البحار مضاعفة حجم دفعاته بسبب الزيادة المفاجئة في عدد الناجحين في البكالوريا، من 15 إلى 60 مع نفس المدرسين ونفس المبنى. كما يستنكر مسؤولو المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية اكتظاظ الفصول الدراسية.

لقد صاحب الصعوبات الناتجة عن الاكتظاظ عجز عام في الوسائل على مستوى المؤسسات باستثناء المدرسة العليا متعددة التخصصات بفضل وصاية وزارة الدفاع. يتأسف منسقو الشعب المهنية في كلية العلوم والتقنيات على إهمال المسؤولين الأكاديميين لتلك الشعب مما جعلها لا تتلقى الموارد الكافية.

المربع 1: المعهد العالي للتعليم الفني

وهكذا يلاحظ في ورشة الميكانيكا نقص كبير في المواد الأولية (البرونز، الصلب، إلخ) الضرورية للأعمال التطبيقية. وهناك آلية تركيبة غير صالحة للاستعمال (مثل وحدة الطاقة الهوائية التي لم تعمل بسبب نقص قطع الغيار). وكذلك وحدة اللاحة التي لا تعمل والمنشار المتعطل منذ 3 سنوات (بسبب عدم وجود شفرة). ويفتقر معمل وقاية النبات إلى معدات صغيرة مثل المطاحن، والخلاطات، والمستخلصات، وورق الترشيح، إلخ. في معمل التكنولوجيا الحيوية وهندسة العمليات الغذائية، لم يعمل مقياس الطيف لمدة عامين بسبب نقص المواد التي تستخدم لتشغيله. ويبدو مختبر علم الحشرات في حالة مزرية. وتحتاج جميع المباني إلى ترميم لتجنب التدهور الشديد في السنوات القادمة. كما أنه توجد صعوبات أخرى عديدة. ومن أجل تحسين استخدام اللغات، يتعين تفعيل مركز اللغات وذلك باكتتاب موظف عقودي أو مدرس باحث. في الوقت الراهن، يبقى مركز اللغات غير مستخدم.

● الثغرات الأكاديمية لدى الطلاب، خصوصاً في اللغات

يتحدث جميع مسؤولي مؤسسات التعليم العالي بأسف عن انخفاض المستوى الأكاديمي لحملة البكالوريا الجدد وأن الأمثلة التي تشهد على نقص تحضيرهم للمرحلة الجامعية عديدة.

يتجسد المستوى الأكاديمي المتدني للطلاب الوافدين في معدلات الرسوب، كما سبق ذكره.

وليست الجامعة وحدها المتضررة من هذه الوضعية. ففي المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية نجد أن معدل استمرار الطلاب منخفض جدا، حيث يتراوح عدد الخريجين بين 6 و13 خريجًا سنويًا من أصل 130 إلى 190 طالبًا حسب السنوات. حتى أن المدرسة العليا متعددة التخصصات، التي تستقبل أفضل الناجحين في البكالوريا، قد اضطرت للتخلي في نهاية الفصل الأول عن بعض خريجي المدارس الثانوية الناجحين فوق العتبة المعتادة بسبب نتائج أكاديمية دون المطلوب.

وفي المدرسة العليا لتكوين الأساتذة، يجعل مستوى المرشحين من الصعب اكتتاب طلاب مدرسين في بعض التخصصات (الرياضيات واللغات).

ولم تتمكن المدرسة في المسابقة الأخيرة من سد 132 وظيفة شاغرة. ونتيجة لذلك، تعاني بعض المدارس عجزا في طاقم التدريس، دون أن يكون تعيين مدرسين عقدويين كافياً لتلبية الاحتياجات.

على الرغم من انتقائية المسابقة، لا يزال مستوى الطلاب المدرسين منخفضًا، في حين ليس هناك تأهيل للوافدين، خاصة في مجال اللغة.

وعلى مستوى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، لم يشمل التمهين قسم اللغة بفعل ضعف مستوى الطلاب الذي يستحيل معه تكوين متخصصين في الترجمة.

وفي المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية، ينبغي، نظرًا لضعف مستوى الطلاب الناجحين، التفكير في سنة تحضيرية في بداية التكوين. كما أن مهارات الطلاب ليست مناسبة للتطور المهني. فبالرغم من أن لديهم مهارات حفظ جيدة إلا أنهم يجدون صعوبة في التخيل والإبداع.

يعاني المعهد المهني الجامعي، على غرار المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، من نفس المشكلة ويسعى إلى إلزام الطلاب بالحصول على شهادة الدراسات باللغة الفرنسية DELF أو اختبار اللغة الانكليزية للمتعلمين الأجانب TOEFL .

تبدو المدرسة العليا متعددة التخصصات أحسن حالا في هذا الصدد. فنظرًا للحجم المتواضع لدفعاتها وللوسائل التي تتوفر عليها، قد استطاعت أن تستفيد من تعلم اللغات في المعهد التحضيري لمدارس المهندسين الكبرى وتحقيق نتائج معتبرة، بهدف الحصول على مستوى B2 في اللغة الفرنسية و750 كدرجة في اختبار TOIC بالإنكليزية.

ج.2. مكان ضعف التعليم المهني

● غياب علاقات مع الأوساط المهنية

إنه من المستغرب ألا تربط الهياكل المهنية في مؤسسات التعليم العالي أي صلة بالوسط المهني، مما قد يشكك في قدرتها على تكوين طلاب بمهارات تستجيب لاحتياجات سوق العمل.

ففي كلية العلوم والتقنيات، لم يعد لخلية الشراكة مع المقاولات أي نشاط كما هو الحال بالنسبة للجان الرعاية في مختلف الشعب وكذلك كلية العلوم القانونية والاقتصادية التي لا تربطها أي علاقة بالوسط المهني.

وبحسب المسؤولين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، التي تشهد نفس الوضع، فقد أدى غياب العلاقات مع الوسط المهني إلى إغلاق شعبة "أرشيف وحفظ التراث"، رغم وجود احتياجات في هذا المجال، حيث أن الأرشيف الوطني، على سبيل المثال، مغلق منذ سنوات والمؤسسات تفتقر إلى خبراء في الأرشيف.

تعاني عدة مؤسسات ذات طابع مهني من نفس المعوقات. هذا هو حال كل من المعهد المهني الجامعي والمعهد العالي المهني للترجمة والترجمة الفورية.

ويبدي المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات رغبته في تطوير شراكات مع الوسط المهني ولكن بأسف لصعوبات التعرف عليها.

ومع ذلك، فإن العلاقات مع الوسط المهني تجعل من السهل إعداد التكوينات. وبوسع المعهد العالي لعلوم البحار، الذي تربطه علاقات وثيقة بميناء نواذيبو، أن يعول على استعداد هذا الأخير للمساهمة في تمويل شعب جديدة. إلا أنه ينبغي مسبقاً جمع مزيد من المعلومات حول التشغيل في قطاع الصيد.

لقد تمكن المعهد العالي للتعليم التكنولوجي من إقامة علاقات مع شركاء موريتانيين مثل المدرسة العليا متعددة التخصصات والشركة الوطنية للصناعة والمناجم اللتان توفران تجهيزات هامة للأعمال التطبيقية.

يدعم فريق البحث والتعاون التكنولوجي GRET مالياً مشروع تيفا، الذي يهدف إلى إنتاج الفحم الطبيعي، كبديل للفحم الخشبي، الذي يعد من عوامل تدمير الغابات، وذلك باستخدام نبتة التيفا المنتشرة على نطاق واسع في منطقة نهر السنغال.

● الصعوبات المتعلقة بتنظيم التدريبات

يجعل ضعف العلاقات مع الشركات من الصعب تنظيم دورات تدريبية. فعلى مستوى كلية العلوم والتقنيات، في السنة الثانية من الشعب المهنية، لم تعد التدريبات تنظم نتيجة غياب الفرص، رغم أنه يفترض أن يكون جميع طلاب السنة الثالثة قد استفادوا من دورة تدريبية. إن الظروف الصعبة الناجمة عن هذا النقص، تدفع في بعض الحالات أكثر من ثلاثة طلاب إلى التدريب في نفس الشركة

يعود ذلك إلى حد كبير للهيكل الاقتصادي في البلاد. فمثلاً بالنسبة لبعض شعب كلية العلوم والتقنيات، كشعبة المياه، هنالك شركة واحدة بإمكانها استقبال المتدربين.

وفي كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، كما هو الحال في المعهد المهني الجامعي أو في المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال، يجب على الطلاب العثور على فرص للتدريب بأنفسهم. ويتحدث المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية بدوره عن عدم وجود فرص للتدريب.

أما في المعهدين التابعين للمدرسة العليا متعددة التخصصات، (المعهد العالي لمهن التعدين والمعهد العالي لمهن البناء والأشغال العامة)، فإن نظام تدريب مدارس الهندسة المطبق في فرنسا (4 أسابيع من التدريب في السنة الأولى، و8 أسابيع من تدريب مساعد مهندس في السنة الثانية و16 أسبوعًا من التدريب في نهاية الدراسة في السنة الثالثة) هو المتبع.

ومما يسهل مثل هذا التنظيم صغر حجم الدفعات (حوالي 45 في معهد المعادن و100 في معهد البناء والأشغال العامة). بالإضافة إلى ذلك، يعمل معهد المعادن في انسجام وثيق مع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، التي توفر له منشآت مركز التكوين الخاص بها.

● عدم متابعة المتدربين

لا تتوفر أي من هيئات جامعة نواكشوط على خلية لمتابعة التدريبات. ويشكل مثال كلية العلوم القانونية والاقتصادية أبلغ تجسيد للعواقب السلبية لعدم المتابعة من قبل المدرسين. وبالفعل، يمكن اعتبار أن هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع معدل انتحال رسائل ختم التدريب (حوالي 80%).

وعلى الرغم من الطابع المهني للمؤسسة، فإن المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات لا يتوفر هو الآخر على خلية لمتابعة التدريبات وتبقى المدرسة العليا متعددة التخصصات الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة.

● ضعف حضور المهنيين في التدريس

يتمثل أحد أوجه القصور الأخرى في الشعب المهنية بالمؤسسات الموريتانية في انخفاض مشاركة المهنيين في التدريس. فكما هو الحال في كلية العلوم والتقنيات وكلية العلوم القانونية والاقتصادية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، يبقى من الصعب استقطاب مدرسين مهنيين بسبب ضعف الرواتب المحددة في لوائح المؤسسات.

● ضعف متابعة الخريجين

وبصرف النظر عن بعض التجارب المحدودة (المعهد العالي المهني للترجمة والترجمة الفورية أو المعهد العالي للتعليم التكنولوجي) فإن معظم المؤسسات ليست على اطلاع بمصير خريجها. ففي المعهد العالي للترجمة والترجمة الفورية، تشير التقديرات إلى أن 57% من الخريجين الثلاثين من الدفعات الثلاثة الأولى يعملون أو في حالة تدريب.

وتبدو شروط الاندماج المهني لخريجي المعهد العالي للتعليم التكنولوجي مقبولة بعض الشيء.

وفي المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات، وبالرغم من الطابع المهني للمؤسسة، إلا أنها لا تتوفر على خلية لمتابعة الخريجين وإن كان القرار قد اتخذ ولكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع.

وترغب جامعة لعيون في أن تتمكن من متابعة خريجها، إلا أنها تكتفي في الوقت الحالي بتتبع أساسا برصد نجاحات طلابها في مسابقات الوظيفة العمومية.

● جهود خجولة لصالح ريادة الأعمال والابتكار

لم تفلح كلية العلوم والتقنيات في محاولاتها لتطوير ريادة الأعمال.

ويعرض المعهد العالي للتعليم التكنولوجي ابتكارات تكنولوجية مستوحاة من مشاريع الطلاب: مجفف الفاكهة والخضروات بالطاقة الشمسية، والفرن الشمسي، والزراعة المائية، والاستخدامات المتعددة للتيفاف. كما أنه يمتلك مزرعة دواجن ومعمل لتربية الأسماك.

لكن حاضنة الأعمال، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من المشروع الأصلي، لم تعمل أبداً، بل إن مبانها مشغولة من قبل إدارة أخرى. وتبين المقابلات أن مسؤولي المعهد لم يعتمدوا مقارنةً بتحصيل التكاليف، في حين أن المعهد يفتقر إلى الموارد، كما يتضح من زيارة قاعات الأعمال التطبيقية.

● الصعوبات الناتجة عن غياب دليل المهن والمهارات

تشكو عدة مؤسسات من غياب بيانات المهن (من نوع الدليل العملي للمهن والوظائف) أو دليل المهارات في موريتانيا من شأنه تسهيل تصميم برامج تكوين.

لذلك عمدت المدرسة العليا متعددة التخصصات إلى إجراء دراستها الخاصة لتحديد المهن الواعدة، والمهارات المطلوبة، وتطوير المناهج طبقاً للمقاربة الموجهة نحو الكفاءات باستخدام بيانات دليل المهارات، المُستخدَم في فرنسا في دورات التكوين المماثلة.

ج.3. القضايا ذات الطابع المؤسسي

تكمن القضية الرئيسية، بالنظر للصعوبات التي يطرحها تقلب توافد حملة البكالوريا، في عدم إشراك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنظيم تلك الشهادة والإشراف عليها.

ويبدو بالفعل أن ذلك التقلب مرتبط بظروف التنظيم أكثر من التقلبات في المستوى الأكاديمي للمترشحين.

● كما يبدو أن مسألة وصاية بعض المؤسسات تثير بدورها تساؤلات.

فإذا كانت وصاية وزارة الدفاع على المدرسة العليا متعددة التخصصات تتيح لهذه الأخيرة امتيازاً من حيث الموارد، فإنها مع ذلك تمنع إنشاء اتحاد للطلاب وتحد من استقلالية الإدارة التربوية. وذلك ما يعيق البحث عن الاعتماد من قبل اللجنة الفرنسية التي تمنح صفة المهندس لمدرسة الهندسة.

ويتطلع المعهد العالي لعلوم البحار، الذي يعد إحدى المؤسسات الأربع داخل الأكاديمية البحرية، تحت وصاية وزارة الدفاع، إلى مزيد من التشاور مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتحتاج الوصاية المشتركة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي على جامعة العيون إلى التفعيل على المستوى التنظيمي.

أما المدرسة العليا لتكوين الأساتذة فتشكو غياب التشاور بين ثلاث وزارات هي وزارة التهذيب الوطني ووزارة المالية ووزارة الوظيفة العمومية علما أن الوزارتين الأخيرتين تتحكمان في خلق الوظائف.

● المشاكل التي تطرحها اللامركزية

يبدو أن المشكلة الأساسية في جامعة لعيون تكمن في الموقع الجغرافي الذي يزداد تعقيدا بسبب عدم وجود مطار. وبالتالي يبقى من الصعب استقطاب المدرسين.

ومع ذلك فإن اللامركزية مهمة لولوج الفتيات وأبناء الفئات الأكثر فقرا للتعليم العالي.

ويجد المعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية صعوبة في اكتتاب متعاونين في نواذيبو. ويجسد تحويل المعهد إلى تلك المدينة صعوبة التوفيق بين السياسة الجامعية واللامركزية.

ج.4. الحلول المقترحة

● مسألة البكالوريا

نظرا للصعوبات المذكورة أعلاه، يبدو أن مسألة التحكم في تدفق الناجحين في البكالوريا هي الأكثر إلحاحا. كما يبدو أن حلا يقوم على الإشراف المباشر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنظيم البكالوريا هو الأنسب.

● الوسائل

من جهة أخرى، وما دامت مسألة الموارد والتمويل تتأتى من مسألة تطور أعداد الوافدين، فإن إبرام عقود البرامج، المخطط له منذ سنة 2010، من شأنه أن يسهل الإحاطة بالجوانب ذات الصلة بحجم الموارد التي يتعين رصدها وبمشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خصوصا بالنسبة للتكوينات المهنية.

يجب الشروع في تفكير شامل حول إشكالية رسوم التسجيل. وقد تحول معظم أقسام الماستر المهنية إلى هذا الحل، ولكن تبقى ضرورة التأمل في مسألة أقسام الليسانس ذات الطبيعة المهنية وربما جميع تكوينات التعليم العالي.

في هذا الصدد، يمكن أن تكون استراتيجية المدرسة العليا متعددة التخصصات مشكلة في حد ذاتها. تمويل الدولة الموريتانية منحة دراسية في الخارج للطلاب المتفوقين من السنة الثانية الموجهين إلى المدارس الكبرى في الخارج (الي فرنسا على الخصوص في مدرسة البوليتكنيك، وكذلك إلى المغرب).

ورغم أن هذا التعليم عالي الجودة يعود بكلفة أقل بالنسبة لطلاب الهندسة إلا أنه ليس هناك ما يلزمهم بالخدمة في موريتانيا بعد التخرج. صحيح أن بعض المسؤولين يشككون في وجود فرص مهنية كافية في موريتانيا للمهندسين من مستوى عال. ومع ذلك، سيكون من الوارد أن يتعهد الممنوحون، في حالة عدم العودة إلى الوطن، بتسديد تكاليف التكوين التي تحملتها الدولة. سيتم تناول مسألة الوسائل والتمويل لاحقاً من خلال الدروس المستوحاة من نموذج المحاكاة.

● سياسة الاستصلاح الترابي والسياسة الجامعية

إذا كانت معالجة الزيادة في توافد حملة البكالوريا تمر بإنشاء مؤسسات جديدة، فإن مسألة اختيار موقع تلك المؤسسات تبقى مطروحة. ففي حين تسعى سياسة الاستصلاح الترابي إلى إنشاء مؤسسات جديدة خارج المدن الكبرى في غرب البلاد، فإن الصعوبات التي تواجهها تلك القائمة بالفعل في لعيون، وكذلك في نواذيبو، يجب أن تكون موضع تحليل تفصيلي.

● التطورات التربوية

تؤدي مراعاة الصعوبات التي يواجهها التعليم المهني إلى اقتراح تعديلات تشمل التكوينات الأكاديمية. ومن ذلك ضرورة استحداث تكوينين مُعَمَّم على التدريس بالجامعة. في حين أنشأت كل الجامعات في دول أوروبا وأمريكا الشمالية هياكل تكوين حول البيداغوجيا الجامعية، لا تزال التجارب نادرة في بلدان الجنوب. إن موريتانيا مهياً، في ظل ضعف الإنتاجية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي، باستثناء بعض المعاهد، للاستفادة من مثل تلك الهياكل التي من شأنها تسهيل مهنة التدريس أمام أفواج متزايدة نادراً ما تكون مؤهلة لمزاولة التعليم العالي.

ويجب أن تعمل الهياكل المذكورة في تكامل مع مركز التعليم عن بعد التابع لجامعة نواكشوط الذي يوفر بالفعل دورات تكوينية للمدرسين حول إعداد المقاربات البيداغوجية واستخدام منصات التعلم الإلكتروني (وهي تُكوّن أيضاً الطلاب). كما يخطط المركز لإعداد دروس نموذجية وتحميلها على منصة الجامعة، وتسجيل الدروس، واستخدام تقنية WebRTC لتقديم دروس وأعمال تطبيقية تفاعلية.

وتعطينا الصعوبات التي يواجهها مركز التعليم عن بعد لمحة عما قد تواجهه هيئة التكوين حول البيداغوجيا الجامعية وكذلك عن الحلول الممكنة.

فالمركز يواجه بالفعل نقصاً في تحمس المدرسين الذين يتطلعون للاستفادة من تعويضات عن خدماتهم. من جهة أخرى، فإن تطوير تلك الأنشطة يقتضي ألا يلاقي الطلاب صعوبة الاتصال عبر الشبكة وأن يتمكنوا من اقتناء المعدات والتطبيقات اللازمة.

ويمكن حل مسألة تحفيز المدرسين من خلال احتساب الدروس التي تم إعدادها عند تقييم ملفات التقدم، أو منح إعفاء زمني عن كل درس أو ربما التعويض عن الخدمة مع حفظ حقوق التأليف لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفيما يتعلق بمشاكل التوصيل بالشبكة، يتعين التفاوض مع وكلاء الإنترنت من أجل الولوج دون قيود إلى منصات التدريس.

● إقامة أنظمة لرصد مستقبل الخريجين المهني

إن أي سياسة للتعليم العالي، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المؤسسات المختلفة، تقتضي معرفة حقيقية بالمستقبل المهني للخريجين. في الوقت الحالي، يسير النظام في الضبابية، حيث يتم عامًا بعد عام تخريج حملة شهادات في نفس الشعب، دون تقييم لفاعلية المقاربة. وعليه فقد بات من الضروري أن تستحدث المؤسسات خلايا لمتابعة الخريجين تقدم تقييمات شفافة لمسارهم المهني؛ على أن تتولي تلك الخلايا مسؤولية إدارة التدريبات والاتصالات مع الوسط المهني. وقد لا يتسنى مثل ذلك التطور دون إدارة فعالة على المستوى المركزي.

● ترقية التشغيل الذاتي

بما أن القطاع الحديث لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الوظائف (4% للقطاع الخاص الحديث) فمن المؤكد أن فرص توظيف الخريجين ستظل محدودة.

في السنوات الخمس عشرة المقبلة، لن تتجاوز فرص العمل المأجور عشر الطلبات المتوقعة، مما يعني زيادة احتمالات ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، إذا لم يتم اعتماد استراتيجية مبتكرة لتعزيز القدرات الريادية لدى طلاب التعليم العالي.

وتفيد بعض المعطيات القديمة نسبيا (2012) بأن 14% فقط من خريجي التعليم العالي الذين توظفوا يعملون لحسابهم الخاص، وأن أقل العاملين لحسابهم الخاص هم من حملة شهادات المتريز والماستر. أما الحاصلون على درجات BTS، ويليهم حاملو DEUG، فاهتمام الذين يتخذون أكبر قدر من المبادرات ويمثلون على التوالي 18% و26% ممن يعملون لحسابهم الخاص. وتؤكد هذه النتائج ضرورة وضع استراتيجية توجيه حقيقية انطلاقا من التعليم الثانوي وسياسات تحفيزية لتشجيع الشباب على اختيار شعب قصيرة في التعليم العالي. ولئن كانت التكوينات على ريادة الأعمال لا تشكل حلا سحريا فيجب إدراجها في شعب التعليم العالي.

● إنشاء مركز الاستطباب الجامعي

يشكل غياب مركز استطباب جامعي في موريتانيا مصدر قلق كبير بخصوص الدراسات الطبية. ومن أجل تجنب إنشاء مستشفى جديد وما سيترتب على ذلك من تكاليف تسيير يصعب تحملها، يتمثل الحل، الذي يوفق بين الكلفة والفاعلية على المدى القصير، في توقيع اتفاقيات بين كلية الطب وبعض المستشفيات الموجودة، على أساس أفضل التخصصات أداءً في كل من تلك المستشفيات.

ج.5. سياسة البحث والابتكار

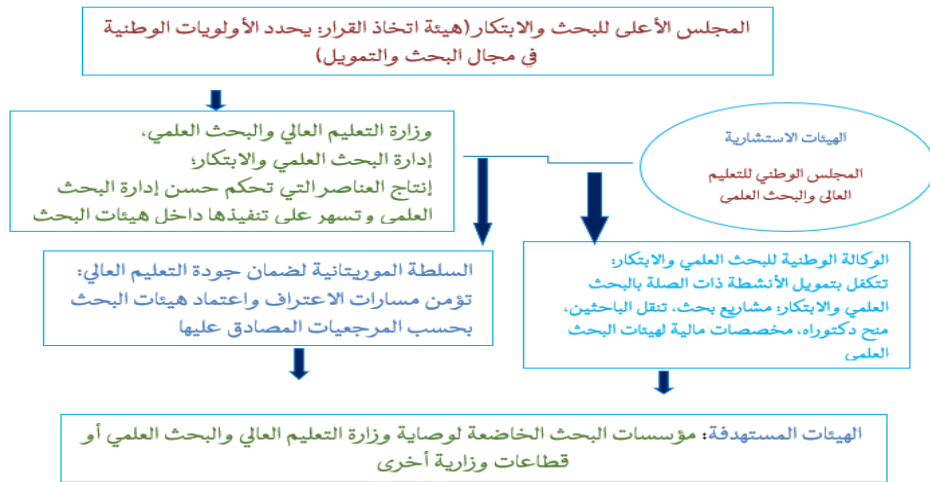
● الهيكلية الموريتانية للبحث والابتكار

لقد تم منذ عام 2015، اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل تحفيز البحث منها:

- إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار الذي يحدد الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار.

- إنشاء مدارس الدكتوراه وتجديد النظام القانوني للمدرسين الباحثين؛
 - إنشاء النظام الخاص للباحثين؛
 - إصدار المقرر المتعلق بالجمعيات العلمية؛
 - إصدار المقرر المتعلق بالمجلات والدوريات العلمية؛
 - إصدار مرسوم التأهيل للإشراف على البحوث؛
 - إصدار نصوص حول هياكل البحث (وحدات، مختبرات، مراكز أبحاث)؛
 - إنشاء الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار
 - تضمين ميزانية الدولة صندوقاً للبحث العلمي والابتكار.
- يشكل المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار، الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 159-2016 بتاريخ 23 أغسطس 2016، هيئة الإشراف الرئيسية. وتمثل مهمته في:
- إقرار سياسة البحث العلمي والابتكار في إطار المواضيع ذات الأولوية؛
 - السهر، من خلال الهيئات المختصة، على تنفيذ ومتابعة وتقييم تنفيذ السياسة الوطنية للبحث والابتكار؛
 - تحديد أولويات الدولة في مجال البحث العلمي بشكل دوري بغية تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة؛
 - الترويج على موارد تخصص لتمويل مشاريع وبرامج بحث.
 - رفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية عن تنفيذ السياسة الوطنية للبحث والابتكار.

الهيكلية الموريتانية للبحث العلمي



تتمثل أهتمام هيئة للقيادة في المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار المنشأ بموجب المرسوم رقم 159-2016 بتاريخ 23 أغسطس 2016 وال 1 ي يضطلع ب:

- تقرير سياسة البحث العلمي والابتكار في إطار المحاور ذات الأولوية؛
- ضمان إنجاز ومتابعة وتقزيم تنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والابتكار عن طريق الهيئات المختصة؛

- تحديد أولويات الدولة بصفة دورية في مجال البحث العلمي مما يمكن من تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المستدامة؛
- تحديد المبالغ المخصصة لتمويل برامج ومشاريع البحث؛
- رفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية حول تنفيذ السياسة الوطنية للبحث والابتكار.

وهكذا، فقد انعقدت الدورة الأولى للمجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار بتاريخ 2018/11/05، لكن المجلس لم يجتمع بعد ذلك على الرغم من أن مرسوم إنشاءه ينص على عقد دورة كل سنتين. ويعود ذلك لغياب استراتيجية وطنية للبحث والابتكار، كما أنه لم يصدر أي تقرير سنوي عن السياسة الوطنية للبحث والابتكار

وتعتبر الوكالة الوطنية للبحث والابتكار، التي أنشئت عام 2020، الهيئة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الوطنية في مجال تمويل البحث. وقد قامت الوكالة، خلال عام 2021، بتخصيص منح سنوية للتسيير لصالح هيئات البحث المعترف بها (23 وحدة بحثية).

● هيئات البحث

تنفذ الأنشطة البحثية في موريتانيا من قبل جامعة نواكشوط وبعض المعاهد تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك من قبل خمس مؤسسات تابعة لوزارات مختلفة.

تضم جامعة نواكشوط 516 مدرسا باحثاً مؤهلين لإجراء أبحاثهم في 15 وحدة بحثية معتمدة و4 مراكز للبحث. بلغ الإنتاج العلمي 177 مقالة نشرت خلال الفترة 2017-2020 في مجلات ذات تأثير معتبر. وتجري أبحاث الدكتوراه في ثلاث مدارس، تستقبل 329 طالبا في مرحلة الدكتوراه وأنتجت لحد الآن 36 أطروحة.

تتمثل مهمة الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والتراث المعدني، التابعة لوزارة البترول والمعادن والطاقة، في البحث الجيولوجي، وتطوير التعدين وإدارة مساهمات الدولة في شركات المعادن.

تتوفر الوكالة على طاقم من 50 متعاوناً تقنياً (بما في ذلك 20 مهندسا جيولوجيا و جيولوجيين منقبين) و53 ما بين موظفين إداريين وعمال دعم. وتتركز أنشطتها بالأساس في التنقيب عن التعدين وتقديم الخدمات للصناعيين والحرفيين والباحثين في مجال المعادن.

وتتمثل مهمة المكتب الوطني للبحوث والتنمية الحيوانية، التابع لوزارة البيطرة في مراقبة الأدوية والأغذية المخصصة للثروة الحيوانية ومتابعة أمراض الماشية والبحث في تغذية الحيوان والجوانب الاقتصادية والسوسيوولوجية في الصحة والإنتاج الحيواني. أما فيما يتعلق بطاقاته في مجال البحث، فإن لديه 2 من حملة الدكتوراه 18 من حملة الماستر وقد وقع العديد من الاتفاقيات مع منظمات وطنية وأجنبية.

ويتطلع المكتب إلى تطوير أنشطته في مجال البحث والى الاعتراف بها، على المستويين التنظيمي والمالي.

يتبع المركز الوطني للبحث والتنمية الزراعية لوزارة الزراعة. وتمثل مهمته في تنظيم وتنفيذ ونشر جميع البحوث المتعلقة بالزراعة وفي تطوير المنتجات الزراعية. وتنصب أنشطته بالأساس حول إصدار إشارات تؤكد سلامة البذور وإنتاج أنواع جديدة من البذور وتطوير تقنيات زراعية جديدة.

ويبقى طاقمه من الباحثين محدودا إذ لا يوجد، لا يوجد من بين 88 متعاونًا، سوى دكتور ومهندس وثمانية فنيين. وهو يطمح إلى الرفع من قدراته في مجال البحث من الموظفين ومن التجهيزات.

يشرف المعهد الموريتاني للبحوث البحرية والصيد، لحساب وزارة الصيد والاقتصاد البحري، على تحليل المعوقات والعوامل المختلفة التي تؤثر على الموارد السمكية من أجل بلورة استراتيجيات للاستغلال المستدام.

يعتبر المعهد الوطني لبحوث الصحة العمومية هيئة البحث لدى وزارة الصحة التي تدير (إلى جانب مسؤولياتها في المراقبة الوبائية، ومراقبة الأغذية المخصصة لاستهلاك البشر والوقاية من المخاطر البيوكيميائية والبيئية) البحوث العملية في مجال الصحة.

كما يعمل على تطوير البحث الطبي في مجال الصحة العمومية، خصوصا في مجالات الأمراض المعدية والوراثية، والبيولوجيا السريرية المطبقة على التغذية والأمراض الوبائية المتوطنة وعلى صحة المحيط.

يتوفر المركز على طاقم بحث مؤهل يضم ثمانية أطباء وصيدلة وستة وعشرون متخصصا في البيولوجيا والكيميائيين يدعمهم اثنان وخمسون موظفا فنيا وإداريا.

يجري المركز العديد من الأبحاث ذات طابع وبائي ولديه اتفاقيات تعاون مع جامعة نواكشوط ومؤسسات أجنبية ويستقبل المتدربين ويشارك في الإشراف على أطروحات الماجستير. إلا أنه يعتبر أن الاتفاقية مع جامعة نواكشوط تحتاج إلى تفعيل حقيقي.

كل هذه الهياكل التابعة لوزارات أخرى ترغب في أن يستفيد الباحثون من النظام الأساسي الجديد الرامي إلى خلق نظام بحث وطني حقيقي يتوفر على الوسائل المناسبة.

وفي الوقت الحالي، يتضح من هذا العرض التمهيدي أن الجزء الأكبر من مخرجات البحث يأتي من المدرسين الباحثين في جامعة نواكشوط، مدعوما بتزايد مطرد في عدد أبحاث الدكتوراه.

ح. الدروس المستخلصة من نموذج المحاكاة: التطورات والاتجاهات السابقة حسب النموذج الأساسي

نموذج المحاكاة

يتصور هذا النموذج، في أفق 2030، الموارد المالية المتاحة للتعليم العالي، وأعداد الطلاب في المؤسسات المختلفة واحتياجات التمويل. ولأسباب تتعلق بتوفير بيانات الميزانية، فإن السنة الأساس للتوقع هي 2020 (2019-2020) بالنسبة لعدد الطلاب).

يعتمد إسقاط الموارد المالية على تقديرات تطور الناتج المحلي الإجمالي، والحصة المخصصة للتعليم من إجمالي الناتج المحلي، والحصة المخصصة للتعليم العالي من ميزانية التعليم. وتعتمد توقعات تطور الأعداد على تقدير الزيادة السنوية في عدد حملة البكالوريا بنسبة 2% (متوسط الزيادة خلال 2011-2019) وعلى معدلات الرسوب والتسرب والتخرج في كل مؤسسة.

وتحسب الاحتياجات من التمويل بضرب أسعار الوحدة الملاحظة في عام 2020 (الميزانية المخصصة مقسومة على عدد الطلاب لكل مؤسسة تعليم) في عدد الطلاب الوافدين.

تتعلق إحدى المشكلات الرئيسية في هذا النموذج بوتيرة تزايد عدد الناجحين في البكالوريا. فكما ذكر أعلاه، ظل عدد حملة البكالوريا ثابتاً لفترة طويلة، أي 6000-7000 خلال الفترة 2010-2017. لكن العدد ارتفع فجأة في عام 2020 ليصل 11657، وهو ما يمثل معدل زيادة تجاوز 23% خلال السنوات الخمس الماضية و2% خلال السنوات العشر الماضية. هذا هو المعدل الأخير الذي تم استخدامه لتطبيق النموذج.

لا يأخذ النموذج في الاعتبار سوى تكاليف التسيير دون مراعاة تكاليف الاستثمار التي قد تأتي من زيادة عدد الطلاب الوافدين. إلا أنه، مع ذلك، يجعل من الممكن توقع الاحتياجات من الاستثمار في ضوء تلك الزيادة، عندما يُرجح تجاوز طاقة الاستقبال.

إذا توقعنا الوضع الحالي، مع مراعاة توزيع حملة البكالوريا بين مؤسسات التعليم العالي على نفس الأسس التي لوحظت سنة 2020، والاحتفاظ بالافتراض الأدنى بنسبة 2% كمعدل زيادة حملة البكالوريا، يظهر عجز في التمويل اعتباراً من عام 2021 وطيلة سنوات فترة التوقع، مع بلوغ ذروة قدرها 5% في عام 2028 تنخفض إلى نسبة 3% من الميزانية في عام 2030.

يتعلق الأمر إذن بالتعامل بحذر مع أي مشروع لتوسيع النظام لا يبنى على تمويل مؤكد.

من جهة أخرى، وما دامت الهشاشة تطبع ظروف سير غالبية المؤسسات العليا (باستثناء المدرسة العليا متعددة التخصصات والمعاهد الملحقة بها) فإن أي توسع للنظام يجب أن يصاحبه تقدير للنفقات المتكررة المترتبة عليه بحيث تتم مواءمتها مع الإمكانيات المالية للبلد أو إعداد طريقة تمويل مناسبة.

إذا أخذنا في الاعتبار تطور الأعداد مقارنة بسنة 2020 (سنة قاعدة توقعات النموذج)، يمكننا أن نتوقع (وهو افتراض ربما يكون متحفظاً) أن أعداد الوافدين على التعليم العالي للتحضير لشهادة الماستر سيرتفع من 23600 سنة 2020 إلى 29800 سنة 2030، أي 6000 طالب إضافي سيتم استقبالهم، وهو ما سيمثل أكثر من 5000 طالب في جامعة نواكشوط. كما ستستقبل كلية

العلوم القانونية والاقتصادية أكثر من 2100 من ذلك العدد، وكلية العلوم والتقنيات أكثر من 1700، وكلية الطب 370. وسيرتفع عدد طلاب المدرسة العليا لتكوين الأساتذة من 600 إلى أكثر من 1000 في حين يتضاعف العدد في المعهد العالي للتعليم التكنولوجي. أما في المدرسة العليا متعددة التخصصات فسيرتفع العدد من 650 إلى أكثر من 800 وبالنسبة للمعهد العالي المهني للغات والترجمة التحريرية والفورية من 190 إلى 260. وسيرتفع عدد طلاب الماجستير في جامعة نواكشوط من 1300 إلى 1600.

بالطبع، لن تحدث هذه الزيادات بالضرورة في الهياكل الحالية بل تفترض إمكانية تصوراتنا هياكل جديدة في نقاط متفرقة من الأراضي الموريتانية. وهو ما قد يتناسب مع تعهدات الرئيس في مجال التنويع.

وقد يكون من الوارد التفكير في تحصيل التكاليف وفي السياسة الاجتماعية لصالح الطلاب.

صحيح أن المبلغ الحالي لرسوم التسجيل زهيد جدا (60 أوقية أي 1.40 يورو) للطلاب المسجلين في الليسانس (2000 أوقية أي 46.40 يورو) للمسجلين في الماجستير (3000 أوقية) للمهنيين. ويبدو أن مسألة زيادة رسوم التسجيل حساسة للغاية في موريتانيا، كما هو الحال في معظم البلدان. ومع ذلك، سيكون من المستغرب تمامًا، في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث يحضر أكثر من 40% من الطلاب في مؤسسة خاصة مدفوعة الأجر، أن ترفض أسر أولئك الطلاب الذين يمثلون غالبية مجموع الطلاب، دفع رسوم التسجيل التي من شأنها أن تتلاءم أكثر مع تكلفة التعليم لطلاب في التعليم العالي. ومن المحتمل أن الأسر ستكون أكثر حرصًا على جودة التعليم مما هي عليه حاليًا.

ينطبق الشيء نفسه على الإنفاق الاجتماعي، الذي يبدو سخياً للغاية ويثقل كاهل ميزانية التعليم العالي التي تجد صعوبات في توفير ظروف تعليمية جيدة للطلاب. فسعر مطاعم الجامعة المفتوحة لجميع الطلاب لا يتجاوز 5 أوقية أي 1 سنت بدل السعر الحقيقي 80 أوقية. أما الإيجار في مساكن الجامعة فيبلغ 250 أوقية أي 5.8 يورو شهريًا وسعر تذكرة الحافلة هو 5 أوقية (نصف السعر العادي).

انطلاقًا من هذا النموذج الأولي، سيكون من المهم وضع سيناريوهات تكون أساسًا للتفكير في التوجهات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي في أفق عام 2030. ويتعلق السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن بحجم التعليم العالي العام من حيث إكراهات الميزانية ومن حيث الاحتياجات من الموظفين المؤهلين من المستوى العالي. فهل النظام قادر على استيعاب جميع حملة البكالوريا؟ وهل يتحتم توجيه جميع حملة البكالوريا نحو التعليم العالي التقليدي؟ ألن يكون من المستحسن فتح هياكل للتكوين المهني على نطاق أوسع للحاصلين على البكالوريا الذين يواجهون صعوبات في التكيف مع الظروف التربوية للتعليم العالي ولا سيما الجامعي منه؟

ثم إنه ربما يتعين العمل على تقليص عدد الطلاب الموجهين للدراسة في الخارج منذ السنة الأولى من التعليم العالي. وبما أن هذه التدابير مكلفة للغاية، فيبدو من الوارد تقليل تلك التوجهات بشكل كبير أو حصرها على ما بعد الأقسام التحضيرية أو على ما بعد الليسانس وعلى تخصصات

محددة. ثم إنه من المستغرب أن نلاحظ أن الطلاب الموجهين إلى الخارج والمستفيدين من منح دراسية من الدولة الموريتانية لا يفرض عليهم الالتزام بالعودة إلى الوطن بعد إكمال دراستهم حتى يستفاد من المهارات التي اكتسبوها.

إذا تساءلنا عن التوجيهات بين الشعب وبين أنواع التكوين، فقد تحتفظ السيناريوهات المختلفة بنسب مرنة من الطلاب الموجهين نحو الشعب المهنية الجامعية.

ومن أجل تخفيف عبء التكوينات العامة التي لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل الموريتاني، يمكن أن تتخذ نسبة تتراوح بين ربع وثلث الطلاب المسجلين في الشعب المهنية موضوع المحاكاة. وفي نفس السياق يحتمل أن تشهد حصة كلية العلوم والتقنيات زيادة في حجمها في حين يتقلص حجم كلية العلوم القانونية والاقتصادية (40% من عدد الطلاب). وبالمقابل فإن معاهد مثل المعهد المهني العالي والمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات والمعهد العالي للتعليم التكنولوجي والمعهد العالي للإنكليزية، أو غيرها من المؤسسات المماثلة، قد تشهد ارتفاعاً في عدد مرتاديه؛ ذلك بالطبع إلى جانب السيناريوهات الأخرى. وانطلاقاً من تصور للتكاليف ذات الصلة يتعين إنجاز دراسة للجدوائية التربوية وملاءمتها مع سوق العمل.

الجزء الثاني: التوجهات الاستراتيجية

تتمحور التوجهات الاستراتيجية حول ثلاثة محاور رئيسية: تحسين الولوج وتنوع تكوينات التعليم العالي؛ تحسين الحكامة وتعزيز فاعلية مؤسسات التعليم العالي. يهدف المحور الأول إلى السماح بمواكبة تزايد أعداد الطلاب من خلال تزويد المؤسسات بالتمويل الكافي وتكييف قدراتها المادية. يعتمد تحسين الحكامة على التعاقد الفعال بين المؤسسات وسلطة الوصاية، وكذلك على تحسين القدرات في مجال التسيير. ويأخذ المحور المخصص لفاعلية التعليم العالي في الاعتبار كلاً من الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام وكذلك تحسين ظروف الطلاب المعيشية.

يقع تحسين جودة التعليم العالي الموريتاني في صميم هذه الاستراتيجية التي تسعى إلى تزويد المؤسسات بالوسائل اللازمة لتنفيذ ضمان حقيقي للجودة. ومما قد يساعد في ضمان الجودة كون السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي تبنت سياسة اعتماد تجعل من ضمان الجودة ركيزة لها.

يعتمد تنفيذ هذه التحاور الثلاثة بصفة خاصة على رافعتين أساسيتين: تعزيز الرقمنة من خلال دعم تطوير عروض التكوين والقدرات والممارسات المبتكرة في مجال الرقمنة والشبكات ذات التدفق العالي وسهولة الولوج والأمان وتجهيزات مؤسسات التعليم العالي وكذلك دعم نشر عروض التكوين عن بعد وتطبيقات التسيير التربوي والإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي. أما رافعة ضمان الجودة فإنها تركز على منهجية الجودة وثقافة التقييم والتحسين المستمر التي يجب أن تعتمدها مؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين جودة التكوينات ومحتويات التعليم.

يتكون الجزء الثاني من هذه الوثيقة من سبعة أقسام منفصلة سيتم فيها استعراض المحاور الاستراتيجية المذكورة أعلاه بشكل مفصل، كل في قسم مخصص له. سيتعرض القسم الخامس لرافعتي التنفيذ التي تم تحديدها بينما يستعرض القسم الأخير بالتوالي خطة العمل للفترة ما بين 2023-2026 وآلية متابعة-تقييم الاستراتيجية.

أ. تسهيل الولوج وتنوع عروض التكوين

يتمثل الهدف العام لهذا المحور في " تزويد منظومة التعليم العالي بالوسائل الملائمة التي تمكن من مواكبة تطور أعداد الطلاب وتنوع عروض التكوين".

يرتكز هذا المحور على هدفين (2) استراتيجيين، كما يلي:

1. زيادة ميزانيات التسيير لدى المؤسسات وفقاً للأعداد

والمواصفات الفنية والعلمية

يمكن استخدام نموذج المحاكاة لقياس التأثير المالي لقرارات مختلفة في إطار سياسة التعليم العالي. وقد تم تحليل أربعة سيناريوهات، يقوم الأول منها على تغيير نسبة الناجحين في البكالوريا

الموجهين إلى التعليم العالي العام. أما الثاني فيسعي، انسجاماً مع توجهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، إلى زيادة نسبة الشباب الموجهين نحو الشعب المهنية والتكنولوجية ويعتمد الثالث علي فرضية زيادة ميزانية التعليم طبقاً للهدف المعلن بتخصيص 4% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم في حين يجمع السيناريو الرابع بين السيناريوهات الثلاثة الأولى.

زيادة معدل توجيه حملة البكالوريا

في موريتانيا، يتمتع كل ناجح في البكالوريا بالحق في الحصول على توجيه في التعليم العالي العام. وكان قد تقرر سنة 2019 أنه لم يعد بإمكان خريجي المدارس الثانوية الذين تزيد أعمارهم عن 24 عاماً الاستفادة من ذلك الإجراء. وكان معدل توجيه حينها يبلغ 86%. ومن اللحظة التي تم فيها إلغاء هذا الإجراء سنة 2021 بات من المناسب العودة إلى المعدل الذي كان موجوداً قبل القرار الأخير وهو 90%. وانطلاقاً من هذه الفرضية، يرتفع العجز إلى 6% ويصل ذروته عند 7% في 2028 و2029.

تعزيز التوجيه نحو الشعب العلمية والمهنية

وفقاً لأهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، يتمثل السيناريو الذي بين أيدينا في زيادة التوجه نحو الشعب العلمية والمهنية. ويقدم الجدول 2 البيانات المختلفة للتمرين اعتماداً على الملاحظات الخاصة بعام 2020 ويعرض العمود (1) التوجهات لعام 2020، والعمود (2) التوجهات المقترحة لسنة 2030، مع تزايد واقعي لحصة التكوين العلمي والمهني. يعرض العمود (3) نسب الموجهين نحو الشعب المهنية داخل كل من شعب جامعة نواكشوط في عام 2020. أما العمود (4) فيبرز نسب الناجحين عام 2020 في الشعب العلمية أو المهنية من إجمالي المقبولين، بحيث تواكب إنجاز هدف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بنسبة 80% في تلك الشعب بحلول عام 2030. ويبين العمود (5) نسب الطلاب الموجهين نحو الشعب المهنية داخل كل قسم بجامعة نواكشوط. وأخيراً يقدم العمود (6) نسبة الموجهين نحو الشعب العلمية أو المهنية في عام 2030.

جدول 2: التطور نحو المزيد من التكوين العلمي والمهني

مؤسسة	2020 (1)	توجهات 2030 (2)	% من الشعب المهنية داخل أقسام جامعة نواكشوط (3) 2020	% من الشعب العلمية أو المهنية (4) 2020	% من الشعب المهنية في أقسام جامعة نواكشوط (5) 2030	% نت الشعب العلمية أو المهنية (6) 2030
جامعة نواكشوط / كلية العلوم والتقنيات	23.0%	28.0%	16%	23%	20%	28.0%
جامعة نواكشوط / كلية العلوم القانونية والاقتصادية	39.5%	30.0%	22%	9%	25%	8%

مؤسسة	2020 (1)	توجهات 2030 (2)	% من الشعب المهنية داخل أقسام جامعة نواكشوط (3)2020	% من الشعب العلمية أو المهنية (4) 2020	% من الشعب المهنية في أقسام جامعة نواكشوط (5) 2030	% ن الشعب العلمية أو المهنية (6) 2030
جامعة نواكشوط/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية	12.0%	12.0%	16%	2%	20%	2.4%
جامعة نواكشوط/ كلية الطب	2.5%	2.5%		2.5%		2.5%
جامعة نواكشوط/ المعهد الجامعي المهني	2.0%	3.0%		2.0%		3.0%
المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات	5.1%	6.0%		5.1%		6.0%
المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروضو	3.0%	5.0%		3.0%		5.0%
المعهد العالي للإنكليزية	0.7%	1.0%		0.7%		1.0%
المعهد العالي لعلوم البحار	0.3%	1.0%		0.3%		1.0%
جامعة العلوم الإسلامية بليغون/ كلية الشريعة	1.7%	1.7%		1.7%		1.7%
جامعة العلوم الإسلامية بليغون/ كلية الآداب العربية والعلوم الاجتماعية	1.5%	1.5%		1.5%		1.5%
جامعة العلوم الإسلامية بليغون/ كلية أصول الدين	0.8%	0.8%		0.8%		0.8%
المدرسة العليا متعددة التقنيات/ المعهد التحضيري لمدارس المهندسين الكبرى	2.0%	2.0%		2.0%		2.0%
المدرسة العليا متعددة التقنيات/ المعهد العالي لمهن البناء والأشغال العمومية والبناء بالأك	0.4%	1.0%		0.4%		1.0%

مؤسسة	2020 (1)	توجهات 2030 (2)	% من الشعب المهنية داخل أقسام جامعة نواكشوط (3)2020	% من الشعب العلمية أو المهنية (4) 2020	% من الشعب المهنية في أقسام جامعة نواكشوط (5) 2030	% نت الشعب العلمية أو المهنية (6) 2030
المعهد العالي لمهن الإحصاء	0.7%	1.0%		0.7%		1.0%
المعهد العالي لمهن الطاقة	0.5%	1.0%		0.5%		1.0%
المعهد العالي لمهن المعادن	1.0%	1.5%		1.0%		1.5%
المعهد العالي المهني للغات وللترجمة والترجمة الفورية	1.6%	1.6%		1.6%		1.6%
المعهد العالي للبحوث والدراسات الإسلامية	2.5%	2.5%		1.0%		2.5%
المجموع	100.7%	100.6%		58%		71%

المصدر: حساب المحررين بناء على بيانات مديرية التخطيط والإحصاء والتقييم

نظرا لأن حملة البكالوريا العلمية (D) هم في الغالب من يمكن إعادة توجيههم، فإن المحاكة تتمثل، من ناحية، في تقليل الأرقام الموجهة نحو كلية العلوم القانونية والاقتصادية ونحو المعاهد المهنية لاستقبالهم، ومن ناحية أخرى، زيادة نسبة الطلاب في الشعب المهنية بكليات جامعة نواكشوط (انظر الجدول).

في هذا السياق، يمكن أن ترتفع نسبة الموجهين إلى الشعب العلمية والمهنية من 58% إلى 71%. إلا أنه نتيجة لذلك سيبلغ عجز التمويل بحلول عام 2030 نسبة 9.4% من الإنفاق (بدلا من 3% بدون تلك التغييرات).

زيادة مخصصات التعليم في الميزانية

ينطلق السيناريو الثالث من ملاحظة مفادها أن حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم 3.1%، كانت أقل من نسبة 4% التي أوصى بها إطار التعليم 2030. وإذا حددنا هذا المعدل كهدف لسنة 2030، فإن ذلك سيمثل تطور نصيب التعليم من ميزانية الدولة من 14.6% إلى 18.9%. وهو ما سيكون له تأثير معتبر إذ انتقل من عجز إلى فائض بنسبة 19.6%.

الجمع بين الفرضيات المختلفة

يتمثل هذا السيناريو في الجمع بين السيناريوهات الثلاثة السابقة، التي تتوقع زيادة معدل توجيه حملة البكالوريا نحو الشعب العامة وزيادة نسبة الطلاب الموجهين إلى الشعب العلمية والمهنية وزيادة ميزانية التعليم لمواءمة نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي مع التوصيات الدولية. ويمثل هذا الوضع فائضا بنسبة 12.8% يمكن أن يحسن ظروف التدريس التي ما تزال، كما ذكر في

الجزء الأول، هشة نسبيًا، من خلال التركيز بشكل خاص على معدلات التأطير وتجهيز قاعات المختبرات.

2. زيادة الطاقة الاستيعابية وتنوع عروض التكوين

تصوير هيكل جديدة

يتوقع النموذج، على افتراض أن ازدياد عدد حملة البكالوريا سيظل ثابتا وأن يتم التركيز على الطابع المهني للدراسة، زيادة قدرها 7328 في عدد الطلاب بحلول عام 2030 (انظر الجدول 3). هذا الرقم ناتج عن الفرق بين 30,948 الذين سيتم استقبالهم في عام 2030 و23620 طالبًا الذين تم استقبالهم سنة 2020 (للتذكير كان التعليم العالي العام يضم 15765 طالبًا سنة 2010). وبالتالي فإن الزيادة في عدد الطلاب تمثل زيادة بنسبة 30% في ثماني سنوات. ومن أجل استيعاب أولئك الطلاب مستقبلاً، يجب توقع زيادة القدرات المادية لنظام التعليم العالي.

في الوضع الحالي لقدرات الاستقبال بالمباني القائمة التي أصبحت كلها متجاوزة، مع استثناءات قليلة، يتوجب تشييد مبان جديدة وربما إنشاء مؤسسات جديدة.

جدول 3: محاكاة التغيير في عدد الطلاب بين عامي 2020 و2030

مجال الدراسة	ارتفاع عدد الطلاب 2030 - 2020
تكوين العام في العلوم والتكنولوجيا	2070
تكوين العلمي والتكنولوجي المهني	1543
المدرسة العليا متعددة التخصصات والمعاهد الملحقة	457
التكوين القانوني والاقتصادي العام	394
التكوين حول التسيير والتجارة	1117
الآداب والعلوم الإنسانية	509
التكوينات اللغوية	175
تكوين أساتذة التعليم الثانوي	477
الطب والتخصصات الملحقة	395
التكوينات في اللغة العربية	191
المجموع	7328

المصدر: نموذج المحاكاة

لقد نص برنامج رئيس الجمهورية بالفعل على إنشاء هيكل في مجال إدارة الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة أعداد المسجلين للتكوين في مجالات التسيير والتجارة تجاوزت 1100 طالب، وهو ما يبرر إنشاء الهياكل الجديدة.

شهدت التكوينات العلمية والتكنولوجية المهنية زيادة أعدادها بأكثر من 1500 طالب، مما سيسمح بافتتاح معهد أو معهدين من شكل المعهد العالي للتعليم التكنولوجي في روصو.

وسيتطلب تكوين المدرسين، بالنظر إلى توقعات عدد الطلاب لدي وزارة التهذيب، ما لا يقل عن 480 طالبًا إضافيًا، وهو ما لا يبدو ممكنًا في الهياكل الحالية للمدرسة العليا لتكوين الأساتذة. لكن التكوينات الأكاديمية التقليدية ليست كذلك محصنة من توافد الطلاب الجدد.

كيف نتعامل مع قضية التطور الهيكلي؟ وهل يجب أن نكرر التنظيم الحالي للتعليم العالي الموريتاني كما هو أم نفكر في أشكال تنظيم جديدة؟

تكمّن أولى المشاكل مطروحة في تكوين المدرسين. وإذا أخذنا في الحسبان الصعوبات التي تواجه المدرسة العليا لتكوين الأساتذة في الوقت الحالي من أجل الاكتتاب في تخصصات معينة (الرياضيات والفرنسية على وجه الخصوص)، يمكننا التفكير في إنشاء كلية للعلوم التربوية يعهد إليها باستقبال الطلاب الذين يتجهون للعمل في التدريس، من خلال شهادة ليسانس خاصة تؤهل للمشاركة في مسابقة المدرسة العليا لتكوين الأساتذة. وهو ما قد يؤدي إلى تعديل برنامج التكوين بهذه المدرسة بحسب المخصصات المكتسبة على أساس شهادة الليسانس المستحدثة. وإذا أدى ذلك التعديل إلى تقليص مدة التكوين في المدرسة العليا فستكون مسألة الاستقبال أقل حدة. ويمكن حينها أن يأتي طلاب الليسانس في علوم التربية من دفعات الشعب العلمية والتكنولوجية العامة ومن شعب العلوم الإنسانية واللسانيات.

ونظرًا لتنامي عدد طلاب التكوينات الأكاديمية التقليدية (حوالي 2500 طالب إضافي)، يبدو من الوارد إنشاء جامعة جديدة تتولى تكوين طلاب الليسانس وتضم كذلك كلية العلوم التربوية المذكورة أعلاه.

ويمكن بالطبع أن نقرر تغيير هياكل التكوين الجديدة جذريًا باعتبار أن الحاجة إلى الجامعة الجديدة يمكن أن تتيح فرصة لإنشاء مؤسسات مثل المدارس أو المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية. لكن التكلفة الإضافية لهذا النوع من المؤسسات، إذا أردنا أن يستفيد التكوين المهني من التأطير والتجهيز المناسبين، يبدو من المناسب أن نحجز التكوين التكنولوجي للطلاب الإضافيين في الشعب العلمية والتكنولوجية المهنية المذكورة أعلاه والبالغ عددهم 1500 طالبًا.

وقد تطرح لأولئك الطلاب مسألة شكل الهياكل الجديدة. ويوصي البعض باعتماد دورة تكوينية مدتها سنتان أي أنها أقصر من دورة الليسانس الحالية التي تدوم ثلاث سنوات، لكن هذا الحل قد يبتعد عن نموذج بولونيا ويتطلب تعديل النصوص المعمول بها. وبالنظر لتدني مستوى معارف الطلاب عند الالتحاق بالتعليم العالي والذي ندد به معظم المدرسين في هذا المستوى، فإنه من غير المناسب تقصير مدة الدراسة. إذا كانت تسمية "الليسانس"، حتى عندما توصف بالمهنية أو التكنولوجية، لا تروق لبعض أرباب العمل الذين يرون أن لها دلالة أكاديمية زائدة، فيمكن استبدالها بمصطلح مثل "البكالوريوس".

وسيكون من الضروري إنجاز دراسات من أجل تحديد القطاعات الواعدة من حيث التشغيل دون إغفال إدخال نقل المهارات العامة وتعزيز ثقافة المقابلة مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد المحلي.

تطرح قضية الدراسات الطبية مشكلة ذات طبيعة خاصة. وتشير التوقعات إلى 400 طالب إضافي في أفق عام 2030. وعلاوة على موضوع طاقة الاستقبال فإن المسألة الأولى المطروحة هي وجود مركز استطباب جامعي. فإذا كانت فئة مدرسي الاستطباب الجامعي متوفرة في الوقت الحالي فإن هيئة مركز الاستطباب الجامعي التي تنظم أنشطته في مجالات العلاج والتعليم والبحث لا تزال مفقودة.

وفي انتظار التمكن من تعبئة الموارد اللازمة لبناء وتشغيل مركز الاستطباب الجامعي، يمكن إبرام اتفاقيات بين كلية الطب والمصالح المعنية في بعض المستشفيات.

ويجب تعيين لجنة لتحديد المصالح المؤهلة لاستقبال الطلاب في المستشفيات القائمة واقتراح نصوص الاتفاقيات.

إن تصور العدد الإضافي للطلاب الذين سيتم استقبالهم وإنجاز هياكل مثل مركز الاستطباب الجامعي يجب أن يحث على التفكير في إنشاء كلية للصيدلة والتخصصات ذات الصلة.

تعزيز اللامركزية

يجب أن يؤخذ بعد التنمية المحلية في الاعتبار ضمن استراتيجيات التعليم العالي الجديدة، بحيث تتجنب سياسة الاستصلاح الترابي التركيز المفرط في مدن غرب البلاد وبحيث تساهم مشاركة الولايات والمجموعات والتجمعات المحلية في إرساء تنمية متوازنة.

وتحدد الدولة الخيارات الاستراتيجية والتوجهات العامة والمعايير الوطنية، في حين تتكفل الهيئات الجهوية بالتوجهات المحلية والجهوية. وفي نفس السياق، فإن عرض التكوين لدى مؤسسة التعليم العالي، فضلاً عن الخدمات المختلفة التي يمكنه تقديمها، يجب أولاً أن يلبي توقعات واحتياجات المنطقة التي تقع فيها المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على ضوء التجارب الحالية في مدينتي نواذيبو ولعيون، تعترض اللامركزية الجامعية عدة عقبات، أبرزها القدرة على استقطاب المدرسين المؤهلين إلى مناطق لا يوجد بها وسط جامعي ولا هيئة بحث كما يصعب فيها اكتتاب متعاونين متخصصين. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف المعيشة غالباً ما تكون أكثر شحاً مما هي عليه في المدن الكبرى إلى جانب النقص في وسائل النقل.

وتتطلب اللامركزية الجامعية مراعاة الصعوبات الأنفة الذكر وسيكون حظها في النجاح أوفر إذا تم إدراجها ضمن خطة لتطوير أقطاب التنمية الاقتصادية، تشكل هي إحدى دعائمها.

ب. تحسين الحكامة

يتمثل الهدف الإجمالي لهذا المحور في: "تحسين حكامه منظومة التعليم العالي من خلال تعزيز قدرات التسيير والتحفيز على وجوب الحصول على النتائج في إطار تعاقد فعلي مع المؤسسات ووجهة الوصاية".

يرتكز هذا المحور على ثلاثة أهداف على النحو التالي:

1. عقلنة وتفعيل تسيير مؤسسات التعليم العالي

يتطلب ترشيد وتفعيل تسيير مؤسسات التعليم العالي وموظفيها جملة من الإجراءات من بينها مراجعة النصوص المنشئة للمؤسسات والنظر في النصوص المتعلقة بالتكوين المهني وتنفيذ النصوص المتعلقة بالعقود-البرامج ومراجعة الهيكلة التنظيمية وتعزيز إدارة المؤسسات وتحسين مساطر اكتتاب واعتماد نظام لمعاشاتهم.

مراجعة النصوص المنشئة لمؤسسات التعليم العالي

تخضع حالياً ست مؤسسات تعليم عال للوصاية المباشرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (جامعة نواكشوط والمعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال والمعهد العالي للتعليم التكنولوجي في روصو والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة والمعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية والمعهد العالي للرقمنة).

وتخضع مجموعة البوليتكنيك والمؤسسات التابعة لها، وكذلك المعهد العالي للإنكليزية والأكاديمية البحرية، للوصاية المشتركة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني.

وهناك ثلاث مؤسسات أخرى (جامعة العلوم الإسلامية في لعيون والمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وجامعة المحظرة الشنقيطية الكبرى) تخضع للوصاية المشتركة لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتوجد ثلاث مؤسسات لا تخضع لوصاية مشتركة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منها واحدة تابعة لوزارة الصحة (المدرسة الوطنية لعلوم الصحة) وواحدة لوزارة الشغل والشباب والرياضة (المعهد العالي للشباب والرياضة) وواحدة ملحقة بالوزارة الأولى (المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء).

وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاضعة لوصاية مشتركة يبدو من المفيد مراجعة النصوص من أجل تحديد دور ومسؤوليات كل شريك بشكل أفضل. وبالنسبة للمؤسسات التي لا تتبع بعد لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتعين تشجيع اعتماد الوصاية المشتركة معها من أجل احترام المبدأ الذي بموجبه يتم تصنيف شهادات الليسانس والماستر/شهادة المهندس والدكتوراه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وعلى مستوى آخر، وبما أن تعايش الليسانس التطبيقية والليسانس المهنية معتمد، فقد يكون من الوارد دراسة إمكانية الجمع بين النصين وربما استحداث صيغة جديدة من نوع "بكالوريوس التكنولوجيا الجامعية".

تفعيل الترتيبات المتعلقة بالعقود-البرامج

إن عقد البرنامج هو في الغالب عبارة عن وثيقة موقعة من قبل الوزارة والمؤسسة يشمل جملة من الأنشطة المحددة تتعهد المؤسسة بتحقيقها على المديين القصير والمتوسط مقابل الدعم الذي تتلقاه من الدولة.

إن عقود البرامج منصوص عليها في النصوص التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكن السؤال المطروح هو كيفية تفعيلها.

أحكام النصوص التشريعية التي تتناول تلك المسألة هما المادتان 2 و66 من القانون 2010-043 بتاريخ 21 يوليو 2010 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وتنص المادتان على ما يلي:

المادة 2: يُمارَس عملُ الدولة، من بين أمور أخرى، من خلال عقود البرامج مع مؤسسات التعليم العالي و/ أو البحث العلمي. ويحدّد العقد-البرنامج، في إطار السياسة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، الأهداف والنتائج التي يجب أن تحققها مؤسسات التعليم العالي و/ أو البحث العلمي والوسائل المناسبة.

المادة 66: يجب على المؤسسات العمومية للتعليم العالي و/ أو البحث العلمي الموجودة بتاريخ نشر هذا القانون، في أجل خمس سنوات من نفس التاريخ، إبرام عقد-برنامج مع الدولة.

وتشير المراسيم المنشئة لبعض مؤسسات التعليم العالي إلى عقود البرامج، مثل تلك المتضمنة إنشاء جامعة نواكشوط والمعهد العالي للتعليم التكنولوجي والمعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة.

وتنص المادة 2 من المرسوم رقم 119/2015، بتاريخ 2 يوليو 2015، المتضمن تشكيلة وسير المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي على أن المجلس يسدي الرأي حول العناصر الرئيسية للسياسة التعاقدية التي تحدد العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي و/ أو البحث من جهة، والدولة من جهة أخرى، وكذلك الأشكال النموذجية المعيارية لعقود البرامج.

ومن أجل الالتزام بأحكام النصوص التنظيمية المذكورة أعلاه، فإنه من المهم الإسراع باعتماد نموذج يمكن أن يعتمد عليه المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي.

وستلتزم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من جانبها، بتمويل إجراءات المؤسسة التي ستعتبر مُبتكرةً أو استراتيجية، سواء من خلال إنشاء وظائف مقابلة مناسبة أو من خلال اعتمادات مالية محددة. ولن يتضمن العقد أي التزام فيما يتعلق بالتمويل الاعتيادي للمؤسسة الذي يظل مرهونا بحالة الميزانية العامة للبلد.

يمكن إعداد عقد البرنامج كل خمس سنوات بالتوازي مع وتيرة الاعتماد.

وسيكون بوسع مؤسسات التعليم العالي، قياساً على العقد النموذجي القياسي المعد من قبل المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، الشروع في مسطرة إعداد عقد البرنامج من خلال تحديد أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وتحديد الأهداف المتوخاة والنتائج المتوقعة ومؤشرات النتائج وذكر الوسائل المرصودة لهذا الغرض.

لذلك، يجب دعوة المؤسسات إلى:

- جرد الوضع القائم؛
 - تحليل مكان القوة والضعف لديها؛
 - تحديد الأولويات؛
 - التفاوض على هذا الأساس حول عقد مدته أربع أو خمس سنوات مع الجهة الوصية.
- وعلى سبيل الاستدلال، يمكن أن تركز عقود البرامج بشكل أساسي على:
- زيادة عدد الشهادات في التخصصات ذات القابلية العالية للتوظيف (الشعب المهنية)؛
 - زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات؛
 - تحسين الفاعلية الداخلية للمؤسسات (نسبة نجاح الطلاب، معدل الرسوب، معدل التسرب من الدراسة)
 - تعزيز البيداغوجيا الجامعية؛
 - استحداث نظام لمتابعة مستقبل حملة الشهادات / الخريجين؛
 - تعزيز الارتباط مع محيط العمل (إقامة هياكل شراكة فعالة)؛
 - تحسين جودة ومعدل التأطير في مؤسسات التعليم العالي العمومية؛
 - تحسين تسيير المؤسسات؛
 - تحسين جودة الخدمة (التدريس والبحث) المقدمة للطلاب؛
 - تطوير التعليم عن بعد وتطوير التعلم الإلكتروني.
- ومن أجل تعزيز تبادل أفضل للخبرات والمساعدة في إعداد ميزانيات البرامج، يمكن لإدارة التعليم العالي تنظيم اجتماعات دورية بين مسؤولي المؤسسات حول الموضوعات المختارة بشكل مشترك.

مراجعة الهياكل التنظيمية

بينما تُحدّد الهيكلية التنظيمية للمؤسسات بمرسوم تبعاً لنموذج موحد، إلا أنه يمكن أن تناسب كلّ مؤسسة، بحسب حجمها وخصائصها، هيكلية تنظيمية خاصة. وقد يقود إعداد عقد البرنامج إلى مراجعة الهيكلية التنظيمية مع الاعتراف بمسؤولية مجلس الإدارة في تلك المراجعة.

تقوية إدارة المؤسسات

يجعل غياب توصيف فعلي للوظائف من الصعب إدارة الطاقم الإداري (التحويل، والتنقل المهني، والتكوين أثناء العمل، الخ) وتحديد مهام كل موظف. وعليه؛ فإنه من الضروري إعداد

وتحيين التصنيفات الوظيفية من أجل التوفر على طاقم إداري مسؤول عن إدارة المؤسسات المختصة.

ويجب إدراج مسألة تعيين الموظفين الإداريين في المؤسسات في التقييمات المستقبلية التي تجريها السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي، بحيث يكون ارتفاع عدد الموظفين الإداريين منسجماً مع ازدياد طاقم التدريس والطلاب.

تعتمد إدارة المؤسسات كذلك على إشراك المدرسين الذين تسند إليهم مسؤوليات إدارية.

وبما أن أولئك المدرسين لم يُهيئوا لمثل تلك الوظائف، فمن المناسب تنظيم تكوينات تأهيلية للوظائف المعنية تحسباً لكل سنة جامعية جديدة. يمكن أن تنظم الدورات التكوينية المذكورة، حسب مستوى المسؤولية، في المؤسسات أو على الصعيد الوطني. من جهة أخرى، ومن أجل جعل المدرسين أكثر تحملاً لتولي الوظائف الإدارية كرؤساء أقسام أو منسقي شعب، فينبغي زيادة العلاوات. وفي الوقت نفسه، ولتسهيل التنقل في تلك المهام، ينبغي أن تكون الأمور متناسقة مع الفترات الخاضعة للتقييم ويكون عدد الأمور محدوداً في الزمن.

ولئن كان العديد من المؤسسات يتوفر على تطبيقات معلوماتية لتلبية احتياجاتها في التسيير المالي والإداري والتربوي، فيبدو أن التجارب متباينة وغير متساوية. إن تحسين ظروف العمل يتطلب مسبقاً مراجعة تلك الأدوات بهدف تزويد المؤسسات بنظام تسيير معلوماتي موحد، مما يسمح بتدفق أكثر سلاسة للمعلومات وبإجراءات أكثر تفاعلاً وتنسيقاً لتحسين النظام.

ومن أجل الحفاظ على ذاكرة القرارات الإدارية لكل مؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالشهادات الممنوحة، يبدو من الملح أن نستحدث، على المستوى المركزي وعلى مستوى كل مؤسسة تعليم عال، مصلحة توثيق فعلية. من شأن مثل ذلك التطور أن يمكن من إحياء قسم ليسانس الموثقين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الذي تم إغلاقه بسبب نقص فرص العمل.

2. تحسين تسيير المسار الوظيفي للمدرسين الباحثين

تطوير أساليب اكتتاب المدرسين

لقد جرى اكتتاب المدرسين الباحثين خلال السنوات الأخيرة في إطار حملات موسمية (كل ثلاث أو أربع سنوات). وكانت النتيجة، بالإضافة إلى عبء العمل الموكول إلى لجان الإشراف، هي تجفيف خزان المرشحين المحتملين ومواجهة العجز في بعض التخصصات.

ودون الدخول في تخطيط صارم على المدى المتوسط، قد يكون من الوارد، داخل كل مؤسسة، تحديد حالات التقاعد والمؤهلات التي يمكن أن تتناسب مع البدائل المتوقعة بشكل مسبق.

ويتعين مراجعة وتيرة مسابقات الاكتتاب، من خلال تصور مسابقات أكثر انتظاماً. وإذا تقرر الحفاظ على المسطرة الحالية لتحديد التخصصات (الإعداد على أساس محضرين إدارة التخطيط والإحصائيات والتقييم والمؤسسات) فسيكون من الضروري تصور تطور المقاربة المعتمدة في المسابقة، من أجل إعادة النظر في موازنة نقاط الترجيح بين المسار الأكاديمي

للمرشح وتجربته في التدريس والبحث وربما المهنة. ولكن يبدو أنه من المهم تثبيت ذلك الترشيح والتأكد من أن أي تعديل يتم إجراؤه عليه يتم قبل مسابقات الاككتاب.

أما بالنسبة لمسابقات الاككتاب، فإن من شأن تنظيم هيئات الإشراف لكل مادة على المستوى المركزي أن يضمن قدرًا أكبر من العدالة والشفافية.

ويجب منح عناية خاصة بشأن "التخصصات النادرة"، التي تثير صعوبات من حيث الاككتاب. كما يجب أن يتم العمل على تحديد المجالات غير المتوفرة في السوق وأنها يتناسب مع تلك التخصصات. وإذا ظل اكتتاب تلك التخصصات متعذرا، فقد يكون من المناسب، بحسب الحالات، رفع مستوى الاككتاب إلى رتبة أستاذ مساعد بدرجة الدكتوراه أو، على العكس من ذلك، خفضه إلى درجة تقني (حاصل على البكالوريا + 5). من جهة أخرى، يمكن لسياسة ناجعة بشأن منح الدكتوراه أن توجه المنح الدراسية نحو تلك المجالات.

إذا تم وضع مسطرة تأهيل فسيكون من الممكن بشكل دائم تحديد الموارد المتاحة المتعلقة بالتخصصات المختلفة.

ويتعلق أحد الشواغل باختيار المدرسين المتعاونين، الأمر الذي غالبًا ما يبدو غير خاضع للرقابة؛ وقد يؤدي إلى خيارات لا تتناسب مع الاحتياجات التربوية. وقد يكمن الحل في اعتماد المتعاونين من قبل المجلس العلمي والتربوي أو من قبل لجنة يعينها.

استحداث نظام جديد لمعاشات مدرسي التعليم العالي

من بين تعهدات رئيس الجمهورية اعتماد نظام جديد لمعاشات مدرسي التعليم العالي. ذلك أن المعاش التقاعدي الحالي لهؤلاء يعتبر منخفضًا جدًا، حيث يحسب على أساس الراتب الأساسي الذي لا يمثل إلا جزءًا من الدخل الفعلي الذي يشمل، بالإضافة إلى الراتب الأساسي، علاوات مختلفة. تأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار تلك العلاوات في حساب الراتب الأصلي عند تحديد المعاش. في المقابل، يمكن زيادة المساهمة الحالية البالغة 6% من الراتب الأساسي للمدرسين العاملين. ومن شأن مثل هذه الآلية أن تجعل وظيفة التدريس في التعليم العالي أكثر جاذبية. وسيتم وضع سيناريوهات مختلفة تتعلق بمعدل الاشتراك الجديد وبحصصة الراتب المستلم بعد التقاعد بغية تقدير تكلفة النظام الجديد للميزانية العامة.

3. تشجيع المساواة في الفرص بين الجنسين

يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى الفقر في رأس المال البشري وبالتالي إلى خسائر كبيرة في الثروة. لذلك فإن تعزيز إمكانات وفرص النساء والفتيات يعد من الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية. وهو ما تؤكد جميع الاستراتيجيات الرئيسية في إفريقيا.

ولا يزال الطريق طويلاً في موريتانيا أمام تمتع النساء بجميع حقوقهن، حيث يعترض دمجهن الاقتصادي والاجتماعي العديد من العقبات. وهكذا، كن يمثلن سنة 2014 21% فقط من رأس

المال البشري في البلاد. مقابل 79% من الرجال. وتقدر خسارة الثروة بسبب التفاوت بين الجنسين بنحو 21.4 مليار دولار أمريكي.⁶

ويطبع التعليم العالي، على غرار المجتمع الموريتاني عامة، تفاوت صارخ بين النساء والرجال. وهكذا لا يزال ولوج المرأة إلى التعليم العالي منخفضاً بالرغم من المكاسب في التكافؤ بين الجنسين من حيث الولوج إلى التعليم.

وإذا كانت الفتيات يمثلن 43% من الناجحين في البكالوريا (وهي نسبة ارتفعت خلال السنوات الأخيرة)، فإن حضورهن أقل في شعب الرياضيات والتكنولوجيا والآداب العصرية، لكنهن أكثر حضوراً في شعبة العلوم الطبيعية.

جدول 4: تمثيل الفتيات في نجاحات البكالوريا 2020

المجموع	الشعبة التقنية	العلوم الطبيعية	الرياضيات	الآداب الأصلية	الآداب العصرية	مجموع الناجحين
11657	82	8073	698	1755	1049	
% 43	% 18	% 46	% 27	% 41	% 34	نسبة الفتيات

المصدر: حساب المحررين بناء على بيانات مديرية التخطيط والإحصاء والتقييم

وغالبًا ما نجد في التعليم العالي في الشعب الخدمية (يشكلن 58% من طلاب المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال و53% في المعهد المهني الجامعي و41% في كلية العلوم القانونية والاقتصادية). وفي الطب (41% من الطلاب) وفي كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة العلوم الإسلامية في لعيون يمثلن 62% من الطلاب.

وعلى العكس نجد في أقل حضوراً في الشعب العلمية والتكنولوجية (8% في المهده العالي للتعليم التكنولوجي و20% في المدرسة العليا متعددة التخصصات و35% في كلية العلوم والتقنيات).

إنهن يمثلن نسبة 31% من الناجحين في البكالوريا على المستوى الوطني إلا أن نسبة نجاح المرشحات للبكالوريا خلال السنوات الأربع الماضية لم تتجاوز 17.5% (إدارة التخطيط والإحصاءات والتقييم 2021). ومن الغريب أن حضورهن ضعيف في كلية الآداب والعلوم الإنسانية (34%) و(21% في المدرسة العليا لتكوين الأساتذة). وتستحق هذه الملاحظة الأخيرة الانتباه، حيث أن من شأن حضور أكبر للمدرسات في التعليم الثانوي أن يكون حافزاً لنجاح الفتيات وتغييراً في تمثيلهن المهني قد يساعد في توجيههن.

كما أن القيود الثقافية المرتبطة بوضع الشباب تقلل من فرصهن في متابعة الدراسة بعد الليسانس (يمثلن 40% من طلاب الليسانس مقابل 29% من طلاب الماستر والدكتوراه) وفي متابعة

⁶ البنك الدولي، التقرير الرابع حول الوضعية الاقتصادية لموريتانيا، مستقبل أفضل: تسريع الانتعاش الاقتصادي بالمراهنة على مقدرات النساء، البنك الدولي، 2021.

الدراسة في الخارج. في السنة الدراسية 2019-2020 من بين 1110 من طلاب ممنوحين في الخارج كان هناك 254 شابة فقط.

في التعليم العالي، تعاني النساء من نقص في التمثيل والظهور. فعدد النساء المعينات في مناصب صنع القرار في مؤسسات التعليم العالي وعلى مستوى القطاعات ضئيل جدا. وفي وزارة التعليم العالي، من بين الإدارات المركزية الثمانية لا نجد سوي امرأة واحدة. أما في المؤسسات فلا يوجد رئيس ولا نائب لرئيس جامعة ولا مدير لمعهد ولا عميد. ويتعين إجراء تحليل العوامل المؤدية لهذا الوضع.

ونظرا للدور المحوري للنوع والتزام الدولة بأن تكون قدوة، يجب أن تستند الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي إلى الحملة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل تجسيد رغبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العمل بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة. لهذا، يجب أن تدعم الاستراتيجية محاور الأولوية التالية:

(1) المشاركة في السياسة العامة بشأن المساواة بين الجنسين ورصد تنفيذ وتقييم الالتزامات في هذا المجال. يجب أن تضمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نشر ومراقبة ومواءمة سياسات المساواة بين الجنسين في جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

(2) تعزيز التعاون مع الهيئات المسؤولة عن المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

(3) العمل على تفكيك القوالب النمطية القائمة على التمييز على أساس النوع، وتغيير تمثيلات وسلوكيات الشبان والشابات، وتشجيع النساء على متابعة دورات طويلة ودورات علمية وتقنية.

(4) دمج موضوع العنف ضد المرأة في مؤسسات التعليم العالي في آليات مكافحة مختلف أشكال العدوان والتمييز.

(5) ضمان إنشاء سياقات مراعية للاعتبارات النوعية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والاتفاقات التي تعطي الأولوية للطالبات فيما يتعلق بالسكن، والنقل، والمنح الدراسية، وتقديم الدعم من خلال الخدمات الصحية، وما إلى ذلك).

(6) تعزيز أساليب التمييز الإيجابي فيما يتعلق بتوجيه الخريجين الشباب وتعيين المعلمين و/أو الباحثين.

(7) دعم العمل البحثي في مجال المساواة بين الجنسين، من أجل تحديد البيانات المتميزة اللازمة لإدارة السياسات العامة المراعية للمساواة بين الجنسين.

(8) تشجيع إنتاج ونشر بيانات إحصائية متباينة عن التعليم العالي.

ت. تعزيز الفاعلية الداخلية والنجاعة لدى مؤسسات التعليم العالي

يتمثل الهدف الأساسي لهذا المحور في: "تعزيز الفاعلية الداخلية مع تحسين الجودة وظروف الطلاب المعيشية. ويرتكز إلى ثلاثة أهداف استراتيجية على النحو التالي:

1. تحسين الفاعلية الداخلية

ضمان انتقال أفضل بين التعليم الثانوي والعالي

نظرًا للاختلاف غير المنتظم في عدد حاملي البكالوريا في السنوات الأخيرة ومستواهم المتوسط المنخفض، سيكون من المرغوب فيه أن تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شريكًا فعليًا في تنظيم امتحانات البكالوريا، بحيث تشارك الوزارة، على سبيل المثال، في القرارات المتعلقة باختيار الموضوعات، وطرق التصحيح، وتحديد علامات النجاح والمعالجة، وتعيين رؤساء المراكز وهيئات الإشراف. وبالتالي، ستشارك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتشاور مع وزارة التربية والتعليم، في تحسين شروط تنظيم البكالوريا.

ويمكن أن تتم هذه المناقشات في إطار لجنة مشتركة يتم تعيينها بأمر مشترك من الوزيرين.

ولضمان انتقال أفضل بين التعليم الثانوي والعالي، يبدو من الضروري إنشاء توجه تعليمي حقيقي، والذي يجب أن يتضمن معلومات أفضل لطلاب السنة الأولى والأخيرة من التعليم الثانوي. يمكن أن تستند هذه المعلومات إلى منهجية الأيام المفتوحة في مؤسسات التعليم العالي، جنبًا إلى جنب مع الثانويات، وكذلك عروض تقديم دورات التعليم العالي في المدارس الثانوية. ويجب أن تتبنى هياكل التكوين المهني نهجًا مطابقًا، بحيث يكون الطلاب قادرين على اختيار توجهاتهم بعد البكالوريا أو استراتيجياتهم بشكل أفضل في حالة الفشل في الامتحان.

في مؤسسات التعليم العالي، يبدو أنه من المناسب، ومنذ الأسابيع الأولى، تقييم مكتسبات الطلاب من أجل اعتماد حصص لتقييم المستوى في مواد تعتبر أساسية، خصوصًا عن طريق التعليم عن بعد.

يجب أن تكون الكفاءات اللغوية موضع عناية خاصة، حيث تعتبر حاسمة في فرص النجاح الأكاديمي والمهني.

تعزيز تعليم اللغات

لقد شكل إصلاح النظام التربوي الموريتاني، الذي تقرر بموجب القانون رقم 99/012 بتاريخ 13 أبريل 1999، بالأساس تعديلًا لغويًا جديدًا، كان الهدف منه توحيد النظام التربوي على مختلف مستويات التعليم، والإبقاء على اللغتين العربية والفرنسية كلغتي التدريس.

وكان من المفروض أن ينتج، إذا تم تنفيذه بشكل صحيح، حاملي بكالوريا مزدوجي اللغة، قادرين نظرًا على متابعة الدراسة الأكاديمية، إما باللغة العربية أو باللغة الفرنسية.

لكن لسوء الحظ، تم تطبيق هذا الإصلاح بشكل سيئ للغاية، لا سيما في مكون تدريس اللغات. وبالتالي، لم يتم رفع مستوى مدرسي التخصصات العلمية الذين درسوا باللغتين العربية والفرنسية ولا مدرسي المواد الأدبية الذين درسوا بالفرنسية ولا تنظيم الدورات التكوينية في مدارس تكوين المعلمين

وهكذا، أظهرت اختبارات تقييم مستوى اللغة أن عددا قليلا فقط من المعلمين يمكن اعتبارهم ثنائيي اللغة.

ووفقاً للمتخصصين، تواجه مؤسسات التعليم العالي الآن مشكلة حقيقية تتعلق بالفاعلية التربوية للدورات التكوينية التي تنظمها وجودة الشهادات التي تصدرها. فالدروس هناك، في معظم الحالات، عبارة عن تكييف مستمر لمحتوى الدروس مع المستوى الأضعف؛ مما يعني أن مستوى التكوين، وبالتالي الشهادات، في انخفاض مستمر. لذلك يبدو من الملح، إذا أردنا التوقف عن إصدار الشهادات العليا التي لا تلبى المعايير الدولية، إيجاد حل لمشكلة اللغة.

من المسلم به أن وحدة تحسين المستوى في اللغات قد تمت برمجتها بالفعل في جميع دورات التعليم العالي تقريباً، ولكن هذه الوحدة، التي غالباً ما يتم تنفيذها بشكل سيئ، لم تكن مرضية حتى الآن. ومن هنا تأتي الحاجة إلى دمج تحسين المستوى اللغوي بجديّة أكثر في مختلف مقررات التعليم العالي.

في هذا الصدد، تتوفر عدة خيارات لأصحاب القرار:

1. تعزيز وحدة اللغات والاتصال على مستوى مختلف تكوينات التعليم العالي سواء من حيث عدد الساعات وجودة التدريس أو عامل المقبولية للنجاح. ولهذه الغاية، يمكن إجراء تعديلات على النماذج واعتمادها من قبل السلطات المختصة.
2. استحداث فصل دراسي تام مخصص لتعلم اللغات (S1) موجه لجميع طلاب التعليم العالي (أو جزء منه) تكون فيه دروس اللغات مكثفة ويشترك فيه أساتذة التخصصات بتدريس المصطلحات وتوطيد بعض البيانات العلمية غير المتقنة في المستوى الثانوي بسبب حاجز اللغة. هنا أيضاً، سيكون من الضروري مراجعة النماذج والمناهج.
3. إقامة سنة لغوية لجميع طلاب التعليم العالي (مما يعني أن الليسانس تصدر بعد 4 سنوات بدلاً من 3)، الأمر الذي يتطلب مراجعة النصوص التي تحدد شروط الحصول على الشهادات الموريتانية في التعليم العالي.

وفي جميع الأحوال، فمن الضروري تنظيم اختبار لغوي كل سنة يخضع له جميع حاملي البكالوريا الموجهين إلى التعليم العالي. وسيصنف هذا الاختبار الطلاب إلى ثلاث فئات:

1. الطلاب الحاصلين على ما يثبت مستوى B2 فما فوق بلغة التدريس في تخصصاتهم. يمكن إعفاء هؤلاء الطلاب، القادرين نظرياً على متابعة التعليم العالي باللغة المعنية، من تحسين المستوى في اللغة، أو الاستفادة من تعلم لغة إضافية (الإنجليزية الإسبانية، الصينية) أو حتى المشاركة في تدريس رفاقهم.

2. طلاب المستوى B1 وA2 + بلغة التدريس في مجال تخصصاتهم. يحتاج هؤلاء إلى تكوين سريع (دورات مكثفة قصيرة المدى) حتى يتمكنوا من متابعة تكوينهم الأكاديمي بصفة جيدة.

3. الطلاب في المستوى A2 وما دون، واهتمام يحتاجون إلى تكوين جوهري في اللغة (دورات مكثفة وطويلة المدى) قبل بدء دورة تعليمهم العالي.

وتجدر الإشارة إلى أن التنفيذ العملي لهذه المقترحات يجب أن يتم بالتعاون مع هيكل ومؤسسات تعليم اللغة المتخصصة.

تتوفر جامعة نواكشوط على مركز لدعم تدريس اللغات الحية (CREL)، الذي يتمتع بخبرة 25 عامًا في هذا المجال، وبثقة شركاء وطنيين ودوليين معروفين وبمدرسين ذوي خبرة. ويمكن أن يَكُون CREL، المعتمد كمركز لإجراء مسابقتي شهادة الدروس باللغة الفرنسية DELF أو الشهادة المعمقة في اللغة الفرنسية DALF / من قبل المركز الدولي للدراسات التربوية بمدينة سيفر CIEP de Sèvres. يمكن تكليفه بالتكوين في اللغة الفرنسية وإصدار شهادات إتقانها. ابتداء من السنة الجارية، باتت جامعة نواكشوط تتوفر كذلك على مركز لتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها قد يعهد إليه بنفس المهمة فيما يتعلق باللغة العربية.

محاورة الفشل في التعليم العالي من خلال النهوض بالبيداغوجيا الجامعية

إن تدني الكفاءة الداخلية لمعظم مؤسسات التعليم العالي الموريتانية، ولا سيما في جامعة نواكشوط (معدلات الرسوب والتسرب المرتفعة)، هو مؤشر على بيداغوجيا غير مناسبة، لا تأخذ في الاعتبار خصائص الجمهور المستهدف ولا التقدم المحرز في العالم في طرق التدريس الجامعي وهندسة التعليم. ويهدف المشروع إلى تحسين الكفاءة الداخلية لجامعة نواكشوط، وعلى نطاق أوسع لجميع مؤسسات التعليم العالي، من خلال إنشاء مركز للابتكار والتقييم التربوي يعهد إليه بنشر المعارف والممارسات في مجال البيداغوجيا الجامعية ووضع استراتيجية لتقييم التدريس. ومن شأن مثل هذا المركز أن يوفر التكوين لجميع المدرسين الموريتانيين في التعليم العالي.

ويعد تدني الكفاءة الداخلية لمعظم مؤسسات التعليم العالي مشكلا واقتصاديا في آن واحد؛ اجتماعي لأنه يدفع الطلاب إلى مغادرة الجامعة بدون شهادة بعد إخفاقات متكررة ثم يدخلون سوق العمل دون أي مؤهلات معترف بها؛ اقتصادي، لأن الرسوب والتسرب يعنيان تبديد موارد عمومية تصرف على التعليم العالي بلا فائدة.

يترافق تبديد الموارد العمومية على مستوى جامعة نواكشوط مع تخرج الطلاب المحبطين في طموحاتهم، ومن غير المرجح أن يلجوا بأنفسهم في ظروف جيدة إلى سوق العمل. وإذا لم نحارب هذا الوضع، فسوف نشهد إهدارًا مستمرًا للموارد العمومية الشحيحة لصالح مجموعة من الطلاب القدماء عديمي الكفاءة غير المؤهلين للإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني.

يعود ضعف معدلات النجاح في الجامعة، وكذلك في مؤسسات التعليم العالي الأخرى، إلى المستوى المنخفض للمهارات الأكاديمية للعديد من الطلاب إضافة إلى مقارنة تربوية غير ملائمة لمثل هذا الجمهور. وبالتالي، فلا بد من اعتماد استراتيجية تمكن من مكافحة هذا الوضع.

وعلى ضوء التجارب الدولية، يتعين تحسين مهارات المدرسين لمساعدتهم على التصدي لهذا الوضع الإلمام الدقيق بالظروف التربوية الفعلية للطلاب.

ويكمن الحل، بالنظر إلى خبرة العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم، في إنشاء مركز للابتكار البيداغوجي والتقييم يتولى تكوين المدرسين وخصوصاً الجدد منهم. وسيتعين على هذا المركز تنظيم دورات تكوين ومساعدة موجهة للمدرسين ووضع منهجية لتحديد الظروف التربوية للطلاب.

وسيكون عليه كذلك أن يقدم، بالشراكة مع مركز التعليم عن بعد، دورات تكوينية حول استخدام التقنيات الجديدة والتعليم عن بعد، كما سيكون هذا المركز مسؤولاً عن تقييم التدريس من قبل الطلاب، الذي تم إحداؤه في الجامعات في العديد من البلدان والذي يهدف إلى الرفع من جودة التدريس لتعزيز التعلم ونجاح الطلاب.

ومن أجل منح البيداغوجيا الجامعية مكانة فعلية في ممارسات التدريس، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المبادرات والممارسات المبتكرة للمدرسين بهدف تطويرها. يمكن تقديم هذه الدورات التدريبية، بالإضافة إلى تلك التي تم إجراؤها، كجزء من برنامج تعليمي، حيث من شأنها تتبع المسار البيداغوجي للمدرس.

يتطلب إنشاء مركز الابتكار البيداغوجي وتقييم التدريس مساهمة الخبرات الدولية التي ستعمل على تدريب مديري المركز المستقبلين وتنظيم الندوات الأولى لصالح مدرسي الجامعة، كما سيكون من الضروري تزويد المركز بالوسائل التقنية اللازمة لتشغيله (أجهزة الكمبيوتر، السبورات البيضاء التفاعلية، نظام التصويت عن بعد).

2. تحسين الظروف المعيشية للطلاب

من المعلوم أن الظروف المعيشية للطلاب تشكل عاملاً حاسماً في نجاحهم حيث يواجه أولئك الذين يتعين عليهم العمل لتلبية احتياجاتهم أو يعيشون بعيداً عن أماكن دراستهم أو لا يستفيدون من النقل المنتظم في متناول إمكانياتهم صعوبات في النجاح.

يتعلق هذا الهدف الاستراتيجي بتعبئة الموارد وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحياة الطلابية، لا سيما من خلال إسناد المنح الدراسية وتوفير خدمات الاطعام شبه المجانية، والإسكان القريب من أماكن الدراسة، وخدمات الصحة والنقل وتنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية ودعم المبادرات الطلابية.

تعطي النصوص التنظيمية التي تحكم إسناد المنح على المستوى الوطني الأسبقية للطلاب الذين يتعين عليهم السفر إلى مدينة أخرى غير تلك التي حصلوا فيها على شهادة البكالوريا. تشكل المنحة في هذه الحالة دعماً للطلاب الذين يتعين عليهم تغيير أماكن سكنهم لمواصلة

الدراسة، بينما يعتمد إسناد المنح في حالات أخرى على نتائج البكالوريا والمؤسسات المستقبلية وتهدف المنحة في هذه الحالة إلى تشجيع التفوق الدراسي.

يتوقع نموذج المحاكاة المعروف أعلاه زيادة في أعداد الطلاب بنسبة 30% بحلول العام 2030 وستصاحب هذه الزيادة زيادة في عدد الطلاب المؤهلين للحصول على المنحة، وهو ما سيتطلب موارد مالية إضافية لتغطية هذه الزيادة.

يبلغ عدد الطلاب الممنوحين في الخارج في العام 2022 1338 طالباً، وهو ما يعادل تكلفة إجمالية تقارب 1.9 مليار أوقية جديدة، وهو ما يشكل بالإضافة إلى التكلفة الكبيرة خسارة بالنسبة للمؤسسات الوطنية خصوصاً أن الطلاب المعنيين بهذه المنح الدراسية اهتمام الأفضل بشكل عام.

وقد تم قطع خطوة مهمة في مجال السكن الجامعي مع افتتاح سكن الأولاد مؤخراً على مستوى الحرم الجامعي حيث استقبل هذا السكن الذي تبلغ طاقته 2560 سريراً أكثر من 1000 طالب في العام 2022 وسيتمتعون عليه استيعاب المزيد في الأعوام القادمة، كما يضم الحرم الجامعي أيضاً سكناً للفتيات سيرفع من سعة الحي الجامعي إلى 4000 سريراً حال انتهاء أعماله وتجهيزه وعليه فستتحم زيادة الموارد البشرية والمالية من أجل الوصول بالقدرة الاستيعابية الفعلية إلى الحد الأقصى في ظروف مرضية.

وسيتطلب استقبال الطلاب الجدد على مستوى الحي الجامعي تحسيناً كمياً ونوعياً في خدمات الإطعام والصحة المقدمة للطلاب.

يُنقل الطلاب حالياً من قبل الشركة الوطنية للنقل وذلك عبر اتفاق بين الأخيرة والدولة يتم من خلاله دعم جزء كبير من تكلفة تذكرة النقل ونظراً للزيادة المتوقعة للطلاب فإنه من الضروري تحسين خدمة النقل عبر زيادة دورية الباصات وزيادة المحاور المغطاة.

ونظراً لأهمية الأنشطة الثقافية والرياضية في تحسين ظروف إقامة الطلاب في المساكن الجامعية، خاصة بالنظر إلى بُعدهم النسبي، يجب أن تعمل الهيئة المسؤولة عن الخدمات الجامعية على تنظيم الفعاليات الثقافية وإنشاء البنية التحتية الرياضية، بالإضافة إلى دعم الأنشطة التي ينظمها الطلاب.

ث. دعم التمهين وريادة الأعمال

يتعلق الأمر أساساً بزيادة عدد الطلاب في الشعب المهنية وإشراك المهنيين في عمليات التعليم، وإيجاد إطار تشاور مع الفاعلين الاقتصاديين، وتشجيع وضع آليات لمراقبة واستكشاف سوق العمل، ودمج الخريجين، وتشجيع خلق حاضنات المؤسسات والتحسيس حول ريادة الأعمال. سيكون لذلك دون شك انعكاس على التنمية الاقتصادية ودمج الخريجين.

يرتكز هذا المحور التوجيهي على هدف "تعزيز وجاهة التكوينات، وريادة الأعمال والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والوسط الفني". يدور هذا المحور حول هدفين استراتيجيين على النحو التالي:

1. تعزيز التمهين

إنجاز دراسة حول تناسب عرض التكوين مع الطلب من طرف سوق العمل بشأن المؤهلات والكفاءات

سُمكن هذه الدراسة من الحصول على المعلومات الكفيلة بتكييف عروض التكوين مع السياق الموريتاني وتحضير البرامج المناسبة واستخدام الوسائل والموارد المتوفرة بالشكل الأمثل من أجل توفير تكوينات تنافسية فيما يخص المؤهلات المنشودة والتنوع المطلوب في الوظائف.

ستمكن هذه الدراسة على وجه الخصوص من الحصول على:

- الأساليب العملية الكفيلة بأخذ تطور الطلب الاقتصادي والاجتماعي المحلي بعين الاعتبار؛
- التوجهات التي تمكن من اعتبار عروض المؤسسات بشكل أفضل وكذلك الاحتياجات في مجال التجهيزات والمصادر البشرية وأماكن العمل؛
- الاقتراحات الملموسة من أجل تكييف المناهج مع الطلب المزدوج اقتصاديا واجتماعيا؛
- تحديد التخصصات التي يتوجب فتحها في كل مؤسسة ومستويات التكوين وأعداد الطلاب في الشعب المهنية.

إنجاز سجل للمهن والوظائف

يصف السجل مجموع المهن والوظائف التي تُزاوَل على المستوى الوطني. كما يُمكن من دعم نشاطات التكوين والتمهين من خلال توصيف أهم الكفاءات المطلوبة لوظيفة ما. تُمكن هذه العناصر من تحديد الاحتياجات في مجال التكوين المهني بشكل أفضل، مما يُمكن من تصميم مسارات تدرج في منطقتي مهني.

مراجعة برامج التكوين بصفة دورية وبالتشاور مع الوسط المهني

يمكن أن تنجم عن إشراك الوسط المهني أربع انعكاسات أساسية: الحصول على التدريبات وضمان جودتها؛ دمج الخريجين مهنيًا؛ الحصول على التمويل والتكوين المستمر.

دعم مشاركة أوسع للمهنيين في التعليم العالي

تعاني بالفعل شعب التعليم العالي، سواء الأكاديمية منها أو المهنية، من ضعف حضور المهنيين في التعليم لتقديم دروس تطبيقية مرتبطة بالواقع الاقتصادي للبلد.

يجب إحداث تحفيزات كافية لتشجيع مشاركة المهنيين في التعليم الجامعي. وسيكون مناسباً على وجه الخصوص إنشاء ونظام خاص للمدرس مع عقود لأساتذة مشاركين مع محتويات تعليم مناسبة، على غرار ما هو موجود في فرنسا. في هذا البلد، ليس الأساتذة المشاركون موظفين دائمين ولكنهم يتلقون رواتب مماثلة. يتم اكتتابهم لفترة أصلية تبلغ ثلاث سنين وعليهم أن يواصلوا نشاطاتهم المهنية طيلة فترة العقد الذي يربطهم بالمؤسسة الجامعية.

تطوير الاتفاقيات مع الشركات

لكي تكون العلاقات مع الشركات فعلية، من الضروري إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتي يمكن أن تتخذ شكل معاهدات أو اتفاقيات ثنائية تبرمها المؤسسات الجامعية.

إن من شأن تلك الشراكات أن تسمح بتطوير التكوين المستمر في التعليم العالي. وبالفعل فإنه بإمكان المؤسسات الجامعية توظيف خبرتها لمساعدة الشركات على تحديد احتياجاتها في مجال التكوين وتوفير دورات تكوين قصيرة المدى ترمي إلى تطوير كفاءات الموظفين. ويبدو أن الاتفاقيات من هذا النوع قد أبرمت بالفعل مع العديد من الشركات الخاصة. يجب تقييم النتائج والدروس المستفادة لتحديد أفضل طريقة للمضي قدماً. وفيما يتعلق بتحديد احتياجات التكوين للشركات، يجب على المركز الجامعي لتعزيز العلاقات مع الوسط الاقتصادي أن يجري استطلاعات بذلك الشأن.

إنشاء / إعادة تنشيط خلايا مع الوسط الاقتصادي

بالإمكان تعزيز العلاقات مع الشركات، أولاً وقبل كل شيء، من خلال إنشاء مركز جامعي لتعزيز الروابط مع الوسط الاقتصادي في جامعة نواكشوط وخلايا مماثلة داخل مؤسسات التعليم العالي الأخرى. ستعمل تلك الهيئة بالتعاون الوثيق مع مختلف القطاعات وستمكن من ترشيد الاتصالات مع الشركات، واكتشاف فرص جديدة للتدريب، وعلى نطاق أوسع، من تحديد الاحتياجات المتجددة للاقتصاد الموريتاني من المهارات.

ونظراً لأن المدرسين غالباً ما يكونون بمنأى عن وسط الأعمال، فسيكون أكثر فاعلية أن تقع هيئة العلاقة بالشركات تحت قيادة مشتركة مع مهنيين. من جهة أخرى، فإنه يتم فعلاً كل سنة تنظيم الأيام الجامعية حول المقاولات.

في المؤسسات التي توجد فيها بالفعل مثل هذه الخدمة، يبدو أن هناك حاجة إلى تفعيل حقيقي في إطار استراتيجية وطنية واسعة النطاق.

من المفترض أن يكون لدى كل مؤسسة خلية تقييم توفر المعلومات اللازمة لإنشاء دفتر معايير الجودة لدي السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي (AMAQ-ES). ويمكن أن يكون لتلك الخلية مهمة أوسع، من خلال المشاركة أيضاً في توطيد الروابط مع الشركات.

إلى جانب إنشاء العلاقة مع الشركات، يجب على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنسيق التفكير في الروابط مع الوسط الاقتصادي ومع كافة المؤسسات الجامعية. كما ستعمل الوزارة بالتعاون مع أطراف رئيسية أخرى، خصوصاً وزارة التشغيل والتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا على استراتيجية لدمج خريجي التعليم العالي.

تقييم مقررات التعليم العالي من خلال شروط دمج الطلاب مهنيًا

يتمثل الهدف العام في إنجاز تقييم دائم ومنتظم للتكوينات العليا، سبيلاً لتحسين التوافق بين المهارات المكتسبة من قبل الطلاب وتوقعات سوق العمل.

ويتطلب التحليل المناسب للاندماج المهني لخريجي التعليم العالي توفر بيانات تتضمن استطلاعات متابعة المسار المهني للخريجين. ونظرًا لعدم توفر هذه البيانات في السياق الموريتاني، استندت التحليلات الوحيدة المتاحة إلى بيانات من مسح التشغيل (REGISTER-SI 2012) وعلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن (- RGPH 2013). ومع ذلك، فإن تلك الاستطلاعات لا تتيح سوى تحليلات ومعالجات ذات طابع شامل، علماً أنها لا تجمع المعلومات حول شعب دراسات الخريجين.

من جهة أخرى، فإن النقص في العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي والوسط المهني لا يسمح للمدرسين بمتابعة منتظمة لتطور أنواع المهارات المطلوبة من قبل أرباب العمل ولمساعدة الطلاب في العثور على فرص تدريب مناسبة.

وبحسب "التعليم العالي والبحث في موريتانيا: عناصر الفاعلية"، فإن ما يصل إلى ثلاثة أرباع خريجي التعليم العالي لا يعملون بعد سنة من تخرجهم، وثلاثة من كل أربعة من خريجي الماجستير عاطلون عن العمل بعد عام واحد من التخرج. ومع أن صغر حجم سوق العمل الحديث قد يفسر تلك الوضعية، إلا أن مثل هذا المستوى المرتفع من البطالة يدعو إلى التشكيك في وجهة شعب التكوين. علاوة على ذلك، فإن تقييم وضع الخريجين بعد عام واحد من التخرج لا يوفر معلومات كافية عن صعوبات الاندماج المهني لهؤلاء خلال حياتهم العملية بأكملها.

وتظهر بيانات مسح 2014 حول الظروف المعيشية للأسر في موريتانيا، أن متوسط فترات الوصول إلى العمل تكون بشكل عام طويلة جدًا عند التخرج من الجامعة. وبعد حوالي أربع سنوات من مغادرة الكلية، وجد نصف مجموعة من الذين تخرجوا فرص عمل. بالإضافة إلى ذلك، يستغرق الأمر حوالي 10 سنوات حتى يتم توظيف كل دفعة تقريبًا من خريجي التعليم العالي. ويتمتع خريجو الليسانس في المتوسط بقبالية اندماج أفضل من خريجي التعليم العالي الآخرين. على الرغم من كل هذا، فمن الأفضل بشكل عام أن يدخل الشاب سوق العمل بمؤهلات تعليم عالٍ أكثر من دخوله بالكالوريا وحدها.

يقر مسؤولو الشعب في جامعة نواكشوط، فيما يتعلق بالعلاقات مع الوسط المهني، بأن تلك العلاقات كانت أفضل في السابق، ولكن نظرًا للزيادة في وعبء العمل، فإنها لم تعد كذلك، ولا يمكن الاحتفاظ بها في المستوى المطلوب. إنهم يطالبون بالدعم لإعادة تطوير هذه العلاقات التي تحدد جودتها مدى ملائمة تكوين الطلاب مع متطلبات السوق.

وإذا لم تعمل جامعة نواكشوط على تحسين الإلمام بمصير خريجي الجامعة وجودة العلاقات بين المدرسين والوسط المهني، فإنها قد تستمر في تخريج دفعات لا تستجيب مهاراتها لاحتياجات الاقتصاد الموريتاني. وهذا في الواقع يعني جميع مؤسسات التعليم العالي، حيث تواجه صعوبات مماثلة.

فمعرفة المستقبل المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي بشكل منظم ومفصل تعتبر ضرورية لإدارة التكوينات بشكل فعال؛ فهي تجعل من الممكن تقييم التكوين المقدم خارجيًا، لتوفير

المعطيات من أجل تحسين محتوى الدورات، وذلك بفضل المعلومات التي يقدمها الخريجون في الاستبيانات، وأيضاً لتقليل عدد الموظفين في القطاعات الأكثر مشاكل، وزيادة القوى العاملة في القطاعات الواعدة.

لذلك من الضروري تطوير نظام للمسوح المنتظمة والمنهجية التي تستهدف الطلاب السابقين. ونظراً للعدد المنخفض نسبياً لخريجي كل شعبة تكوين، لا يمكن اعتماد الاستطلاعات إذا أردنا الحصول على نتائج جوهرية. إن المسوح التي تشمل كافة الخريجين هي وحدها الكفيلة بتوفير المعلومات الضرورية. ولتسهيل الاتصالات مع الطلاب السابقين، يبدو من المناسب استحداث خلية لمتابعة الطلاب السابقين داخل كل مؤسسة تعمل بالتعاون الوثيق مع مسؤولي مختلف الشعب.

تشجيع الشعب المهنية على تطوير روابط مع الوسط الاقتصادي

إن الفاعلية الخارجية للتعليم العالي في موريتانيا، بما في ذلك الشعب المهنية، تبقى مقيدة بضعف التناسب بين عرض التكوين ومتطلبات سوق العمل. ويتم تعريف الكفاءة الخارجية من خلال قدرة القطاع الفرعي على تعزيز قابلية الشباب للتوظيف، وتسهيل انتقالهم إلى سوق العمل وكذلك وصولهم في نهاية المطاف إلى وظائف لائقة.

ويمر تحسين الفاعلية الخارجية للتعليم العالي بالضرورة بخلق جسور بين الشعب المهنية والوسط الاقتصادي، وهو ما تفتقده موريتانيا هذه الأيام. ويمكن أن يكتسي ذلك التقارب عدة أشكال منها، على سبيل المثال، عقد اتفاقيات مع الشركات؛ تسهيل الولوج إلى التعلم في مكان العمل، وخاصة التدريب؛ تشجيع مشاركة المهنيين في التعليم الجامعي؛ تطوير الأنشطة المدرة للدخل وحاضنات المؤسسات؛ تعزيز روح المبادرة؛ تنظيم أيام جامعية حول المقاولات - وهي ضرورية في معالجة عدم تطابق المهارات والحد من بطالة الشباب.

إعادة النظر في تنظيم التدريبات

يُعد نقص التدريب الداخلي مشكلة رئيسية للتعليم العالي في موريتانيا، ولا علاقة لذلك بالحجم المحدود للقطاع الرسمي في سوق العمل المحلي. ومع ذلك، فإن هذا التقارب مع مجتمع الوسط الاقتصادي ضروري لزيادة عدد فرص التدريب، وكذلك لتحسين مستوى الإشراف، ويتلقى المشرفون على التدريب حالياً علاوة لكنها لا تزال ضعيفة، وبالتالي لا تحفز على متابعة منتظمة للطلاب.

ومع ذلك، لا يمكن استيعاب جميع الطلاب، ولهذا السبب يجب علينا تصميم بدائل للتدريب في نهاية الدراسة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تشكل المشاريع الجماعية التي تشرف عليها المؤسسات الجامعية بدائل جيدة عن الدورات.

2. تعزيز ريادة الأعمال

تشجيع الأنشطة المدرة للدخل

تحتاج المؤسسات الجامعية إلى الاعتماد على المزيد من مواردها الذاتية لضمان استدامتها المالية. ويمكن للأنشطة المدرة للدخل أن تلعب دورًا مهمًا في هذا الصدد.

تقدم جامعة نواكشوط بالفعل، خصوصًا من خلال كلية العلوم والتقنيات، خدمات مدفوعة الأجر. وسيكون من المناسب إجراء جرد وتقييم لمعرفة إلى أي مدى يمكن توسيع النموذج كي يشمل مؤسسات جامعية أخرى.

قد تشمل الأنشطة المدرة للدخل أنشطة غير دائمة في إطار التكوين المستمر أو الاستشارات أو تقديم خدمات خبرة أخرى. وفيما يتعلق بالاستشارات، فإنها تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة للمؤسسات الجامعية إذا كانت معلنة ولا تختصر فائدتها على الأفراد كما هو الحال غالبًا في موريتانيا.

تشجيع إنشاء حاضنات الأعمال

يجب أن تتوفر المؤسسات الجامعية على حاضنات مؤسسات تتيح للطلاب الوصول إلى جملة من الخدمات تخولهم تطوير وتنفيذ وتسويق مشاريع مبتكرة. ويتم استخدام هذه الحاضنات أيضًا من قبل المدرسين الباحثين الذين بوسعهم إشراك الطلاب في مشاريعهم المبتكرة، كبديل أو مكمل للتدريب في نهاية الدراسة.

ويلاحظ أن جامعة نواكشوط استحدثت في الآونة الأخيرة حاضنة مع شركات خصوصية. هذه هي التجربة الأولى من نوعها في التعليم العالي العام في موريتانيا. ولا تزال تلك التجربة حديثة، إلا أنه سيتعين بعد حين تقييمها واستخلاص الدروس منها.

وفي مواجهة محدودية فرص العمل المأجور، يجب على الجامعة أن تلعب دورها بالكامل في تطوير التوظيف الذاتي وإنشاء مقاولات.

تطوير قدرات ريادة الأعمال

يجب أن يتركز عرض التكوين الجامعي أكثر حول تطوير مهارات ريادة الأعمال، سواء كانت مرتبطة بالمعرفة الفنية (مثل تطوير دراسات السوق وخطط الأعمال) أو مهارات التعامل مع الآخرين (مثل المبادرة والإبداع والاستقلالية والعمل الجماعي).

يجب أن تتناول مواضيع التكوين حول ريادة الأعمال تجارب ملموسة، وأن تستند إلى مناهج التدريس التجريبي والتطبيقي. ويمكن تعزيز ريادة الأعمال من خلال أنشطة خارج النظام التعليمي، على سبيل المثال من خلال دعوة رواد الأعمال المحليين إلى الفصول الدراسية أو عن طريق اصطحاب الطلاب إلى الشركات المحلية لتعريفهم بحياة المقاولات.

قدمت جامعة نواكشوط سنة 2013 وحدة تكوين حول ريادة الأعمال في جميع المجالات المهنية. ولسوء الحظ، لا تفي هذه الوحدة بأهدافها لأن المؤسسات الجامعية تجد صعوبة في وجود مهنيين لتقديم الدروس.

ج. رافعات التنفيذ

1. تعزيز الرقمنة

خلال العقدين الماضيين، عرف العالم تحولات كبيرة نتيجة الانتشار السريع للتقنيات الجديدة الرقمية التي غيرت بالكامل طرق تعاملنا واتصالنا واستعلامنا وعملنا وإبداعنا ومشاركتنا وتعلمنا. لقد قادتنا هذه التحولات الكبيرة، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، إلى الثورة الصناعية الرابعة، 4.0 أو الثورة الرقمية، مع الدخول القوي للتقنيات الصاعدة في جميع مجالات الحياة. سبقت هذه الثورة ثورة أولى في القرن الثامن عشر، وثانية اتسمت بالكهربة بداية القرن العشرين، وثالثة تمثلت في بداية السبعينات بتعلم الإلكترونيات وأدوات الاتصال والمعلوماتية.

وفي هذا الإطار، يجب اليوم على النظم التعليمية وخصوصا نظم التعليم العالي، أن تلعب دورا رياديا في امتلاك وإتقان أدوات الرقمنة والتكيف مع عهدها، ولكن يجب عليها بالخصوص أن تستغل مقدراتها على أكمل وجه لصالح المتعلمين والمدرسين على حد سواء وكذلك الإدارات الجامعية. ومن أجل ذلك، يجب أن تمكن الاستراتيجيات الطلاب والعمال والمؤسسات من اغتنام الإمكانيات المتعددة التي توفرها الرقمنة في ما يخص التعلم وممارسات التعليم والاتصال والإبداع.

إن تعزيز الرقمنة في التعليم هو السبيل الذي سيمكن موريتانيا من التطور كمجتمع رقمي شامل ومنصف.

تراعي رافعة الرقمنة في هذه الاستراتيجية هدف: " جعل الرقمنة رافعة لاندماج فعال واستغلال مثالي في خدمة المتعلمين، والمدرسين والإدارات الجامعية مما يمكن من تطوير الكفاءات والحفاظ عليها".

تتمحور هذه الرافعة حول أربعة أهداف على النحو التالي:

1.1 دعم تطوير عروض التكوين والكفاءات والممارسات المبتكرة في

الميدان الرقمي

تتطلب التحولات الكبرى الناجمة عن بروز التقنيات الجديدة والتي تواجهها مؤسسات التعليم العالي هذه الأخيرة أن ترفع التحديات الإجمالية المتعلقة بالعصرنة والتكيف. ولا تقتصر هذه المسألة على إدماج التقنيات الرقمية؛ بل تشمل كذلك كيف يمكن أن تساهم في تنمية العديد من القدرات واكتساب العلوم وتراكم المعارف بالإضافة إلى تحضير الطلاب لمختلف التغييرات التي ستحدثها الرقمنة.

يجب أن تبدأ عروض التكوين في المقام الأول بدروس مكرسة تماما لتنمية الكفاءات الرقمية، ولكن أيضا بمناهج تربوية وأدوات تعلم جديدة تجعل من الرقمنة أداة تربوية. يتعلق الأمر بالتكوين على الرقمي وبالرقمي على حد سواء. يتمثل التكوين على الرقمي في اعتباره موضوع

التعلم، وتحسيس الطلاب حول واقع العالم الرقمي وتلقين الممارسات الأخلاقية والمسؤولية في الاتصالات واستخدام التقنيات. ويتمثل التكوين الرقمي في استخدامه كوسيلة للتدريس وأداة التعلم. يتطلب ذلك أولاً تحديد القدرات الرقمية، أي وضع أدوات مرجعية للقدرات الرقمية مما يمكن من إقامة لائحة احتياجات التكوين بصدد الوصول إلى عتبات محددة من القدرات الرقمية. يمكن ذلك أيضاً من إطلاق نشاطات لدعم تطوير القدرات الرقمية وتسهيل تكيف سريع مع عروض التكوين بالإضافة إلى دعم التكوينات والبحث في مجال التقنيات الرقمية المبتكرة.

تصميم أدوات مرجعية للقدرات الرقمية لجميع الشعب

يتعلق الأمر بإطار مرجعي للقدرات الرقمية يأخذ بعين الاعتبار مختلف التخصصات والمستويات. يجب تنفيذه مع أهم الفاعلين في نظام التعليم العالي وتطويره حسب مقارنة مستديمة حتى يتم تفادي الاعتماد على تقنيات بعينها. يجب تحيين هذا الإطار بصفة دورية ويجب أن يمكن من فهم أفضل للقدرات الرقمية ويمثل أداة مرجعية للفاعلين في الوسط في إطار تقييمات وخطط تربوية مختلفة. وسيستخدم من جهة أخرى لتحديد أدوات لقياس القدرات الرقمية.

دعم التكوين المستمر للمدرسين وتقديم الدعم في مجال البيداغوجيا الرقمية

يوجد هؤلاء المدرسون في قلب تنمية القدرات الرقمية للطلاب ونشر الرقمنة في المؤسسات ولهذا الغرض من الضروري إعطاء الأولوية للتكوين المستمر في مجال البيداغوجيا الرقمية. يتوفر مركز التكوين عن بعد التابع لجامعة نواكشوط على خبرة في هذا الميدان حيث سبق له أن أنجز عدة مشاريع في مجال الرقمنة (مشاريع البنك الدولي وسويسرا وكندا وفرنسا). في هذا الصدد، يمكن للمركز أن يتكفل بهذه التكوينات لصالح مؤسسات التعليم العالي.

دعم اقتناء وتطوير مصادر تربوية رقمية

يتعلق الأمر بدعم اقتناء وتطوير مصادر تربوية رقمية من خلال إدراج المبالغ الضرورية في ميزانيات مؤسسات التعليم العالي. يتم تطوير المصادر التربوية الرقمية من أجل الاستجابة لاحتياجات لم تتم تلبيتها من طرف العرض الحالي. ستشجع هذه النشاطات الأستاذة على دمج المصادر التربوية الرقمية في ممارساتهم التربوية وتساهم في إثراء العرض المتوفر. تمثل المصادر التربوية الرقمية أدوات ذات مفضلة لتلبية احتياجات الطلاب وتسهيل نجاحهم.

دعم التكوينات (ليسانس، ماستر، شهادة مهندس) في مجالات التقنيات الرقمية المبتكرة

تمثل التقنيات الرقمية وبنيتها التحتية اليوم أدوات أساسية لاقتصاد المعرفة والابتكار. من بين هذه التقنيات، الانترنت والذكاء الاصطناعي (التعلم عن طريق الأجهزة والتعلم العميق) وسلاسل المعرفة المتدفقة والمعطيات العلمية وإنترنت الأشياء والسحاب وصناعة 4.0 والأمن السيبراني وهي ظواهر أصبحت مكانتها تزداد بفضل تطبيقاتها التي تطل غالبية المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. يشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا

نتيجة الانتشار السريع لهذه التقنيات الرقمية. تُنتج الرقمنة المتصاعدة للاقتصادات والمجتمعات وسائل جديدة لدعم وتعزيز الوحدات والشعب في مجال التقنيات الرقمية عن طريق دراسات وتجهيزات وتمويلات لمهمات تدريس وتكوين مكونين.

2.1 دعم الشبكات ذات التدفق العالي وتسهيل الولوج والأمان وتجهيزات

مؤسسات التعليم العالي

يتطلب نشر الرقمنة في التعليم العالي بيئة ملائمة لدمج واستغلال مقدراتها لصالح المؤسسات وإدارتها. تتطلب هذه البيئة:

- إنشاء شبكة وطنية للبحث والتعليم من أجل توفير خدمات تقنيات المعلومات والاتصال ذات التدفق العالي والمتقدمة للطلاب والأساتذة والباحثين مع الأمان المطلوب وذلك بصفة مكثفة وبتكاليف معقولة؛
- اقتناء وتشارك وسائل حساب مناسبة لمؤسسات التعليم العالي؛
- دعم اقتناء تجهيزات رقمية لأهداف تربوية في مؤسسات التعليم العالي.

إنشاء شبكة وطنية للبحث والتعليم

يتعلق الأمر بإيجاد شبكة وطنية للبحث والتعليم وإشاعة قدراتها وربطها بالشبكات الدولية وتطوير استخداماتها. يجب أن توفر الشبكة تدفقات للمعلومات حول ما يهدد تطبيق سياسات الأمان بصفتها خدمة مستقلة لإعداد التقارير أو خدمة يجب دمجها في نظم تسيير المعلومات والأحداث الأمنية ودعم إنشاء فرق تصد لحوادث الأمن السيبراني وتمكينهم من استباق حوادث الأمن المعلوماتي والتصدي لها. يجب أن تستغل المنصات التي يؤويها السحاب والمعتمدة على برمجية أو برمجيات توفر خدمات المؤتمرات عبر الفيديو والاجتماعات عبر الانترنت والعمل الجماعي المتنقل مع حسابات مستخدمين.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير أنه لا توجد شبكة للبحث والتعليم بموريتانيا ولكن جامعة نواكشوط مربوطة بالشبكات الدولية الإسبانية والأوروبية IRIS و GEANT وذلك بفضل التعاون الإسباني. كما أن المشروع الإقليمي للدمج الرقمي بإفريقيا (WARDIP) - مكونة موريتانيا- يعتزم دعم إنشاء الشبكة الوطنية للبحث والتعليم.

اقتناء وتشارك وسائل الحساب المناسبة للتعليم العالي

يتطلب إنشاء بيئة مناسبة لتطوير الرقمنة اقتناء وسائل الحساب الضرورية لتطوير بعض وحدات التعليم والبحث. من أجل ذلك، من الضروري دعم تطوير مركز الحساب بجامعة نواكشوط وتمكين مؤسسات التعليم العالي من استخدام مركز المعطيات المعتمد من طرف Tier-3 والمبرمج في إطار الأجندة الوطنية للانتقال الرقمي 2022-2026.

دعم اقتناء تجهيزات رقمية لأهداف تربوية في مؤسسات التعليم العالي

تعاني بعض مؤسسات التعليم العالي من نقص في التجهيزات الرقمية التربوية ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالموارد المعلوماتية الملائمة لتمكين الأساتذة والمتعلمين من امتلاك الرقمنة والاستفادة منها.

تسهيل نشر عروض التكوين عن بعد

لقد وفر تطور التقنيات الرقمية المبتكرة لمؤسسات التعليم فرصة تسريع وتيرة تطوير التكوين عن بعد وتنويع طرقه، مما أدى إلى طفرة في عدد الدروس والبرامج عن بعد، سواء أكانت بالكامل عبر الإنترنت أو هجينة أو متزامنة أو غير متزامنة. ولم يعد بالإمكان الاستغناء عن التكوين عن بعد في المشهد التربوي على الصعيد العالمي. كما أنه يُمكن مؤسسات التعليم العالي من الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات واحتياجات أجيال الطلاب الجديدة التي تنوعت مواصفاتها أكثر فأكثر وأصبحت تستخدم الأدوات الرقمية والأجهزة النقالة.

دعم مركز التكوين عن بعد بالخبرة والتجهيزات

لقد سارعت جائحة كورونا من الاتجاه نحو إدخال تحسينات جوهرية على التعلم عن بعد. فكلما تطورت أعداد الطلاب بحثت مؤسسات التعليم العالي عن حلول توفر مرونة أكبر في تجربة التعلم عن بعد، دون التضحية بجودة التعليم. غير أن جميع تقنيات التعليم عن بعد ليست مصممة بنفس الطريقة. يجب إذاً على المسؤولين التربويين أن يبحثوا عن الحلول التي تستجيب لمتطلبات قطاع يشهد تطوراً مستمراً. وقد أصبح أساسياً، أكثر مما مضى، المحافظة على معايير عالية للتقنيات الجديدة المدرجة في لائحة التقنيات والبرمجيات.

أطلق مركز التكوين عن بعد التابع لجامعة نواكشوط أول نشاطات التكوين عن بعد بموريتانيا مع: أ) شهادة الباشلور عن بعد في علوم المعلوماتية من الجامعة الافتراضية الإفريقية وجامعة لافال (كندا) بدعم من البنك الدولي؛ ب) المشروع السويسري COSELEARN لتعزيز القدرات في التعلم عن طريق الإنترنت؛ ت) نشاطات تدريس عن بعد مدعومة من طرف مشروع WARCIP والتعاون الإسباني.

سيتمركز الأمر بدعم المركز بتحويله إلى مركز تعليم متعدد الوسائط وموجه نحو البيداغوجيا الجامعية و:

- تعزيز خبرة الفريق
- تطوير برامج التكوين حتى تصبح بالكامل على الإنترنت أو هجينة أو متزامنة أو غير متزامنة
- مواكبة اقتناء وتصميم دروس على الإنترنت مفتوحة على نطاق واسع
- تعزيز سهولة الولوج إلى المنصات
- تنظيم دورات تكوينية

تطوير فضاءات رقمية وإتاحة الارتباط بالشبكة للطلاب في المؤسسات

يجب أن يوفر التكوين عن بعد للطلاب محتويات جيدة وأكثر مرونة يترتب وقعها على سهولة الولوج إليها. تنعدم في أغلب المؤسسات فضاءات رقمية مخصصة لعمل الطلاب وتعاني من مشاكل في الارتباط بالشبكات. لذلك من الضروري تطوير فضاءات رقمية وتحسين الارتباط بالشبكات لصالح الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي.

إشراك الأساتذة في نشر عروض الدروس والتكوينات عن بعد

إن نشر الدروس والبرامج عن بعد، سواء أكانت بالكامل على الإنترنت أو هجينة أو متزامنة أو غير متزامنة، يتطلب مشاركة قوية من الأساتذة المتخصصين في الدروس. يجب أن تتكفل المؤسسات أو مركز التكوين عن بعد التابع للجامعة بتكوينات الأساتذة وإشراكهم وتحفيزهم. سيُمكن تطوير خبرة جماعية في التعليم عن بعد موريتانيا من الإشعاع على الصعيد الإقليمي والدولي في المجال الاستراتيجي للتعليم عن بعد.

4.1 دعم تطوير تطبيقات التسيير التربوي والإداري والمالي في مؤسسات

التعليم العالي

من أجل ضمان تسيير شامل لمجموع وظائفها التربوية والإدارية والمالية (المعطيات التربوية والموارد البشرية والمالية والمادية)، تلجأ مؤسسات التعليم إلى برمجيات تسيير شاملة. يجب أن تدعم الوزارة وتؤطر تطوير برمجيات التسيير الشامل في الشبكة الوطنية للبحث والتعليم.

دعم مؤسسات التعليم العالي في تطوير تطبيقات التربوي والإداري والمالي

سيتجسد الدعم في محفزات مالية وتأطير لصالح مؤسسات التعليم من أجل تشجيع العمل الجماعي والتشارك.

سيضمن التأطير الاتساق مع التوجهات الحكومية والوزارية في ما يخص العمل المتداخل وسهولة التقدم والمرونة. وتعد احتياجات مؤسسات التعليم العالي في مجال التسيير التربوي والإداري والمالي متماثلة.

وهكذا فإن الإشكاليات المتعلقة بمشاركة المعطيات يمكن أن تعوض باللجوء إلى واجهات برمجة تطبيقية أو طبقات برمجية تمكن من العمل المتداخل للنظم. "ستفضي هذه الحلول التشاركية ليس فقط إلى توفير معتبر في التكاليف، ولكن ستسهل أيضا التواصل بين النظم. كما أنها ستوفر من جهة أخرى إمكانية الولوج إلى رصيد من المعلومات والاستفادة منه بصفة متزايدة عن طريق ذكاء الأعمال الذي يمكن على وجه الخصوص من إبراز الرهانات والإمكانات من منظور اتخاذ القرار بصفة متبصرة."

2. تطوير ضمان الجودة

لقد زودت السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي نظام التعليم العالي في موريتانيا، على غرار دول المنطقة الأخرى، بهيئة لتقييم جودة البرامج والمؤسسات ستمكن الشراكات المبرمة من طرف السلطة من الاستفادة من تجربة وخبرة عدة بلدان في هذا المجال.

وهكذا حققت الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الإفريقي والمبادرة من أجل مواءمة ضمان الجودة والاعتماد بإفريقيا تقييما للوكالة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي وقدمت تقريرا تضمن التشخيص والتوصيات من أجل امتثال المعايير والتوجيهات المحددة في المرجعيات والخطوط التوجيهية لضمان جودة التعليم العالي الإفريقي المصممة من طرف مبادرة مواءمة ضمان الجودة والاعتماد بإفريقيا.

تم اعتماد مبادرة مواءمة ضمان الجودة والاعتماد بإفريقيا بهدف دعم تطوير منظومة ضمان الجودة والاعتماد المتسق على المستويات المؤسسي والوطني والإقليمي والقاري. وهي تساهم في تناغم ضمن جودة التعليم العالي الإفريقي التي تمثل محورا استراتيجيا منصوفا عليه في أجنحة الوحدة الإفريقية 2063.

تتعلق هذه الرافعة بتعزيز منظومة تسيير الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي الموريتاني وتهدف إلى: "ترقية وتطوير ضمان الجودة لاستخدامه كرافعة للتحسين المستمر لمسارات الإشراف وإنجاز تكوينات ومحتويات تعليم لتسيير الوسائط." يرتكز هذا المحور على أربعة أهداف على النحو التالي:

1.2 الإشراف على مسعى الجودة في المؤسسات وتطوير ثقافة التقييم

والتحسين المستمر

تضطلع السلطة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي بالمسؤولية الجسيمة والواجب الإداري المتمثلان في قيادة المؤسسات العمومية كما الخصوصية، في مسارها لتحقيق الجودة. وبالرغم من إنشائها مؤخرا، فقد صممت السلطة بالفعل عددا من الأدوات كالأدوات المرجعية لتقييم البرامج التكوينية ودليلها للتقييم الذاتي. كما أن هنالك أدوات مرجعية لتقييم مؤسسات التعليم العالي قيد الإنجاز حاليا. سيتعلق الأمر بضمان إقامة نظام تسيير الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي وتصميم واعتماد الأدوات المرجعية للجودة ومواكبة الخلايا الداخلية لضمان الجودة من أجل التكفل بتأهيل واعتماد التكوينات.

ضمان إقامة منظومة تسيير الجودة

يجب أن تعكف الخلايا المختصة لضمان الجودة بالمؤسسات على إقامة منظومة تسيير الجودة من أجل تنظيم تسيير الجودة والإشراف عليه بشكل أفضل. يجب أن تشرف على مسار الجودة بعد تحديد استراتيجية المؤسسة وصياغة سياستها وأهدافها بشأن الجودة.

يجب أن يكون المدرسون المعنيون بصفة مباشرة مهتمين ومستعدين. ستؤول إليهم مهمة الإشراف على جميع المراحل وإنعاشها وكذلك جميع عناصر إقامة منظومة تسيير الجودة وخصوصا: تكوين وتحسيس وتأطير الأشخاص بالإضافة إلى التقييم الداخلي وتصميم وثائق الجودة (الاستراتيجية والأهداف المتعلقة بالجودة والمسار ودليل الإجراءات وبطاقات متابعة وتحسين الجودة، إلخ).

تصميم/اعتماد الأدوات المرجعية للجودة

إذا كان اعتماد الأدوات المرجعية ISO 9001 (آخر نسخة) يوفر إمكانية الحصول على الشهادة المعيارية ISO، فإن أدوات مرجعية أخرى يمكن أن تستكشف من أجل الاستفسار عن مجالات تجب تغطيتها ومرجعيات ومعايير وأدلة يجب تقديمها خلال عمليات التقييم.

على السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي أن تصمم وتعتمد جميع الأدوات المرجعية المتبقية (المؤسسية والبحثية) بالإضافة إلى كتيباتها الإرشادية مع اعتبار توصيات التقييم من طرف مبادرة ضمان الجودة والاعتماد بإفريقيا وبالتعاون مع الشبكات العربية والإفريقية والأوروبية (الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي والشبكة الإفريقية الفرنكوفونية للوكالات الوطنية لضمان الجودة والشبكة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي).

يجب أن تضع السلطة استراتيجية تصميم تشاركية (بدء بالتصور وحتى الاعتماد) وشاملة للأدوات المرجعية والكتيبات الإرشادية والخطوط التوجيهية والوثائق المرجعية الأخرى. كما يجب أن تكوّن الخبراء الوطنيين وتشرك الخبراء المعروفين في الشبكات الدولية.

التكفل بعمليات التقييم (الداخلية والخارجية)

من المفترض أن تتم هذه المواكبة من طرف السلطة. يجب أن تكون الخلايا الداخلية لضمان الجودة بالمؤسسات في الصف الأول بشأن التقييم الداخلي بما أنها كونت من أجل هذا التقييم. أما التقييم الخارجي، فتتفذه السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي مع الخلية الداخلية لضمان الجودة بالمؤسسة كطرف مقابل.

2.2 تحسين جودة التكوينات

من أجمان ضمان تناسق أفضل للتكوينات مع سوق العمل، يجب أن تركز هندسة التكوينات بالأساس وبالضرورة على جميع المسارات، بدءاً بالتصور ووصولاً إلى التنفيذ والمتابعة/التقييم. سيتم التركيز على الاتصال والتنسيق مع مجموع الشركاء المعنيين وعلى رصد الموارد الضرورية المفيدة، مع عدم إغفال الاهتمام المزدوج بالفاعلية والنجاعة.

إحداث آلية تكوين كفيلة بضمان الاتصال والتنسيق مع جميع الشركاء

يجب أن تصمم هذه الآلية بالتشاور والتنسيق التام مع جميع الشركاء الأكاديميين و/أو المهنيين. يمكن أن تتمثل المسارات المرتبطة بهذه الآلية في؛ تصميم البرامج التي تتحدد حسب احتياجات سوق العمل والأدوات المرجعية المتعلقة بالمهنة والكفاءات وإشراك الشركاء.

تصميم المسارات المتعلقة بإنجاز تكوينات والتكفل بمتابعتها

يتضمن إنجاز التكوينات عدة مسارات: اكتتاب حملة البكلوريا المقبلين؛ توجيه حملة البكلوريا وتسجيلهم؛ إعادة توجيه المتعلمين أثناء التكوين؛ محتويات التعليم والدعم التربوي؛ وتقييم محتويات التعليم.

سيساعد تصميم خريطة لهذه المسارات على بروزها وسيتمكن الاختيار الصحيح لمؤشراتها من متابعتها وتحسينها.

التكفل بمتابعة وتقييم التكوين على أساس المؤشرات المقترحة

يمكن اعتبار متابعة وتقييم التكوينات كمسار كلي ذي أهمية جوهرية لتقرير مستقبل التكوينات التي تم إطلاقها (تغيير البرامج أو تحسينها؛ توقيف تكوين). يتعلق إنجاز هذا المسار بالقيام باستطلاعات حول رضا الشركاء والأطراف المعنية وحول إمكانية الولوج إلى العمل.

حشد المصادر المهمة (البشرية والمادية والمالية)من أجل ضمان جودة التكوينات

يتعلق رصد المصادر، سواء أكانت بشرية أو مادية أو مالية بعملية الإشراف وهو من مهمة المسؤول المؤسسي الأول. يجب حتما أن توفر هذه المصادر، التي تدعم إنجاز التكوينات، من أجل ضمان جودة التكوينات.

3.2 تحسين جودة محتويات التدريس

تمثل مسألة تحسين جودة محتويات التعليم تحديا حقيقيا. بعد تحدي هندسة التكوينات، يجب رفع تحدي الهندسة التربوية. يتعلق الأمر هنا بصفة أدق بالبيداغوجيا الجامعية وجودة تعلم الطلاب.

تكوين المدرسين المكلفين بالتأطير التربوي

لا يتم في الغالب فهم المحاضرات بشكل جيد بينما تنعدم الأعمال التوجيهية والتطبيقية. بالإضافة إلى أن الأساتذة لم يتلقوا تكوينا على البيداغوجيا الجامعية وعلى مناهج التعلم ومهاراتها مع أن جودة التعليم مرهونة بها بقوة. ستلعب أدوات الرقمنة وتقنياتها في هذا المجال دورا رياديا.

تبيين الكفاءات المنتظرة وتحديد الأهداف التربوية لعملية التعليم بصفة واضحة

يجب أن يركز أي محتوى تعليمي (محاضرة، درس توجيهي، درس تطبيقي) على ما هو مهم. قليل من المدرسين من يفصح عن أهداف دروسه. فهم لا يبينون المهارات والمعارف التي ينتظرونها من طلابهم. كما أنه لا يتم عرض ملخص الدرس مع أنه يفترض أن يقدم أساليب التأطير التربوي والتقويم وكلما ينتظره الأستاذ من الطالب فهو يساعد هذا الأخير على التحضر للتقييمات.

العمل على إيجاد مجتمعات من الأساتذة المهنيين المبتكرين توكل إليهم مهمة التحسين المستمر لممارسات الأساتذة التربوية.

لا تفسح اجتماعات الأقسام ومنسقيات شعب التكوين إلا قليلا المجال، بل قد لا تفسحه، للتبادلات التربوية. يجب أن يكون الأساتذة مبتكرين بعد تكوينهم على البيداغوجيا الجامعية وأن يراجعوا أنفسهم ويسعوا إلى تحسين مناهجهم وممارساتهم التعليمية بصفة مستمرة.

4.2 تصميم وتوصيف و تشكيل خارطة مجموع النشاطات المرتبطة أوفي

حال تداخل وذلك على شكل مسار

يجب أن يقود الاهتمام بمجموع خدمات المؤسسة التي تؤديها مصالحها المكلفة بالتسيير والتنفيذ والدعم (الأقسام والمصالح، إلخ) جميع المسؤولين إلى تحديد المسار من أجل تسيير النشاطات ومتابعتها وتقييمها بشكل أفضل.

تحديد المسارات

يجب أن تساعد كل خلية داخلية لضمان الجودة كل قسم وكل منسقية شعبية وكل مصلحة على تحديد النشاطات التي هم مسؤولون عنها. بعد تحديد هذه النشاطات، سيتوجب اختيار المسارات الأساسية للتنفيذ الأفضل لمسعى الجودة.

وضع خارطة المسارات المختارة واقتراح مؤشرات المتابعة

يجب أن يأخذ تصميم خارطة المسارات بعين الاعتبار جميع العناصر المكونة لبنائها؛ الغاية من المسار والمشرف على المسار والعناصر الداخلة والعناصر الخارجة والنشاطات التي يجب القيام بها ومؤشرات المتابعة. يجب أن تكون هذه المؤشرات وجيهة ومختارة بكل موضوعية.

ح. خطة العمل للفترة 2023-2026

يعرض الجدول التالي خطة العمل لتنفيذ استراتيجية التعليم العالي خلال الفترة من 2023 إلى 2026 حسب المحاور والأهداف الاستراتيجية.

يقدم الجدول التالي ملخصاً للتكاليف الإجمالية.

جدول 5: تقدير تكاليف خطة العمل

تقدير تكاليف إنجاز الاستراتيجية (بملايين الأوقية الجديدة)	
4 847	تحسين الولوج وتنوع عرض التكوين
109	تخسين الحكامة
906	تعزيز الفاعلية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي
52	دعم التمهين وريادة الأعمال
86	الرقمنة
22	ضمان الجودة
6 022	التكاليف التقديرية

تصل التكاليف التقديرية لإنجاز الاستراتيجية حوالي 6 016 508 306 أوقية جديدة. يجب أن تضاف إلى ذلك الزيادات التدريجية لتسيير المؤسسات حسب الأعداد والمواصفات الفنية والعلمية من أجل الوصول إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2030.

سيكون من الضروري أن تساهم الحكومة الموريتانية مساهمة مالية معتبرة مع اللجوء إلى التعاون الدولي والشركاء الفنيين والماليين.

تعرض خطة العمل لفترة 2023-2026 في الجداول التالية:

جدول 6: التكاليف التقديرية للمحور 1

جدول خطة العمل 2023-2026			
المحور 1: تحسين الولوج وتنوع عرض التكوين			
الهدف: تزويد نظام التعليم العالي بالوسائل المناسبة لمواكبة تطور أعداد الطلاب وتنوع عروض التكوين			
التكلفة	الجهة المسؤولة	الآجال	التكلفة
تحسين ميزانيات المؤسسات وفق الأعداد والمواصفات الفنية والعلمية			

	2023-2026	الدولة	زيادة ميزانيات التسيير المتكرر بصفة تدريجية للوصول إلى 1% من الناتج الإجمالي المحلي سنة 2030.
زيادة الطاقة الاستيعابية وتنوع عروض التكوينات			
105 000 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	تشبيد مباني المدرسة العليا للدراسات التجارية
195 000 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	تشبيد مباني المعهد العالي للرقمنة
919 991 674	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	بناء توسعة لجامعة نواكشوط
250 000 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	بناء توسعة لمباني المعهد العالي للدراسات التكنولوجية
57 480 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	بناء توسعة للمعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية
600 000 000	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء مدرستين عاليتين للعلوم التطبيقية
120 000 000	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	المعهد العالي لتطوير وحفظ التراث
666 955 968	2016-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء معهد لعلوم التربية
210 000 000	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء معهد عال للجغولوجيا والمعلوماتية الأرضية
210 000 000	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء معهد عال للتسيير
527 942 016	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء مدرسة عليا للزراعة
527 942 016	2026-2023	الوزارة/وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاع الخاص.	إنشاء مدرسة عليا لعلوم البيطرة
	2023	الوزارة/وزارة المالية/وزارة الوظيفة العمومية.	اكتتاب 300 أستاذ
5000000	2023		إعادة تأهيل مدرجات المعهد العالي للمحاسبة وتسيير المؤسسات
15 000000	2023	2023	إعادة تأهيل مباني المعهد الجامعي المهني (المرحلة 2)
4 847 267 642	المبلغ الإجمالي للمحور 1		

جدول خطة العمل 2026_2923			
المحور 2: تحسين الحكامة			
الهدف: تحسين حكامة منظومة التعليم بتعزيز قدرات التسيير والتحفيز على ضرورة إحراز النتائج في إطار تعاقد فعلي بين المؤسسات والوصاية			
التكلفة	الأجال	الجهة المسؤولة	النشاط
عقلنة وتفعيل منظومة التعليم العالي			
3 500 000	2026-2023	الوزارة/وزارة المالية	البدء في التعاقد مع مؤسسات التعليم العالي
20 000 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الانتقال الرقمي والابتكار وعصرنة الإجارة	عصرنة النظام المعلوماتي للتسيير والإدارة
41 340 000	2024-2023	الوزارة/وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	إنجاز توسعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
تحسين تسيير المسار المهني للأستاذ			
	2024	الوزارة/وزارة الوظيفة العمومية/وزارة المالية	إحداث نظام خاص لتقاعد الأساتذة الباحثين
24 000 000	2026-2023	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	إنشاء آليات تكوين مستمر لصالح الأساتذة
Planifier les recrutements de façon périodique (tous les 2 ou 3 ans)	2026-2023		تخطيط الاكتتاب بصفة دورية (كل سنتين أو ثلاث سنوات)
ترقية تساوي الفرص بين الجنسين			
20 000 000	2024-2023	الوزارة	خلق بيئات ملائمة للنوع في التعليم العالي
108 840 000		التكلفة الإجمالية للمحور 2	

جدول خطة العمل 2026-2023			
المحور: تعزيز الفاعلية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي			
الهدف: تعزيز الفاعلية الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم العالي مع تحسين الجودة وظروف الطلاب المعيشية			
التكلفة	الأجال	الجهة المسؤولة	النشاط
تحسين الفاعلية الداخلية			
3 840 000	2026 - 2023	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	تطوير وحدات لتعزيز لغات التعليم

	2024	الوزارة/ وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التربوي	إيجاد إطار للتشاور مع وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التربوي
4 000 000	2026-2023	الوزارة	تنظيم منتديات منتظمة للتوجيه
10 000 000	2024-2023	الوزارة	تحويل مركز التكوين عن بعد إلى مركز متعدد الوسائط للتدريس والبيداغوجيا الجامعية
تحسين ظروف الطلاب المعيشية			
612 089 488	2026-2023	الوزارة	زيادة الغلاف المالي المخصص للمنح تمهيدا لزيادة عدد المنح على المستوى الوطني
175 537 904	2026-2023	الوزارة/وزارة المالية	تحسين خدمات المطعم الجامعي كما وكيفا
95 760 000	2026-2023	الوزارة/وزارة المالية	رفع القدرة الاستيعابية للحج الاجتماعي إلى حدها الأقصى
4 709 272	2026_2023	الوزارة/وزارة المالية	تحسين الخدمات الصحية الطلابية
	2026-2023	الوزارة/وزارة المالية	زيادة وتيرة دورات الباصات وعدد الخطوط المغطاة
905 936 664	التكلفة الإجمالية للمحور 3		

جدول 9: تقدير تكاليف المحور 4

جدول خدة العمل 2023_2026			
المحور: دعم التمهين وريادة الأعمال			
الهدف: تعزيز وجاهة التكوينات وريادة الأعمال والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والوسط الفني			
التكلفة (أوقية جديدة)	الآجال	الجهة المسؤولة	النشاط
تعزيز التمهين			
3 000 000	2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إنجاز دراسة حول ملاءمة عرض التكوين وطلب سوق العمل في ما يخص المواصفات والكفاءات
3 000 000.	2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إنشاء سجل للمهن والوظائف
8 000 000	2023-2026	السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي	تقييم مؤسسات التعليم العالي (العمومية والخصوصية)
12 000 000	20203-2026	السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي	تقييم برامج التكوين في التعليم العالي (العمومية والخصوصية)
	2023-2024	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	تطوير شراكات مع الوسط السوسيو-اقتصادي

	-2023 2026	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	تشجيع مشاركة المهنيين في التدريس الجامعي
	-2023 2024	الوزارة	تعزيز نشاطات مركز التكوين والتشغيل
5 184 000	-2023 2024	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	توسيع نطاق مهمة خلايا ضمان الجودة لتضمن متابعة حاملي شهادات المؤسسات
تعزيز ريادة الأعمال			
1 280 000	-2023 2024	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	تصميم وحدات لريادة الأعمال في نهاية المسار
10 000 000	-2023 2024	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	إنشاء/إعادة تنشيط حاضنات المشاريع
52 464 000	التكلفة الإجمالية للمحور 4		

جدول 10: تقدير تكاليف الرافعة الرقمية

جدول خطة العمل 2023-2023			
الرافعة: الرقمنة			
الهدف: استخدام الرقمنة كرافعة للدمج الفعال ولاستخدام أمثل لصالح المتعلمين والمدرسين والإدارات الجامعية يمكن من تطوير الكفاءات والحفاظ عليها			
التكلفة	الآجال	الجهة المسؤولة	النشاط
دعم تطوير عروض التكوين والكفاءات والممارسات المبتكرة في المجال الرقمي			
3 000 000	2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	تصميم أدوات مرجعية للكفاءات الرقمية لجميع الشعب
4 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	دعم التكوين المستمر للمدرسين والدعم في مجال البيداغوجيا الرقمية
4 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	دعم اقتناء وتطوير المصادر التربوية الرقمية
10 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	دعم التكوينات (ليسانس، ماستر وشهادة مهندس) والبحث (مدارس الدكتوراه ووحدات البحث) في مجال التقنيات الرقمية المبتكرة
تعزيز نشر عروض التكوين عن بعد			
5 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	دعم مركز التعليم عن بعد التابع للجامعة بالخبرة والتجهيزات
10 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	توفير فضاءات رقمية مبروطة بالشبكة في المؤسسات لصالح الطلاب
	2026-2023	المؤسسات	إشراك الأساتذة في نشر عروض التكوين عن بعد
دعم تطوير تطبيقات التسيير التربوي والإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي			

20 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دعم تطوير تطبيقات التسيير التربوي والإداري والمالي في مؤسسات التعليم العالي
دعم الشبكات ذات التدفق العالي وضمان الأمان والتجهيزات في مؤسسات التعليم العالي			
	2024-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة (الشبكة الإقليمية بغرب إفريقيا للاندماج الرقمي)	استحداث شبكة وطنية للبحث والتعليم
10 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة (الأجندة الرقمية)	اقتناء وتشارك وسائل الحساب المناسبة للتعليم العالي
20 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دعم اقتناء التجهيزات الرقمية لغايات تربوية في مؤسسات التعليم العالي
86 000 000	مجموع تكاليف رافعة الرقمنة		

جدول 11: تقدير تكاليف رافعة ضمان الجودة

جدول خطة العمل 2026-2023			
المحور: تنمية ضمان الجودة			
الهدف: ترقية وتطوير ضمان الجودة لاستخدامها كرافعة لتحسين مسار الإشراف على التكوينات وإنجازها وكذلك محتويات التعليم وتسيير الوسائط			
التكلفة (أوقية جديدة)	الأجال	الجهة المسؤولة	النشاط
الإشراف على مسار الجودة لدى المؤسسات وتنمية ثقافة التقييم والتحسين المستمر			
	2026-2023	المؤسسات	إعداد آلية تكوين قادرة على التكفل بالاتصال والتنسيق مع مجموع الشركاء
2 000 000	2026-2023	السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي	تصميم/اعتماد الأدوات المرجعية للجودة
14 000 000	2026-2023	السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي/ المؤسسة	التكفل بمواكبة عمليات التقييم (الداخلي والخارجي)
تحسين جودة التكوينات			
	2026-2023	المؤسسات	إعداد آلية تكوين قادرة على ضمان الاتصال والتنسيق مع مجموع الشركاء
2 000 000	2026-2023	المؤسسات	تصميم المسارات المتعلقة بتنفيذ التكوينات وضمان متابعتها
2 000 000		المؤسسات	التكفل بمتابعة وتقييم التكوينات على أساس المؤشرات المقترحة
	2026-2023	المؤسسة	حشد جميع المصادر المعقدة (البشرية والمادية والمالي) من أجل ضمان جودة التكوينات
تحسين جودة محتويات التعليم			
3 000 000	2026-2023	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/المؤسسات	تكوين المدرسين المكلفين بالتأطير التربوي
	2026-2023	المؤسسات	تبيين الكفاءات المنتظرة وتحديد الأهداف التربوية للدروس بصفة واضحة
	2026-2023	المؤسسات	العمل على إيجاد مجتمعات من المهنيين المدرسين المبتكرين
تصور وتوصيف وتصنيف جميع النشاطات المترابطة او المتداخلة على شكل مسار في كل مؤسسة			

تحديد المسارات	المؤسسات/ الخلايا الجامعية لضمان الجودة	2026-2023	
تصنيف المسارات المختارة واقتراح مؤشرات متابعة	المؤسسات	2023	3 000 000
التكلفة الإجمالية التقديرية لرافعة ضمان الجودة			22 000 000

خ. المتابعة والتقييم

يجب أن تقوم حكمة هذه الاستراتيجية ونظام متابعتها وتقييمها على مقارنة تشاركية شاملة وكذلك امتلاك مجموع الأطراف المعنية لها. كما يجب أن تدرج في إطار يسعى إلى ترقية الشفافية والثقة.

ومن أجل التمكن من قياس آثار الاستراتيجية، يجدر إيجاد آلية للإشراف والمتابعة والتقييم. وهكذا ستتوجب متابعة مسار مختلف نشاطات الاستراتيجية وتزويد الفاعلين والشركاء بتقارير حول تقدم التنفيذ. يتمثل ذلك في:

- إيجاد مسار مستمر للمتابعة يسعى إلى التصحيح الفوري لكل ابتعاد عن الأهداف العملية؛
- القيام بتقدير دوري لبعض المعايير في سياق أهداف محددة من أجل استخلاص الدروس التي قد تمكن من اتخاذ القرارات في المستقبل؛
- إنشاء خلية للمتابعة-التقييم على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمشاركة جميع الأطراف المعنية. يجب أن تجتمع هذه الخلية مرتين سنويا وتحضر التقييمين نصف المسار ونهايته، من أجل خلق هذه الآلية، سيتوجب القيام بالنشاطات التالية: تصميم الآلية (مؤشرات المتابعة ولوحات المعلومات حسب المشاريع ولوحة المعلومات الإجمالية) من أجل ضمان النجاح الأمثل لهذه الاستراتيجية، سيتوجب:
- التركيز على تعيين أعضاء خلية المتابعة-التقييم من أجل إنجاز النشاطات المتعلقة بالإشراف على الاستراتيجية ومتابعتها وتقييمها
- تعزيز القدرات البشرية بالوزارة في ما يخص الكفاءات الفنية خاصة في مجال التخطيط والتسيير والإشراف الاستراتيجي والتنسيق والتفاوض.

عوامل الخطر وإجراءات التخفيف

يمكن وجود بعض المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تحول دون الوصول إل أهم أهداف هذه الاستراتيجية. يجب أن يأسس التنفيذ الناجح للاستراتيجية على اعتبار عوامل الخطر ليس فقط المستوى العملي للتنفيذ ولكن أيضا على مستوى الشروط الإطار. يتعلق الأمر بإنجاز نشاطات مع التحكم في هذه المخاطر وتخفيفها. ويتمثل ذلك بالأساس في:

جدول عوامل الخطر وإجراءات التخفيف	
عوامل الخطر	إجراءات التخفيف
رصد ميزانية غير كافية لنجاح الاستراتيجية	☞ يجب البدء ابتداء من 2023 في حوار مع وزارة المالية والشركاء من أجل رصد الأموال الضرورية
عراقيل إدارية في نظام التعليم العالي متعلقة بقواعد تمويل المؤسسات	☞ جرد جميع العراقيل المهمة المحتملة ابتداء من 2023 ☞ بعد جرد العراقيل المحتملة، إدخال التعديلات الضرورية على القوانين والمراسيم و/أو المقررات، من أجل إيجاد بيئة إدارية ومالية ملائمة للأهداف التي تسعى إليها الاستراتيجية
غياب التعاقد مع الدولة ومشاريع التكوين	☞ تصميم مشاريع التعاقد ☞ التفاوض بشأن مشاريع التعاقد المصممة ز توقيهها
نُظُم الأشخاص المدرسين والإداريين والفنيين غير جذابة	☞ إيجاد إطار اجتماعي للتشاور الشامل من أجل حل المشاكل المطروحة بهدف إضفاء الجاذبية على النظم
غياب نظام جديد لتقاعد الأساتذة	☞ إيجاد إطار اجتماعي للتشاور الشامل من أجل التفاوض بشأن نظام جديد وجذاب لتقاعد الأساتذة واقتراحه
الضعف المستمر للفاعلية الداخلية	☞ تكوين الأساتذة على البيداغوجيا الجامعية وعلى أدوات استخدام التقنيات الجديدة في التعليم ☞ التقييم المستمر لمحتويات التعليم من قبل الطلاب والأساتذة
ضعف إشراك المهنيين في نشاطات التمهين وزيادة الأعمال	☞ يجب أن تُحفز الدولة الأوساط المهنية على المشاركة في نشاطات التكوينات المهنية (تصميم البرامج ومحتويات التعليم والمشاريع تحت الإشراف والتدريبات ومواكبة الدمج المهني، إلخ)
ضعف مشاركة الأساتذة في المشاريع والنشاطات المتعلقة باستخدام الرقمنة والتعليم عن بعد	☞ يجب أن تحفز المؤسسات الأساتذة وتشركهم في جميع النشاطات المتعلقة باستخدام الرقمنة والتعليم عن بعد
اختلالات وتقييمات غير منتظمة وغير مناسبة للمؤسسات والتكوينات	☞ يجب أن تحرص السلطة الموريتانية لضمان الجودة على تصميم جميع الأدوات المرجعية والكتيبات الإرشادية والقيام بتقييمات منتظمة لجميع المؤسسات والتكوينات
خلية المتابعة-التقييم لا تعمل	☞ يجب أن يخضع تعيين أعضاء خلية المتابعة-التقييم بصفة صارمة للمبادئ الأخلاقية وأن يأخذ بالاعتبار التزامهم وكفاءاتهم في مجال التخطيط والتسيير والإشراف الاستراتيجي والتنسيق والتفاوض.
تأخيرات في تنفيذ الاستراتيجية	☞ تصميم الخلية لألية المتابعة-التقييم (مؤشرات المتابعة، لوحات المعلومات حسب المشاريع ولوحة المعلومات الإجمالية) وتنظيم اجتماعين سنويًا وتحضير التقييمين (نصف المسار ونهايته) في الأجل المقررة.

